جـامعة دالى براهيم
كليـة العلـوم الاقتصاديـة وعلـوم التسييـر
قسـم العلـوم الاقتصاديـة

المـوضــوع :

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية
فرع: التحليل الاقتصادي

إعداد:
محمد محمود ولد محمد عيسى

إشراف :
د/ رجراج محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بلالطة مبارك	رئيسا
د. رجراج محمد	مقررا
د. بن حمودة سكينة	عضوا
د. رميدي عبد الوهاب	عضوا
د. فاضل عبد القادر	عضوا
د. عمارة ناجي	عضوا

السنة الجامعية: 2010/2009

بسم الله الرحمن الرحيم

« وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما»

صدق الله العظيم

(النساء-113)

كلمة شكر

أتقدم الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقنا لإعداد هذا العمل.
بخالص شكري إلى المشرف الفاضل الدكتور: **رجراج محمد** ،الذي تولى الإشراف على هذه الأطروحة ،ومدني بنصائحه القيمة وتوجيهاته التي كان لها الأثر البارز في انجاز هذه الدراسة.
كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى اللجنة الموقرة بقبولها مناقشة هذه الأطروحة.
كما لا يفوتني أن أشيد وأنوه بالمساعدة وحسن الاستقبال الذي تلقيته من القائمين على مختلف المكتبات الجامعية والوطنية في الجزائر.
كما أتوجه بعميق الشكر إلى كل من ساعدني من قريب
أو من بعيد في إعداد هذه الأطروحة.
فجزا الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

محمد محمود ولد محمد عيسى

إهداء....

إلى روح أبي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جناته....
إلى أمي أطال الله في عمرها.....
إلى زوجتي....
إلى بناتي .....
إلى إخوتي وأخواتي.....
إلى كل من كان له فضل علي.....

الباحث
محمد محمود ولد محمد عيسى

فهرس المحتويـات

المقدمة أ- ح

الفصل الأول 01-40
العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيد 02
المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد 03
المطلب الأول: الوضع الدولي الراهن وتداعياته 04
المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد 08
المطلب الثالث: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد 10

المبحث الثاني: ماهية العولمة 14

المطلب الأول: المفهوم التاريخي للعولمة 14

المطلب الثاني: تعريفات العولمة 17
المطلب الثالث: العولمة من جانبها الاقتصادي 19
المطلب الرابع: خصائص العولمة الاقتصادية 21
المبحث الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية 25

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 25
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية 29
المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات 31

خلاصة 40

الفصل الثاني: 41-72
نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية

تمهيد 42
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي 43
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي 43
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي 45
المطلب الثالث: فوائد التكامل الاقتصادي 48

المبحث الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) 51
المطلب الأول: ظروف نشأة الآسيان 51
المطلب الثاني: أهداف رابطة الآسيان وأهميتها الاقتصادية 53
المبحث الثالث: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا) 57

المطلب الأول: ظروف نشأة تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا) 57
المطلب الثاني: الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا 58

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا 60
المطلب الرابع : العقبات التي تواجه دول الكوميسا 68
خلاصة 72

الفصل الثالث: 110-73
مجلس التعاون لدول الخليج العربية(التعريف به، قطاعاته الاقتصادية، مكانته وأهميته الاقتصادية)

تمهيد 74
المبحث الأول: التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية 75
المطلب الأول: دوافع نشأة المجلس وأهدافه 75
المطلب الثاني: عوامل التشابه ودورها في استمرارية المجلس 89
المبحث الثاني: القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 81
المطلب الأول: القطاع النفطي 81
المطلب الثاني: القطاع الصناعي 86
المطلب الثالث: القطاع الخدماتي 89
المبحث الثالث: مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 92
المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس 92
المطلب الثاني: حجم وهيكل صادرات وواردات دول المجلس 95
المطلب الثالث: الميزان التجاري لدول المجلس 106
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس 107

خلاصة 110

204-111
الفصل الرابع:
مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديات العولمة الاقتصادية

تمهيد 112

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 113

المطلب الأول: المشكلة السكانية 113
المطلب الثاني: محدودية الموارد الزراعية 115
المطلب الثالث: اعتماد دول المجلس على النفط كمصدر للدخل 121
المطلب الرابع: التحدي الخاص بمسألة البيئة والتلوث بمختلف أنواعه ومصادره 123

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 131

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية 131
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات 140
المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية 147
المبحث الثالث: واقع وآفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية 158

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية 158
المطلب الثاني: الاتحاد الجمركي 162
المطلب الثالث: مشروع إقامة السوق الخليجية المشتركة 170
المطلب الرابع:مشروع الإتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة 176
المطلب الخامس: تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المجلس 182

المطلب السادس: توسيع عضوية المجلس ليشمل اليمن 184
خلاصة 187

الخاتمة 188
قائمة المراجع 192

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1/1	مؤشرات مختارة للشركات متعددة الجنسية 2006/1990.	34
2/1	الشركات متعددة الجنسيات الأكبر حجما في العالم لعام 2005. مصنفة حسب الأصول الأجنبية	35
3/1	مؤشرات الإنتاج الدولي لفروع الشركات متعددة الجنسيات لعام 2004	36
4/2	أهم مراحل التكامل الاقتصادي	48
5/2	اهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان والصين	55
6/2	نسب التجارة البينية لرابطة دول جنوب شرق آسيا	56
7/2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا(2007،2006،2005)	62
8/2	حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا وذلك خلال الفترة(1997-2003)	64
9/2	إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي وذلك خلال الفترة:1997-2002،(مليون دولار)	66
10/2	معدل التضخم في دول الكوميسا(2007،2006،2005)	67
11/3	احتياطيات النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(في نهاية السنة) ، وذلك بمليار برميل.	82
12/3	احتياطيات الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(في نهاية السنة) ، وذلك بمليار متر مكعب	83
13/3	انتاج النفط الخام في دول المجلس (ألف برميل يوميا)	84
14/3	إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس (مليار مترمكعب)	85
15/3	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس(1985-198)	87
16/3	هيكل الصناعات التحويلية لدول المجلس لسنة 1998	88
17/3	التوزيع القطاعي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2000 (نسب مئوية)	90

18/3	الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(بالأسعار الجارية)، وذلك بمليون دولار	94
19/3	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار)	96
20/3	إجمالي الواردات من السلع والخدمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار).	97
21/3	حجم التجارة البينية (الصادرات والواردات) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1999-2004)، وذلك بمليون دولار.	98
22/3	التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي(1996-2005).	101
23/3	اتجاهات التبادلات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع بعض الدول والتكتلات التجارية(بقيمة مليون دولار).	105
24/3	الميزان التجاري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار).	106
25/3	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات(1999-2004)، وذالك بملايين الدولارات.	108
26/4	السكان بمجلس التعاون لدول الخليج العربية(نسمة).	114
27/4	تطور إنتاج دول مجلس التعاون من المحاصيل الحقلية خلال الفترة 1995-2005، (ألف طن).	117
28/4	تطور إنتاج دول مجلس التعاون من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1995-2005 (ألف طن).	118
29/4	مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في التجارة السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك لسنة 2006 (مليون دولار).	144

المقدمـــة:

I. إشكالية البحث:

يشهد العالم في الوقت الحاضر العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية وكلها ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة، وقد استقطبت هذه الظاهرة الكثير من العلماء والاقتصاديين والكتاب والمفكرين، حيث شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم فيضا من الدراسات تناولتها من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية ولقد طغى المفهوم الاقتصادي على العولمة إذ أصبح الحديث عن العولمة الاقتصادية الشغل الشاغل لأغلب الاقتصاديين.

وقد صاحب ظاهرة العولمة دخول بعض دول العالم في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعة التعاون لدول شمال شرق آسيا (ASEAN) والإتحاد الأوربي، أما على مستوى عالمنا العربي فقد أثبتت تجربة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي نجاحها ومصداقيتها فقد قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في مجال الاندماج والتكامل الاقتصادي، أما تجربة دول الاتحاد المغاربي فهي لحد الآن شبه مشلولة ناهيك عن دخول بعض الاتفاقيات المحدودة جدا حيز التنفيذ.

إن الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تتوافر فيها مجموعة من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا هي من أهم السيمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالتكتل يعتبر وسيلة تلجئ إليها دول معينة، ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكنها تركز جميعا حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة في الناتج القومي لكل من الدول الأعضاء في هذا التكتل، ومما يدفع دول العالم إلى مزيد من التكتل والاندماج، ما يتضمنه التكتل من عديد المكاسب والمزايا ، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم ، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء ، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية، والبلدان النامية لم تكن بمعزل عن هذه المتغيرات الجديدة حيث عرفت بدورها إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية فيها وجلب مزيد من الرفاهية والتقدم إلى شعوبها.

إن التكتل الإقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تشترك فيه على أن تستخدم جميع الإمكانات المالية والبشرية والطبيعية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال والاكتفاء الذاتي بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة، ولتكون قوة اقتصادية وسياسية لمواجهة الأخطار الخارجية المختلفة.

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثالا على التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية لما أصبح لهذا التكتل من أهمية بالغة ومكانة مرموقة، إن الهدف العريض لدول المجلس هو الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقا لذلك فقد وضعت خطة شاملة للعمل الاقتصادي

المشترك تمثلت في الإقرار والمصادقة على عدة اتفاقيات مثل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981، ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002، والبدء بالاتحاد الجمركي عام 2003 ، وإقامة سوق خليجية موحدة عام 2007، ومن المتوقع إصدار عملة موحدة في عام 2010.

وكمحاولة لمعرفة التحديات والمشاكل التي تواجهها التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وفي ضوء اكتساح ظاهرة العولمة، جاءت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وتتمحور إشكالية الموضوع حول كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة.

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم العولمة وخاصة من جانبها الاقتصادي؟
- ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي؟ وما هي أشكاله وفوائده؟
- ما هو الواقع الراهن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما هي تلك التحديات والعقبات التي يواجهها؟.
- و ما هي آفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟.

II.فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- العولمة ظاهرة ليست بالجديدة وترمي إلى خلق تكامل وترابط بين اقتصاديات وأسواق دول العالم مستفيدة من سهولة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ويساعدها في ذلك التطور الهائل والكبير الحاصل في مجال التقنيات،ومن جهة أخرى فإن العولمة تؤدي إلى إضعاف وتقليص دور ومفهوم الدولة، كما أنها تؤثر على المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية.
- يؤدي قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها ومن ثم تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية بها.
- يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول المجلس فرصا كبيرة لتصبح مركزا رئيسا للتجارة الدولية في المنطقة، وقد ساعد على ذلك توجه هذه الدول إلى تنويع اقتصادياتها بدلا من الاعتماد الرئيسي على موارد النفط وسعيها إلى جلب الرساميل والتكنولوجيا إلى المنطقة بصورة متواصلة.
- لقد أثبتت تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجاحها ومصداقيتها من خلال الأشواط التي قطعتها حتى الآن في مجال الاندماج والتكامل بينها.
- رغم ماحققته دول مجلس التعاون من تقدم ملموس نحو التكامل والاندماج فيما بينها إلا أنها تواجه بعض العقبات والتحديات تؤثر على تحقيق هذا الهدف المنشود.

III.أهداف البحث:

نهدف من وراء دراستنا هذه إلى معرفة كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة،مع التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحيث استطاعت هذه الدول أن تحقق انجازات هامة في سبيل الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها، وقد قطعت أشواطا كبيرة في توحيد السياسات الاقتصادية بينها.

IV.دوافع وأهمية البحث:

إن اختيارنا هذا الموضوع- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية(دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)- ينبع من اهتمامنا بالقضايا والمتغيرات الاقتصادية الدولية، وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر في المكانة التي أصبح يحتلها ويحظى بها تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نظرا لما حققه من تقدم ملموس في طريق التكامل الاقتصادي.

V.حدود الدراسة:

وفيما يتعلق بحدود هذه الدراسة،فسنتناول كمثال على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتحديات التي تواجهه جراء اكتساح ظاهرة العولمة الاقتصادية، فزمنيا الدراسة تبدأ من تاريخ الإعلان عن قيام المجلس أي في 25 مايو 1981، ومكانيا الدراسة محصورة في البلدان الستة المكونة لهذا التكتل.

VI.منهج البحث:

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

VII.الدراسات السابقة للموضوع:

لقد تم تناول هذا الموضوع وفي حدود علم الباحث من خلال مواضع قريبة منه في الرسائل والأطروحات التالية:

1- واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة:

البحث في الأصل عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر سنة 2001.

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة واقع الدول العربية ومستقبلها في ظل الاتجاهات الأساسية للتغيرات الاقتصادية العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، مع محاولة الكشف عن مختلف التحديات التي تواجه الدول العربية، وكيفية التصدي لها، وهكذا يتساءل الباحث إن كان يمكن إقامة تكتل اقتصادي عربي على غرار تلك التكتلات.

2- ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم وآثارها على الاقتصاد العربي:
البحث في الأصل عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2001.
تدور إشكالية هذا البحث حول معرفة آثار التكتلات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي.

3- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2007.
تناول البحث أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم كتكتل الاتحاد الأوربي والنافتا والآسيان والكوميسا، مركزا على آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في البلدان النامية.

4- التكامل الاقتصادي العربي:
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 1999.
يؤكد البحث على أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي مبرزا أن أهميته الأساسية تكمن في تخليص الوطن العربي من مظاهر التخلف والتبعية الاقتصادية التي تعاني منها اقتصادياته.
5- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة:
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2002.
وتدور إشكالية البحث حول معرفة واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وإمكانيته المتاحة على مستوى المنطقة العربية وعلى مستوى خريطة التجارة العالمي، ومعرفة أيضا تلك التحديات التي قد يواجهها هذا التكامل.
6- التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية.
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004،ويهدف السؤال الجوهري الذي تدور حوله إشكالية هذا البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تعطيل مسيرة الإتحاد المغاربي وتأخيره وحالت دون الوصول إلى الهدف المنشود ثم كيف يمكن إعادة ديناميكية انتعاشه على ضوء المعطيات والمستجدات الجديدة لاسيما تلك المطروحة اليوم في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية.

VIII.صعوبات البحث:

خلال قيامنا بإنجاز هذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات من أبرزها وأهمها:

●صعوبة الحصول على الإحصائيات وتناقضها من مرجع لآخر، حيث أن الإحصائيات والتقديرات المختلفة المنشورة بواسطة المؤسسات الوطنية والدولية تعاني من مشكلات عدم التماثل.

IX.خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في أربعة فصول مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: ونتناول فيه ماهية العولمة ومؤسساتها وخاصة من جانبها الاقتصادي، على أن نقدم في بداية الفصل نبذة عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذا مراحل تطوره.

الفصل الثاني: ونتطرق فيه إلى نماذج التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية ، وكنموذج سنتناول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)، على أن نتعرض في البداية إلى ماهية التكامل الاقتصادي.

الفصل الثالث: وفيه يتم التعرض لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث نتعرض لدراسة ظروف نشأته، وكذا إمكانياته وأهميته الاقتصادية الإقليمية والدولية.

الفصل الرابع: ونتعرض فيه إلى واقع وآفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مستعرضين واقعه الحالي، ومستشرفين مستقبله خصوصا بعد ضم اليمن إليه.

ونشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختومًا بخلاصة.

والله ولي التوفيق.

المقدمـــة:

I. إشكالية البحث:

يشهد العالم في الوقت الحاضر العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية وكلها ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة، وقد استقطبت هذه الظاهرة الكثير من العلماء والاقتصاديين والكتاب والمفكرين، حيث شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم فيضا من الدراسات تناولتها من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية ولقد طغى المفهوم الاقتصادي على العولمة إذ أصبح الحديث عن العولمة الاقتصادية الشغل الشاغل لأغلب الاقتصاديين.

وقد صاحب ظاهرة العولمة دخول بعض دول العالم في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعة التعاون لدول شمال شرق آسيا (ASEAN) والإتحاد الأوربي، أما على مستوى عالمنا العربي فقد أثبتت تجربة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي نجاحها ومصداقيتها فقد قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في مجال الاندماج والتكامل الاقتصادي، أما تجربة دول الاتحاد المغاربي فهي لحد الآن شبه مشلولة ناهيك عن دخول بعض الاتفاقيات المحدودة جدا حيز التنفيذ.

إن الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تتوافر فيها مجموعة من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا هي من أهم السيمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالتكتل يعتبر وسيلة تلجئ إليها دول معينة، ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكنها تركز جميعا حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة في الناتج القومي لكل من الدول الأعضاء في هذا التكتل، ومما يدفع دول العالم إلى مزيد من التكتل والاندماج، ما يتضمنه التكتل من عديد المكاسب والمزايا ، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم ، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء ، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية، والبلدان النامية لم تكن بمعزل عن هذه المتغيرات الجديدة حيث عرفت بدورها إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية فيها وجلب مزيد من الرفاهية والتقدم إلى شعوبها.

إن التكتل الإقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تشترك فيه على أن تستخدم جميع الإمكانات المالية والبشرية والطبيعية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال والاكتفاء الذاتي بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة، ولتكون قوة اقتصادية وسياسية لمواجهة الأخطار الخارجية المختلفة.

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثالا على التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية لما أصبح لهذا التكتل من أهمية بالغة ومكانة مرموقة، إن الهدف العريض لدول المجلس هو الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقا لذلك فقد وضعت خطة شاملة للعمل الاقتصادي

المشترك تمثلت في الإقرار والمصادقة على عدة اتفاقيات مثل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981، ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002، والبدء بالاتحاد الجمركي عام 2003 ، وإقامة سوق خليجية موحدة عام 2007، ومن المتوقع إصدار عملة موحدة في عام 2010.

وكمحاولة لمعرفة التحديات والمشاكل التي تواجهها التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وفي ضوء اكتساح ظاهرة العولمة، جاءت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وتتمحور إشكالية الموضوع حول كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة.

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم العولمة وخاصة من جانبها الاقتصادي؟
- ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي؟ وما هي أشكاله وفوائده؟
- ما هو الواقع الراهن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما هي تلك التحديات والعقبات التي يواجهها؟.
- و ما هي آفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟.

II.فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- العولمة ظاهرة ليست بالجديدة وترمي إلى خلق تكامل وترابط بين اقتصاديات وأسواق دول العالم مستفيدة من سهولة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ويساعدها في ذلك التطور الهائل والكبير الحاصل في مجال التقنيات،ومن جهة أخرى فإن العولمة تؤدي إلى إضعاف وتقليص دور ومفهوم الدولة، كما أنها تؤثر على المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية.
- يؤدي قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها ومن ثم تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية بها.
- يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول المجلس فرصا كبيرة لتصبح مركزا رئيسا للتجارة الدولية في المنطقة، وقد ساعد على ذلك توجه هذه الدول إلى تنويع اقتصادياتها بدلا من الاعتماد الرئيسي على موارد النفط وسعيها إلى جلب الرساميل والتكنولوجيا إلى المنطقة بصورة متواصلة.
- لقد أثبتت تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجاحها ومصداقيتها من خلال الأشواط التي قطعتها حتى الآن في مجال الاندماج والتكامل بينها.
- رغم ماحققته دول مجلس التعاون من تقدم ملموس نحو التكامل والاندماج فيما بينها إلا أنها تواجه بعض العقبات والتحديات تؤثر على تحقيق هذا الهدف المنشود.

III.أهداف البحث:

نهدف من وراء دراستنا هذه إلى معرفة كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة،مع التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحيث استطاعت هذه الدول أن تحقق انجازات هامة في سبيل الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها، وقد قطعت أشواطا كبيرة في توحيد السياسات الاقتصادية بينها.

IV.دوافع وأهمية البحث:

إن اختيارنا هذا الموضوع- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية(دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)- ينبع من اهتمامنا بالقضايا والمتغيرات الاقتصادية الدولية، وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر في المكانة التي أصبح يحتلها ويحظى بها تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نظرا لما حققه من تقدم ملموس في طريق التكامل الاقتصادي.

V.حدود الدراسة:

وفيما يتعلق بحدود هذه الدراسة،فسنتناول كمثال على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتحديات التي تواجهه جراء اكتساح ظاهرة العولمة الاقتصادية، فزمنيا الدراسة تبدأ من تاريخ الإعلان عن قيام المجلس أي في 25 مايو 1981، ومكانيا الدراسة محصورة في البلدان الستة المكونة لهذا التكتل.

VI.منهج البحث:

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

VII.الدراسات السابقة للموضوع:

لقد تم تناول هذا الموضوع وفي حدود علم الباحث من خلال مواضع قريبة منه في الرسائل والأطروحات التالية:

1- واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة:

البحث في الأصل عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر سنة 2001.

يهدف هذا البحث إلى محاولة معرفة واقع الدول العربية ومستقبلها في ظل الاتجاهات الأساسية للتغيرات الاقتصادية العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، مع محاولة الكشف عن مختلف التحديات التي تواجه الدول العربية، وكيفية التصدي لها، وهكذا يتساءل الباحث إن كان يمكن إقامة تكتل اقتصادي عربي على غرار تلك التكتلات.

2- ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم وآثارها على الاقتصاد العربي:
البحث في الأصل عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2001.
تدور إشكالية هذا البحث حول معرفة آثار التكتلات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي.

3- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2007.
تناول البحث أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم كتكتل الاتحاد الأوربي والنافتا والآسيان والكوميسا، مركزا على آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في البلدان النامية.

4- التكامل الاقتصادي العربي:
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 1999.
يؤكد البحث على أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي مبرزا أن أهميته الأساسية تكمن في تخليص الوطن العربي من مظاهر التخلف والتبعية الاقتصادية التي تعاني منها اقتصادياته.
5- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة:
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2002.
وتدور إشكالية البحث حول معرفة واقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وإمكانيته المتاحة على مستوى المنطقة العربية وعلى مستوى خريطة التجارة العالمي، ومعرفة أيضا تلك التحديات التي قد يواجهها هذا التكامل.
6- التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية.
البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004،ويهدف السؤال الجوهري الذي تدور حوله إشكالية هذا البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تعطيل مسيرة الإتحاد المغاربي وتأخيره وحالت دون الوصول إلى الهدف المنشود ثم كيف يمكن إعادة ديناميكية انتعاشه على ضوء المعطيات والمستجدات الجديدة لاسيما تلك المطروحة اليوم في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية.

VIII.صعوبات البحث:

خلال قيامنا بإنجاز هذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات من أبرزها وأهمها:

●صعوبة الحصول على الإحصائيات وتناقضها من مرجع لآخر، حيث أن الإحصائيات والتقديرات المختلفة المنشورة بواسطة المؤسسات الوطنية والدولية تعاني من مشكلات عدم التماثل.

IX.خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في أربعة فصول مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: ونتناول فيه ماهية العولمة ومؤسساتها وخاصة من جانبها الاقتصادي، على أن نقدم في بداية الفصل نبذة عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذا مراحل تطوره.

الفصل الثاني: ونتطرق فيه إلى نماذج التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية ، وكنموذج سنتناول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)، على أن نتعرض في البداية إلى ماهية التكامل الاقتصادي.

الفصل الثالث: وفيه يتم التعرض لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث نتعرض لدراسة ظروف نشأته، وكذا إمكانياته وأهميته الاقتصادية الإقليمية والدولية.

الفصل الرابع: ونتعرض فيه إلى واقع وآفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مستعرضين واقعه الحالي، ومستشرفين مستقبله خصوصا بعد ضم اليمن إليه.

ونشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختومًا بخلاصة.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول:

العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيـد:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينيات العديد من التغيـرات العالميـة السـريعة والمتلاحقـة والعميقـة فـي آثارهـا وتوجهاتهـا المسـتقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
فالنظام الاقتصادي العالمي اليوم يتميز بما أصطلح على تسميته بالعولمة أو الكوكبة أو التدويل التي تجلت بشكل أساسي في تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع الأسواق العالمية والنمو في التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى جانب تنامي تدفقات الأموال عبر الحدود.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى موضوع العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الثاني: ماهية العولمة.

المبحث الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

شهد العالم خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين عدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات طابع عالمي متحرر من المحلية أو الإقليمية بحيث أصبحت تشكل علامات بارزة في المجتمع الدولي[1].
وقد برزت إلى الوجود بعض التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل تكتل أمريكا الشمالية الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والمعروف باسم النافتا والذي يستهدف توسيع قاعدة عضويته بحيث يشمل نصف الكرة الأرضية على الأقل خلال القرن الحالي.
أما تكتل أوربا الموحدة فقد خطى إلى الأمام نحو إصدار عملة أوربية مطروحة للتداول تحت إشراف بنك مركزي أوربي موحد ، وبذلك أصبحت أوربا أكبر وأنجح تكتل اقتصادي عالمي لديه القدرة على وضع قواعد التجارة الدولية للقرن الحادي والعشرين.
وقد استطاع تكتل دول جنوب شرق آسيا أن يثبت وجوده باعتباره يضم دول النمور الآسيوية الصاعدة، وكان من الطبيعي أن تسارع بقية التجمعات الإقليمية الأخرى في

[1]- عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008)، ص151.

العالم إلى محاولة التكتل الاقتصادي لحماية مصالحها في مواجهة التكتلات الأوربية والأمريكية، فظهر مثلا مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي ودول الكوميسا الإفريقية التي تستهدف زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء.
ولا يخفى أن نجاح جولة الأورغواي 1993 التي تم التوقيع النهائي عليها في مدينة مراكش المغربية 1994 ليبدأ العمل بأحكامها اعتبارا من أول يناير 1995 وهو تاريخ بدأ عمل منظمة التجارة العالمية، قد فرض آليات جديدة تتحكم في حركة التجارة والاستثمار على مستوى العالم.
ولعل من المستجدات التي برزت إلى الوجود لتلعب دورا هاما في تشكيل النظام العالمي الجديد ثورة الاتصالات والمعلومات ودورها في انتعاش حركة التجارة الالكترونية عن طريق شبكة الانترنت العالمية التي استطاعت القضاء على الحواجز الجغرافية وبعد المسافات وجعلت العالم كله سوقا واحدة تنساب فيه السلع من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
ولا يمكن أن نغفل أثر الشركات متعددة الجنسيات في تشكيل معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد باعتبارها المنظم المركزي للنشاط الاقتصادي في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا، وتسعى هذه الشركات إلى الاندماج مع شركات أخرى وهو ما يعرف باندماج العمالقة لتحقيق السيطرة على الأسواق والتمتع بوزن احتكاري في التجارة الدولية وفي أسواق المال والنقد والاستثمار[1].

المطلب الأول: الوضع الدولي الراهن وتداعياته

شهد العالم خلال عقد التسعينيات جملة من المتغيرات الدولية وكان أكثرها دراماتيكيا هو انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت كتلة أوربا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية قائدة للمنظومة الرأسمالية بالعالم[2].
ولقد أثارت التداعيات المتلاحقة للوضع الدولي تساؤلات حول كيفية صياغة العملية السياسية العالمية اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمي مفتوحا ومتعدد الأطراف خاصة في ظل المستجدات التي ظهرت كنتيجة مباشرة لتغير الوضع الدولي الذي استقر طيلة فترة الحرب الباردة، ومن أبرز هذه المستجدات ظهور لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي الجديد في منطقة شرق آسيا واليابان والصين وعدد آخر من الدول التي أطلق عليها مسمى الأسواق البازغة،أسهمت بشكل مباشر في صياغة توجهات الاقتصاد العالمي وتفسير جانبا كبيرا من الاتجاهات الجديدة الناشئة والسياسات التي تطبقها القوى الاقتصادية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع بهدف ضمان احتفاظها بقدرتها التنافسية ونصيبها في السوق،ويمكننا تحديد هذه القوى الجديدة كالآتي[3]:

---

[1]- عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سيق ذكره مباشرة، ص157.

[2]- طاقة محمد، مأزق العولمة، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2007)، ص31.

[3]- المجذوب أسامة ، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،(الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الثانية، فبراير2001)، ص29.

أولا- الاتحاد الأوربي: هذا الاتحاد الذي شهد توسعا جديدا بانضمام عشر دول جديدة إلى عضويته اعتبارا من2004/5/1 ، ومن المنتظر أن يؤدي هذا التوسع إلى جعل الاتحاد الأوربي اكبر تكتل اقتصادي في العالم وأكبر سوق في السوق العالمي[1]، ومن بين دول الاتحاد نجد فرنسا التي تسعى إلى تأكيد هويتها وثقافتها المتميزة وتعمل على ترسيخ تواجدها الدولي في القضايا المختلفة والحفاظ على مصالحها الأساسية خاصة في قطاع الزراعة إلى حد الدخول في صراع مباشر مع الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، وألمانيا التي كانت الطرف المنهزم في الحرب العالمية الثانية وعانت –كنتيجة للهزيمة- تبعات التدمير والتقسيم، إلا أنها ظلت متقدمة على غيرها من البلدان الأوربية فكانت ألمانيا الغربية أقوى دول غرب أوربا اقتصاديا وظلت ألمانيا الشرقية أيضا متفوقة على سائر دول شرق أوربا، إلا أن تم توحيد الشطرين لتظهر ألمانيا الموحدة القوة الاقتصادية الأولى في القارة الأوربية.

ثانيا- اليابان: تعتبر اليابان أحد الأطراف المنهزمة في الحرب العالمية الثانية ولكن يبدوا أن هذه الهزيمة لم تكن بالنسبة لها ضررا كبيرا بل تحولت في بعض جوانبها إلى نفع مستتر، حيث أدت الشروط المفروضة على دول المحور المنهزمة والتي فرض عليها تقليص وتحديد الإنفاق العسكري إلى إخراج اليابان من سباق التسلح العالمي الأمر الذي وفر لها مبالغ طائلة وجهت للتنمية بالإضافة إلى استفادتها من المشروعات العملاقة لإعادة البناء بعد الدمار الذي خلفته الحرب مما أتاح لليابان تسخير كافة مواردها وإمكاناتها طيلة خمسة عقود متتالية لتحقيق طفرات هائلة في التنمية الاقتصادية وخلق المعجزة التكنولوجية التي أبهرت العالم كما أتاح لها أن تخرج من حقبة الحرب الباردة كمارد اقتصادي هائل يتفوق على أوربا وينافس الولايات المتحدة حتى في عقر دارها، بل أصبحت نموذجا للتنمية تطمح إليه وتحاكيه مجموعة دول شرق آسيا لتحقيق أيضا معجزتها الاقتصادية الخاصة.

ثالثا – الصين: رغم رياح التغيير التي طالت العالم عقب انهيار الشيوعية فقد ظلت الصين متمسكة بمذهبها الشمولي الذي عرف بالنظرية الماوية نسبة إلى الزعيم "ماوتسي تونغ" الذي يلقب بأبي الصين الحديثة، وعكفت الصين على استغلال طاقاتها البشرية الهائلة والتي تمثل خمس سكان العالم حيث تمكنت من تحقيق معجزة اقتصادية تختلف عن التجربة اليابانية لكونها في ظل نظام شمولي صارم رغم ما طرأ عليه من تغيير وتطور سواء بفعل رياح التغيير العالمية أو بسبب تعاقب القيادات برؤى مختلفة.

وهكذا أصبحت الصين إحدى أهم المراكز الصناعية في العالم والتي يحسب لها حسابها، وأضحت منتجاتها تغرق أسواق العالم من مشارقها إلى مغاربها، أصغرها وأكبرها، أغناها وأفقرها لما عرف عن المنتجات الصينية من جودة عالية وسعر رخيص وقد سعت عدة شركات أمريكية إلى نقل خطوط إنتاجها إلى الصين للاستفادة من مزاياها النسبية العديدة وأهمها رخص الأيدي العاملة ومهارتها المرتفعة.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية- من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز- (الإسكندرية، الدار الجامعية،2006)، ص ص: 84-85.

رابعا- النمور الآسيوية:
وتضم هذه المجموعة كلا من كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وهونج كونغ وتايوان وتايلندا، وقد استفادت هذه المجموعة من التجربة اليابانية وطوعتها في شكل تجارب ذاتية تناسب ظروف كل منها لتحقق طفرات اقتصادية[1] وتكنولوجية هائلة وقد حققت هذه الدول معدلات نمو معتبرة تجاوزت في أغلب الأحيان 10% سنويا نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة وبفضل الهندسة العكسية*والاقتباس تمكنت من تطوير تكنولوجيا تناسب إمكاناتها وظروفها، أكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما في السوق العالمي.

ورغم ما لحق بهذه الدول في أواخر عام 1997 من أزمة مالية[2] طاحنة هددت اقتصادياتها وأثارت الشكوك حول جدية ما سمي بالمعجزة الآسيوية وجدواها، إلا أن أغلب التقديرات تشير إلى أن الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت نتيجة سوء النظم المالية المطبقة فيها تمثل عملية تصحيح للمسار ونقطة انطلاق جديدة على أسس سليمة تنطلق بالاقتصاديات الآسيوية البازغة نحو آفاق جديدة للتنمية والنمو الاقتصادي المتواصل.

خامسا- الدول النامية المتقدمة: تدخل في هذه المجموعة بعض دول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الأسيوية التي حققت تقدما اقتصاديا ملموسا، وإن لم يصل إلى مستوى التقدم الذي حققته مجموعة النمور الأسيوية، يضاف إليها بعض البلدان الإفريقية ، حيث طبقت هذه البلدان برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي و التحول الهيكلي إلى اقتصاديات السوق، طورت بموجبها سياسات الاقتصاد الكلي وحررت بدرجات متفاوتة كلا من التجارة والاستثمار مع الاحتفاظ بأسس سليمة للاقتصاد تمهيدا للدخول في مصاف الدول حديثة التصنيع وتمهيد الطريق أمام الانطلاق الاقتصادي.

---

[1]- المجذوب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص30.

* يقصد بالهندسة العكسية فك إسرار التكنولوجيا من دول أخرى وإدخال تعديل طفيف عليها لكسر حق براءة الاختراع ثم تصنيعها محليا دون أداء المقابل النقدي المستحق للمخترع الأصلي.

[2]- للمزيد حول الأزمة الآسيوية ينظر: معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، (عمان،دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص151.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تواجه بلدان العالم على اختلاف درجات تقدمها وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية نظاما اقتصاديا عالميا يختلف كثيرا عن ذلك النظام الذي كانت تعرفه إبان الستينيات والسبعينيات وبدايات الثمانينيات، فالحديث الآن يدور عن اقتصاد كوني أو كوكبي تتم فيه العلاقات الاقتصادية الدولية دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول وتنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية كبيرة وعلى نطاق ضخم على امتداد الكرة الأرضية، كذلك نشهد الآن عالما تزداد فيه عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل وذلك بفعل الدور الذي تمارسه الشركات دولية النشاط في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق[1].

ويقصد بالنظام الاقتصادي ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي، والأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي قد تكون الدول وقد تكون المنظمات الدولية وقد تكون الشركات متعددة الجنسيات وقد تكون المنظمات الإقليمية[2].

و يلتصق اصطلاح "الجديد" في مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي يشير دائما إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي إطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل[3].

ويتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد ببعض المميزات من أهمها[4]:

1. الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول وما ينتج عن ذلك من اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم.
2. الثورة العلمية والتكنولوجية وهي الثورة التي أضحت أثارها ومظاهرها تتدفق علينا ومن حولنا من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية أو في صورة أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها.
3. ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل أو التقسيم الدولي الجديد في العمل وخاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تمتد بأنشطتها إلى ما

---

[1]- مهران حسني،« الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر»، القاهرة،ا لمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلة علمية محكمة يصدرها معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2000، ص25.

[2]- عبد الخالق جودة ، الاقتصاد الدولي: من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1992)، ص 239.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص2.

[4]- هلال علي الدين ، «النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العددان الثالث والرابع، يناير/يونيو، 1995، ص ص:14-15

وراء الحدود السياسية للدول وقد ظهر أثر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد بإمكان دولة واحدة أن تستقل بصنع هذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية (سيارات، أجهزة إلكترونية، حاسبات آلية) يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على /أو بالتخصيص في صنع أحد هذه المكونات فقط.

4. عولمة المشكلات والقضايا المحلية أو الإقليمية، أي أن بعض المشكلات كتلك المتعلقة بالجفاف أو التضخم أو نقص الغذاء أو تلوث البيئة لم تعد تقتصر من حيث آثارها وكذا من حيث القدرة على التصدي لها ومواجهتها على النطاق الإقليمي لمجموعة من الدول بذواتها إنما امتدت هذه الآثار وتلك النتائج إلى دول أخرى متباعدة جغرافيا.
5. التغير الكبير الذي طرأ على مبدأ السيادة الوطنية في مفهومه التقليدي حيث تم التضييق من نطاق حدود وسلطات واختصاصات الدولة القومية.

المطلب الثالث: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

من منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس وفي إطار تحليلي ديناميكي تاريخي، ويمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مر في تكوينه بأربعة مراحل تاريخية نستعرضها فيما يلي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973

وهي تلك المرحلة التي شهدت بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته، فمن الناحية القطبية انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه والعالم المتقدم والعالم النامي وعالم الأغنياء والفقراء مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

ومن ناحية المكونات فقد ظهر الاتجاه واضحا إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يتكون من ثلاث مكونات هي النظام النقدي الدولي وأنشأ له صندوق النقد الدولي عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947 والثاني هو النظام المالي الدولي وأنشأ له البنك الدولي عام 1944 وبدأ أعماله رسميا في 25 يونيو 1946، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية "الجات" (GATT) عام 1947 مع الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات "الجات" ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلا في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي في منتصف التسعينيات بانتهاء جولة أوروغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير1995.

ونلاحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها،وتجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية بأسعار أوأثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدلات التبادل الدولي في صالح الأولى دائما، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع لكثير من

المواد الأولية في ذلك الوقت يجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية[1].

ومن جهة أخرى تستحوذ الدول الرأسمالية المتقدمة على نصيب الأسد في حصص كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومعروف أن الوزن النسبي لكل عضو في إدارة هذه المنظمات يتوقف على نصيبه في مجموع حصصها وبالتالي فإن الدول الرأسمالية المتقدمة بحكم حيازتها لأغلبية الحصص تسيطر على إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية[2].

لاغرو إذن إن استأثرت بما يزيد على 95% من التمويل الذي تقدمه هذه المنظمات في حين لا يتجاوز نصيب الدول النامية من هذا التمويل 4% فقط.

ومن الملاحظ أيضا على تلك الترتيبات الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية غياب دول المعسكر الاشتراكي في المنظمات الاقتصادية الدولية للنظام الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة من 1974 إلى 1990

أبرزت المرحلة الأولى والممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الذي يمارس على البلدان النامية والتفاوت الكبير بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها،بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب إذا لم تأخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

وهكذا تبلور شيئا فشيئا الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلا جوهريا يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، وأن هذه التعديلات أمر ضروري إذا أردنا سلام العالم وهناء البشر، ومؤدى ذلك هو أن البحث عن "نظام اقتصادي دولي جديد" يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

وقد تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مقررات مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1973 وطالب الرئيس الجزائري - في ذلك الوقت - هواري بومدين بصفته رئيس المؤتمر بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة تلك القضية المطروحة، وقد لقي هذا الطلب دعما ومساندة قوية من الدول النامية فانعقدت الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ومايو 1974، وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقتين على أعلى قدر من الأهمية هما:

- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201.
- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3202.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]- عبد الخالق جودة ، مرجع سبق ذكره، ص242.

المرحلة الثالثة: وهي تلك المرحلة الممتدة من 1991 إلى القرن الحادي والعشرين

وتبدأ منذ إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب في الخامس عشر من مارس 1991 خطابه أمام الكونغرس الأمريكي أن حرب الخليج كانت المحك الأول لعالم أخذت تبرز ملامحه، عالم فيه أمل حقيقي في إيجاد نظام عالمي جديد، وهكذا يبدو جليا أنه وبعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد أصبحت الولايات المتحدة هي التي تنشئ هذا المفهوم وتسعى لإرساء أسسه وقواعده وذلك مطابقة مع ما يخدم المصالح الأمريكية[1].

وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام "نظاما اقتصاديا عالميا جديدا" لا زال في طور التكوين والتشكيل، وقد تتحدد معالمه وآلياته ومركزه وأطرافه في القرن الحادي والعشرين.

المرحلة الرابعة:وهي المرحلة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها:

وقد ظهرت في هذه المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تكون مع غيرها عملية الانتقال الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية،ويلاحظ أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد جاءت هذه المرة وفي هذه المرحلة من قبل الدول النامية والمتقدمة فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من المتغيرات الجذرية التي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام "نظام اقتصادي عالمي جديد" أكثر وضوحا وأكثر عدالة، ويمكن رصد أهم هذه المتغيرات في النقاط التالية:

1- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وتعزى أسباب الفشل إلى تفاقم الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حول موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية.
2- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة.
3- انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة وهو يحمل دلالات كبيرة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد،حيث يشير إلى أن هناك فاعلا رئيسيا جديدا يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي.
4- أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 والتي أثرت سلبيا بقوة على الاقتصاد العالمي واقتصاديات العالم.
5- أزمات العولمة وهي الناتجة عن تطبيقات العولمة الناتجة عن تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الثالثة لتطوره،حيث شهدت حقبة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة سلسلة من الأزمات في اقتصادات العالم ،ومن

---

[1] - عبد ربه صابر، موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد (دراسة ميدانية)،(دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2001)، ص26.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص30.

أهمها الأزمة الآسيوية والأزمة الأرجنتينية والأزمة المكسيكية وجاءت الأزمة الأمريكية لتطرح ما يسمى بعولمة العولمة.

-6

المبحث الثاني: ماهية العولمة

عرف العالم خلال عقد التسعينيات العديد من التطورات على المستويين السياسي والاقتصادي يرجعه البعض إلى ما يسمى بالعولمة، ومن أهم مظاهر هذه التطورات هي انهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الإتحاد السوفيتي مما أدى إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية والقدرة على توجيه دفة الأمور على المستوى العالمي في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والبيئة.....الخ.

وبانهيار الكتلة الشيوعية انتهت حقبة الحرب الباردة بين أمريكا والإتحاد السوفيتي، وظهرت فلسفة السوق كبديل للتخطيط المركزي ولدور الدولة حيث أصبحت المنافسة الحرة والتوزيع الأمثل للموارد لا يتم إلا من خلال قوى الطلب والعرض.

وتدور أسئلة عديدة حول ظاهرة العولمة، فهل هي طور من أطوار الحضارة الإنسانية تتجاوز كل الدول والقوميات والثقافات الوطنية لتحل بدلا عنها كمنظومة اجتماعية اقتصادية وسياسية وثقافية يجمعها إطار واحد وصيغة واحدة في هذا العالم على اختلاف شعوبه ودوله وقومياته وثقافاته؟، وهل أن العالم أجمع سيتجه حقا إلى ذلك؟، وما هو مصير الثقافات والهوايات الأخرى؟

ولا زالت الآراء والمواقف منقسمة ومتناقضة حول ظاهرة العولمة،ورغم هذا فقد استقطبت اهتمام شرائح فكرية وفئات اجتماعية متعددة الانتماءات والمشارب والتخصصات من علماء اقتصاديين وسياسيين وعلماء اجتماع ومثقفين لا يربط بينهم سوى اهتمامهم بالمتغيرات الدولية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: المفهوم التاريخي للعولمة

هناك من يرى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل إن بدايتها الأولى ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار لآسيا وإفريقيا والأمريكيتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أوربا الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم العولمة بعد ذلك.

فالعولمة ما هي إلا لفظ جديد لظاهرة قديمة نشأت في دنيا أصبحت في حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية وقنوات التلفزيون الدولي[1].

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين حصلت تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا وخاصة في مجالي الاتصالات والمواصلات العالمية بحيث أصبح

[1]- عمر السيد أحمد مصطفي ،« إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك»، المستقبل العربي، العدد 256، حزيران/يونيو2000، ص72.

مفهوم الكونية يبدو قابلا للتحقق لأول مرة في تاريخ البشرية بشكل ملموس ونشير في هذا المجال إلى عدد من الأحداث الرئيسية التي مهدت للعولمة ومن بين هذه الأحداث[1]:

- عام 1866 أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيط الأطلسي.
- عام 1884 إدخال نظام التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقا لتوقيت غرينتش.
- عام 1891 تم أول نظام للاتصال الهاتفي بين لندن وباريس.
- عام 1896 أعيد إحياء فكرة الألعاب الأولمبية القديمة لأول مرة في العصر الحديث.
- عام 1914 اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914-1919) كأول حرب عالمية.
- عام 1918 بدأت خدمة البريد الجوي لأول مرة.
- عام 1919 نجحت أول رحلة طيران عبر الأطلنطي بدون توقف.
- عام 1920تم إنشاء منظمة عصبة الأمم كأول منظمة عالمية للسلام.
- عام 1926 تم أول اتصال تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- عام 1930 خطاب الملك جورج الخامس في افتتاح مؤتمر للبحرية البريطانية في لندن الذي ربط بين 242 محطة التابعة للبحرية الإنجليزية عبر ست قارات في آن واحد.
- عام 1939 نشبت الحرب العالمية الثانية (1939-1945).
- عام 1944 أبرم نظام بريتون وودز لإنشاء منظمات التمويل الدولية كما تم إرساء أسس النظام النقدي الدولي.
- عام 1945 أنشئت منظمة الأمم المتحدة.
- عام1947 وقعت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية(GATT) لتحرير التجارة العالمية.
- عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- عام 1956 تم إرسال أول كابل تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- عام 1957 إطلاق أول صاروخ عابر للقارات من طرف الإتحاد السوفيتي.
- عام 1960 استخدم مارشال ماكلوهان مصطلح القرية العالمية(Global Village) كوصف للعالم في ظل تقدم وساءل المواصلات والاتصالات.
- عام 1963 أدخلت خدمة الاتصال الدولي المباشر بين لندن وباريس.
- عام 1972 عقد أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة عن البيئة.
- عام 1976 أول بث تليفزيوني عبر الأقمار الصناعية باستعمال الأطباق.
- عام 1987 برزت مشكلة ثقب الأوزون كمشكلة بيئية عالمية تحظى باهتمام عالمي, وأيضا وفي نفس العام انهارت الأسعار في بورصة وول ستريت فأعقبتها انهيارات متلاحقة في الأسواق المالية الكبرى في العالم.
- عام 1991 بدأ تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية(wold wid Web).

[1]- منصور ممدوح محمود ، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003)، ص22.

- عام 1992 عقدت أول قمة لمناقشة الأوضاع البيئية في العالم (قمة الأرض) في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل.
- عام 1995 تم إنشاء منظمة التجارة (OMC) لتحل محل اتفاقية الجات[1].

وبعد هذا العرض التاريخي لأهم منعطفات التاريخ الحديث والتي تعتبر كلها بوادر لظاهرة العولمة الحديثة يمكننا أن نستنتج بأن العولمة تحققت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عبر العقود الماضية قوى التغير والتطور التي تنتمي إلى تراث البشرية بأكملها وغدت كما لو كانت تيارا متدفقا يسري في أوصال هذا العالم.

المطلب الثاني: تعريفات العولمة

العولمة ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة والظواهر الكبرى توصف أكثر من أن تعرف، فمن الصعب حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها وذلك بسبب تعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون وبسبب تنوع إدراكهم لهذه الظاهرة وانطباعاتهم عنها، والعولمة ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد من التطرق لأهم التعريفات الوارد لها وذلك حسب رأي بعض المفكرين والباحثين:

1. يرى د. سمير أمين أن العولمة الجديدة التي آل إليها تطور النظام العالمي مع نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي للنظام الرأس العالمي على صعيد التراكم الكمي، فالعولمة إذن حسب د. سمير أمين هي مرحلة جديدة قديمة.[2]
2. يرى الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أن العولمة- وإن كان يفضل استخدام مصطلح الكوكبة- هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدود أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.[3]
3. يرى د محمد الأطرش أن العولمة بشكل عام هي عملية اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العاملة مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات متعددة الجنسيات[4].

---

[1]- منصور ممدوح محمود ، مرجع سبق ذكره مباشرة،ص 24.

[2] - عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002) ، ص125.

[3]- نفس المرجع السابق، ص122.

[4]- الأطرش محمد ، العرب والعولمة: ما العمل؟، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص411.

4. وهناك من يرى بأن العولمة هي الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية[1]،حيث جعلت من بناء اقتصاد عالمي رأسمالي حجر أساس في توجهها على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدولي، ولما كانت أكبر دولة مصدرة فإن لها مصلحة إذا في الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي، وكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى وأهمها الشيوعية أنفقت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى في العالم مثل اليابان وألمانيا وبلدان أخرى في أوربا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا.

5.وهناك رأي يرى بأن المقصود بالعولمة هو إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي، حيث ينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضا وكذلك باقي التكاليف الأخرى وتتوفر متطلبات البنية الأساسية والخدمات المختلفة والاستقرار السياسي وقوة عمل متعلمة ووسائط وأشياء أخرى كثيرة.[2]

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من الدول والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات على قواعد لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له ،والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية بكل ما فيها من متناقضات.

المطلب الثالث: العولمة من جانبها الاقتصادي

تعتبر العولمة أساسا مفهوما اقتصاديا،قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية، ويعود هذا الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة، فكل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع من العولمة الثقافية والسياسية، ويبدوا العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا، من هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية[3].

---

[1]- السعدون حميد حمد ، العولمة وقضايانا، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999) ، ص12.

[2] - الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005)، ص51.

[3]- عبد الله عبد الخالق ، العولمة: «جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني، أكتوبر/ديسمبر، 1999، ص67.

والعولمة من جانبها الاقتصادي تحيل على تحرير الأسواق وخصخصة الأصول والتوزيع الكوني للإنتاج المصنع عبر الاستثمار الأجنبي مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل، ويرسم إشارات استفهام حول دور الدولة الحديثة وحول سيادتها المهددة وانكفائها عن أداء بعض وظائفها المتصلة بالرعاية الاجـــتماعية وتقلص مجالها السيادي نتيجة تدويل الإنتاج والنشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية [1].

والعولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمركزة على الذات،إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم اقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني، لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصنف ضمن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية بما يهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية.

ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي أيضا إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها[2].

ومنذ بدأ تطور وتضخم الشركات متعددة الجنسيات تطورت العولمة اقتصاديا ومعلوماتنا، وتمارس هذه الشركات إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة دورا كبيرا في مجال عولمة الاقتصاديات وانفتاحها على بعضها البعض اقتصاديا وماليا وتجاريا[3].

وتهدف العولمة الاقتصادية إلى تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر، بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية، فهدف العولمة الاقتصادية هو سلعنة العلم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي.

إن العولمة الاقتصادية تجسد في حقيقتها مجموعة المستجدات والتطورات الاقتصادية التي برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات وتأتي في مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات والتي ليست لها مقر أو وطن وليست لها هوية أو جنسية ولم تعد تنتمي إلى دولة ولا تعترف بموطئ قدم واحدة، كما أن ليس لهذه الشركات من مقر واحد ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي، فمقرها الإداري في دولة ومقره التسويقي في دولة ثانية ومقره الهندسي والفني في دولة ثالثة ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة ومقرها

---

[2]- أبو حلاوة كريم ، «الآثار الثقافية للعولمة حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة»، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد 29، يناير/مارس، 2001، ص67.

[2]- عمر السيد أحمد مصطفي ، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3]- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(عمان، دار دجلة،2008)،ص 24.

الإقليمي في دولة خامسة ومقرها ألادعائي والإعلاني في دولة سادسة ومقرها التنفيذي في دولة سابعة، إن هذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة، وتفترض بأن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية، إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره، لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإداراتها ومراكز بحوثها إلى أي مكان مستخدمة آخر التقنيات التي تقلص الزمان والمكان[1].

المطلب الرابع: خصائص العولمة الاقتصادية

تتميز العولمة بمجموعة من الخصائص أهمها:

1.سيادة آليات السوق لاكتساب القدرات التنافسية: حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات ،وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم كل ذالك بأقل وقت ممكن ،حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشاد الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد[2].

2.ديناميكية مفهوم العولمة: إن ديناميكية العولمة تتأكد يوم بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل، وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التي طبقها "دينغ اكسا وينغ" ستمكن الصين من احتلال المرتبة الثانية في قائمة الدول الاقتصادية الكبرى في العالم وتتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بل إن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضا فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية العالمية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها[3].

---

[1]- عبدا لله عبد الخالق ، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001)، ص22.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص27.

3.تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل: ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينيات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذالك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثر والتأثير المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات اى منتج في أكثر من مكان واحد.

4.وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في أمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستغل بمفردها هذا المنتج ، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحسابات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحد منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

ويمكننا إرجاع ذالك إلى تعاظم الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلع وأصبح من المألوف بل من الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلع في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة ، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلع الواحدة بين عدد البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة ، وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والنامية.

6. **تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:** يوصف هذا العصر بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر بكل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تأثر بكل قوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل تكنولوجيا وخبرات تسويقية وإدارية.

ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب التالية[1]:

آ- تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من بلد وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة.

ب- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد.

ج- مرونتها الجغرافية.

6.تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير

[1]- الرواشدة علاء زهير عبد الجواد ، العولمة والمجتمع،(عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص44.

1995 ،وانضمام معظم دول العالم إليها ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هى الوليد الشرعي، وبالتالي أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة منة السياسات النقدية والمالية والتجارية المأثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي: المسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه: المسئول عن إدارة النظام المالي عن العولمة
- منظمة التجارة العالمية: المسئولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

7.تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: اتسمت العولمة بانخفاض درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية ، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة، وهكذا يمكن القول إن الحكومة في هذا الإطار العولمي الجديد تميل كثيرا إلى السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة ،سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطط التي تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها.

المبحث الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية

تنطوي العولمة على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث، ثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي على التوالي :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية،، وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة ، فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية[1].

ومن ناحية أخرى تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تأكيد وتعميق العولمة من خلال تحويل العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات التجارية، وبالتالي ومن خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العولمة الاقتصادية على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[2].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006)، ص67.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)،المرجع السابق مباشرة، ص170.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

وضع حجر الأساس لكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 أثناء مؤتمر لزعماء العالم في بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية. وكان الهدف من مؤسستي بريتون وودز،كما يسميان أحيانا هو وضع الاقتصاد العالمي على الطريق الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وأحرز الصندوق والبنك الدوليين تقدما ملموسا بعد اتفاقهما على تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بموجب مبادرة التخفيف التي أطلقت عام 1966، وفي سياق هذا التعاون تركز كل مؤسسة على مجالها الخاص الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، حيث يعد صندوق النقد الدولي مسؤولا عن إجراء حوار مع سلطات البلد المعنية بسياسات الاقتصاد الكلي والقضايا الهيكلية ذات الصلة ، بينما يحتل البنك الدولي مركز الصدارة في القضايا الاجتماعية والهيكلية[2].

أولا: صندوق النقد الدولي

لقد بدأ صندوق النقد الدولي مزاولة نشاطه إبتداءاً من مارس عام 1947 والهدف من إنشائه هو تكوين نظام نقدي دولي يتميز بالثبات والمرونة[3] .

ونشير هنا إلى تلك النقاط المستهدفة من وراء إنشاء هذا الصندوق[4]:

1. لعمل على إيجاد تنظيم دولي ممثلاً بالصندوق يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي, وتوفير إمكانيات وسبل هذا التعاون عن طريق إقامة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي عن طريق الحوار وتبادل الرأي.

2. إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار هذا الثبات لأسعار الصرف وبذلك يتم تلاقي الجهود في أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب, وتلاقي أن تتولى كل دولة تحديد سعر صرف عملتها بمعزل عن الدول الأخرى, ويتم تحديد أسعار الصرف الثابتة عن طريق قيام الدول الأعضاء بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار, وعدم السماح بتبادل عملتها بأسعار صرف تتجاوز 1% من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها سواء باتجاه الارتفاع أو باتجاه الانخفاض.

3. إلغاء الرقابة على الصرف الممثلة بالقيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى, حيث أن المادة الثانية من اتفاقية الصندوق تنص على أن لا يجوز

---

[1]- عبد الرحيم محمد إبراهيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2008)،ص13.

[2]- عبد الرحيم محمد إبراهيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، المرجع السابق مباشرة ،ص14.

[3]- عجمية محمد عبد العزيز،الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية،(الإسكندرية،جامعة الإسكندرية،2000) ،ص 190.

[4]- خلف فليح حسن ،العلاقات الاقتصادية الدولية، (عمان، مؤسسة الوراق، 2001)، ص304.

فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقاً.

4. توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها، حيث أن البلد العضو يلجأ إلى الصندوق ليحصل على الأرصدة النقدية التي يتم من خلالها معالجة عجز مؤقت في ميزان مدفوعا ته، وهذا عاملاً محفز على تشجيع الدول وتحفيزها على الانضمام إلى الصندوق من أجل الحصول على ما يمكن أن تحتاجه من موارد نقدية في حالة حصول عجز في ميزان مدفوعاتها.

ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أسس البنك الدولي بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي في سنة 1944 ليقوم بمهمة تكاملية معه، ففي حين يقوم الصندوق بتوفير الائتمان القصير الأجل لمعالجة الاضطرابات الآنية في موازين مدفوعات الدول الأعضاء لتحقيق نوع من الاستقرار والثبات في أسعار الصرف، يقوم البنك الدولي بمهمة إعادة إعمار البلدان التي تضررت بفعل الحرب العالمية الثانية ، و الدول النامية فيما بعد وذلك عن طريق توفير الائتمان الطويل و المتوسط الأمد للمشروعات التنموية.

ويمكننا إجمال الأهداف الأساسية للبنك الدولي فيما يلي[1]:

1. تشجيع عمليات الاستثمارو التوظيف في البلدان الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاديات البلدان الأعضاء وإعادة إعمارها، وتحويل الموارد اللازمة للبلدان الأقل نموا.
2. تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذالك.
3. تنظيم المبادلات الدولية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها.
4. تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء عن طريق توسيع عمليات التوظيف وتدعيم الاستثمارات الدولية.
5. تنظيم عمليات الائتمان والإقراض الدولية وتسهيل انسياب القروض التي تتطلبها عمليات الإعمار والبناء.

وعلى الرغم من المرونة في شروط وأولويات منح القروض والتسهيلات المالية التي اتسمت بها سياسات صندوق النقد والبنك الدوليان خلال الخمسين عاما الماضية منذ إنشائهما،إلا أن تغيرا كبيرا طرأ على سياساتهما منذ انهيار الإتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية وتشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو أحادي ينفرد فيه الاقتصاد الرأسمالي الحر في توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية وفق قواعده وآلياته صوب الاندماج الاقتصادي الدولي أو العولمة الاقتصادية،وبالتالي صار على المؤسستين أن

[1]- صالحي صالح ، « ماذا نعرف عن صندوق النقد الدولي؟ »، دراسات اقتصادية, دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول،1999/1419، ص110.

توجها اقتصادات الدول النامية وأوروبا الشرقية نحو تلك الغاية من خلال تبني وتنفيذ برنامج من عشرة بنود عرفت باسم"الوصايا العشر" نجملها في النقاط التالية[1]:

1. الإحلال الشامل لاقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد المركزي الموجه والمختلط ليسود النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر في جميع بلدان العالم.
2. الالتزام بآليات السوق ممثلة في قوى العرض والطلب في تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف الاستخدامات الإنتاجية وفق قواعد ومؤشرات الربحية الخاصة.
3. إزالة كافة التشوهات والاختلافات السعرية من خلال إلغاء مختلف مظاهر الدعم السلعي والخدمي بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة لتعكس الأسعار السائدة القيمة الحقيقية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
4. تحرير كافة أسعارا لسلع والخدمات من التدخل الإجباري للدولة وترك مهمة تحديدها لآلية السوق الحر ممثلة في العرض الكلي والطلب الكلي.
5. تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود الجمركية والكمية والإدارية بما يكفل انسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول وفق مبدأ المنافسة الدولية وبعيدا عن تأثير السياسات الحمائية والحوافز التجارية.
6. تحرير أسعار صرف العملات المحلية للدول وترك أمر تحديدها لقوى العرض والطلب في أسواق النقد الأجنبي، أي تعويم أسعارا لصرف.
7. تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد وجعلها نتاج تفاعل قوى العرض والطلب في السوق النقدي.
8. خوصصة المشروعات الاقتصادية العامة وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنمائي.
9. محاصرة العجز في الموازنة العامة تمهيدا للقضاء عليه نهائيا.
10. معالجة مشاكل الديون الخارجية من خلال أسس وقواعد نادي باريس.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية ، حيث تمثل هذه المنظمة التي انشئت في أول يناير 1995 الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام العالمي الاقتصادي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة[2]. وكانت قد اعتمدت في مدينة مراكش المغربية عام 1994 الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أورغواي للمفاوضات

[1]- عامر عبد الكريم ،« العولمة وأثرها على مستقبل الاقتصاد اليمني»، مجلة كلية التجارة والاقتصاد(جامعة صنعاء)، مجلة علمية- دورية - محكمة- متخصصة، العدد 17،سبتمبر 2001 ، ص 47.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص92.

التجارية متعددة الأطراف ، واستغرقت المفاوضات سبع سنوات تباينت فيها المواقف والآراء[1].

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على حسن إدارة أعمالهم وأنشطتهم. كمأن وظيفة المنظمة الرئيسية تكمن في ضمان تدفق التجارة الدولية بسهولة وعدالة[2].

وقد تضمنت المادة الثالثة ـ من مواد ٱتفاقية المنشأة للمنظمة والتي تتكون من 16 مادة ـ مهام المنظمة العالمية للتجارة، والتي تتلخص في النقاط التالية[3]:

1. تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقات المتعددة الأطراف وكذا إدارة الاتفاقات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط.

2. تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وذلك في المسائل المعلقة أو المتفق عليها, فضلا عن الشروع في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الخارجية.

3. الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقات التجارية ومذكرات التفاهم وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.

4. مراقبة السياسات التجارية و متابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والضوابط المتفق عليها.

5. التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

إن تاريخ العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم يرجع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديدا إلى نهاية القرن التاسع عشر فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية[4].

---

[1]- الفتلاوي سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية،(عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2006)، ص33.

[2]- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، (المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،2007)،ص 193.

[3]- صالحي صالح ، «دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد»، دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية،تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية،العدد الثاني 2000/1421، ص117.

[4]- عيسى حسام ، الشركات متعددة القوميات،(لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، ص20.

* نشير هنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي الاصطلاح المستخدم في هذا البحث وذلك نظرًا للأسباب التالية:
1. شيوع الاستخدام وذلك سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.
2. أن لهذه الشركات خصائص تميزها عن غيرها من الشركات الدولية وحيدة الجنسية.
3. أن العديد من الآثار السلبية والإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية) ترتبط بهذا النوع من الشركات بدرجة كبيرة.
4. ارتباط هذا النوع من الشركات بالبلدان المتقدمة بدرجة أكبر من ذالك النوع الذي ظهر حديثًا أو نما في البلدان النامية.

ومنذ سنة 1960 بدأ حجم الأعمال الدولية يتزايد باستمرار وساعد على ذلك التطور الاقتصادي والتكنولوجي من جهة واتساع التجارة الخارجية وفتح أسواق جديدة من جهة أخرى وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات هي القالب المفضل للمشروعات على الصعيد الدولي[1].

ولقد أخذ نشاط الشركات متعددة الجنسيات* يحظى بأهمية كبيرة في العديد من الدراسات الاقتصادية ، والتقارير الصادرة من المنظمات الدولية وعلى رأسها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD حول الاستثمار العالمي ، نظرا للدور الذي تلعبه في عمليات نقل التكنولوجيا ومؤسسات التمويل وأسواق العمل ومنافذ التسويق وتدفقات وحركة رؤوس الأموال والاستثمار ، وانعكاسات هذا الدور على مستقبل وتطور الاقتصاد العالمي .

وتمثل الشركات متعددة الجنسيات جانب هاماً من الاقتصاد العالمي حيث أنها قاطرة العولمة الاقتصادية التي تخترق الحدود الوطنية بكل سهولة نظرا لما بحوزتها من إمكانيات مالية وأخرى تقنية وفي محاولتها لإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها قامت الشركات متعددة الجنسيات بنشر فروع لها في كافة أنحاء العالم لتفادي الحواجز الحمائية وقامت بتمديد حياة منتجاتها عن طريق نقل المنتجات التي عرفت تدهورا في الأسواق المتقدمة إلى الأسواق التي لم تعرف هذا المنتوج بعد.

ولكن إذا كانت هذه الشركات هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي بسيطرتها على المواد الأولية والأسواق الدولية وتأثيراتها البالغة على موازين المدفوعات والبيئة، فمن يسيطر على هذه الشركات أو بالأحرى من يسيطر على نشاطاتها وبالتالي على الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة على السؤال السابق نقول إنه رغم قدم ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وتشعب نشاطاتها وتغلغل فروعها في أقطار عديدة من العالم إلا أن مخزون وتدفقات الاستثمارات بقيت متمركزة أساساً في بلدان الثلاثي الخصب*،حيث تمثل هذه التدفقات 70% من الاستثمارات الأجنبية للثلاثية والتي تستحوذ على 87% من أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات وكذلك الاتجاهات الرئيسية لاستثماراتها[2].

---

[1]- غفران سوزي عدلي ناشد ، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، (مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1999)، ص60.

*ويضم هذا الثلاثي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان واتفق علي تسميتها الثلاثي:

(la triade)، حيث كان أول من أستعمل هذا المصطلح هو kenichi ohmae لكي يبرز انقسام القوة الاقتصادية الدولية بين هذه الأقطاب الثلاثة.

[2]- ديب كمال، « النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية»،(جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،2001)، ص ص: 94- 95.

أولا- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات لابد من التطرق لأهم التعريفات الوارد لها وذلك حسب رأي بعض الاقتصاديين والباحثين:

- شركة عابرة للقارات أو شركة متعددة الجنسيات: يمكن تعريفها على أنها كيان يقوم بإنتاج وتسويق السلع والخدمات وذلك بمساعدة مؤسسات تقع في عدة دول[1].
- الشركة متعددة الجنسيات هي شركة تمارس جزءا مهما من نشاطاتها التجارية بفروع ممثلة لها تقع في دول عديدة[2].
- تعرف الشركة متعددة الجنسيات على أنها كل شركة تنبع من بلدها الأصلي وعندها أنشطة مستقرة وتحت رقابتها في أكثر من بلدين أجنبيين[3].
- يعرف الأستاذ "ريمون فرنون*" الشركات متعددة الجنسيات بما يلي :

هي أية شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة[4].

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للشركات متعددة الجنسيات، وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي "شركات تزاول معظم أنشطتها التجارية من خلال الفروع التابعة لها خارج بلدها الأم".

ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

هناك عدة خصائص تميز الشركات متعددة الجنسيات عن بقية الشركات والمؤسسات العاملة في الاقتصاد العالمي ، تتمثل في الآتي:

1- **ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات:** ويمكن الاستدلال على هذه الخاصية من خلال المؤشرات التالية:

أ- الدخل الإجمالي: ويبن لنا هذا المؤشر القوة الاقتصادية للشركات مما يسمح لها بالمشاركة والمساهمة في القرارات التي تتخذ بشأن الاقتصاد العالمي.

1- BELANGER Michel, institutions économiques internationales, (éd. Economica. Paris), 1997, P 17.

2- TEULON Fréderic., la nouvelle économie mondiale, (Paris, PUF. 1993), p 419

3- GHERTEMAN Michel, les multinationales, (Paris, PUF. 1982), P04.

* **ريمون فرنون:** اقتصادي أمريكي اشتغل في الشركات متعددة الجنسيات لعدة سنوات وهو مختص في التبادل الدولي ألف كتابه الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات سنة 1966 بالإنجليزية ثم ترجم سنة 1973 إلى اللغة الفرنسية.

4- سعيد محمد السيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978)، ص19.

الجدول رقم (1): مؤشرات مختارة للشركات متعددة الجنسية 2006/1990(بمليارات الدولارات)

المؤشر	1990	2006
الناتج الإجمالي المحلي العالمي	22060	48293
الناتج المحلي الإجمالي لفروع الشركات الأجنبية	1501	4862
الصادرات العالمية	4329	14120
صادرات فروع الشركات الأجنبية	1523	4707

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007، ص7.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي لفروع الشركات الأجنبية، حيث بلغ ما نسبته 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2006، مقارنة مع 6.8% في عام 1990.

أما بالنسبة لأكبر الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة في الاقتصاد العالمي في عام 2005 فكانت وبالترتيب كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): الشركات متعددة الجنسيات الأكبر حجما في العالم مصنفة حسب الأصول الأجنبية لعام 2005

التسلسل	أسم الشركة	الدولة	الصناعة
1	جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الأمريكية	الأجهزة الكهربائية والالكترونية
2	مجموعة فودافون	المملكة المتحدة	الاتصالات
3	شركة جنرال موتورز	الولايات المتحدة	سيارات
4	شركة النفط البريطانية	المملكة المتحدة	سيارات
5	رويال دوتش/ مجموعة شل	هولندا / المملكة المتحدة	النفط/ تنقيب، تكرير، توزيع
6	شركة اكسون موبيل	الولايات المتحدة	النفط/ تنقيب، تكرير ، توزيع
7	تويوتا	اليابان	النفط/ تنقيب، تكرير، توزيع
8	فورد موتور	الولايات المتحدة	السيارات
9	توتال	فرنسا	النفط/ تنقيب، تكرير، توزيع
10	فرنسا للكهرباء	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007، ص9.

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن الشركات متعددة الجنسيات المختصة بصناعات الأجهزة الكهربائية والالكترونية ، والاتصالات وصناعة السيارات والمركبات قد جاءت بالمراكز

الثلاث الأولى في ترتيب العشر شركات الكبرى في العالم ، وهذا يؤكد دور هذه الصناعات في الاقتصاد العالمي.

ب- حجم المبيعات : يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن الانكتاد فقد ازداد حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات من 6126 مليار دولار في عام 1990 إلى 21394 مليار دولار في عام 2005 وإلى 25177 مليار دولار في عام 2006 .

ويبين لنا الجدول التالي بعض مؤشرات الإنتاج الدولي لفروع الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة في مخلف أرجاء العالم:

الجدول رقم (3) : مؤشرات الإنتاج الدولي لفروع الشركات متعددة الجنسيات لعام 2004 بمليارات الدولارات

المؤشر	المبلغ / العدد
مجموع أصول فروع الشركات الأجنبية	36008 مليار دولار
العمالة لدى فروع الشركات الأجنبية(بالآلاف)	57394 عامل

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2005، ص7.

2- تنوع الأنشطة: إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة حيث يطلق على هذه السياسة سياسة التوزيع في أنشطة مختلفة ومتنوعة، ويرجع هذا النوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط ما يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه إحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم[1].

3- الإنتشار الجغرافي: ومن سمات أيضًا الشركات متعددة الجنسيات التي تميزها كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج البلد الأم وذلك نظرًا لما تمتلكه من مهارات تسويقية هائلة وفروع تابعة تجوب معظم أرجاء العالم.

ويمتد نشاط هذه الشركات متعددة الجنسيات ليشمل الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، فهي لا تقتصر على دولة بالذات دون غيرها فهي تستفيد دائما من التباين بين الدول سواء في الثروات الطبيعية أو القوي العاملة أو الموارد الاقتصادية وتميل هذه الشركات إلى تنويع هياكلها الإنتاجية ويرجع ذلك إلى اتجاهها نحو الخروج عن النمطية والابتعاد عن مجرد منتج واحد خوف من المنافسة[2].

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد: الآليات، الخصائص، الأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2]- غفران سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص67.

4- الاعتماد على المدخرات العالمية: ويأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق وذلك بإتباع مجموعة من الوسائل تتمثل في النقاط التالية[1]:

1. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو، لندن، فرانكفورت، وغيرها.

2.تعمد الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وذلك عند إقدامها على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إداراتها.

2. من القواعد الأساسية في الشركات متعددة الجنسيات أن يلتزم كل فرع تابع لها بأن يوفر محليًا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها ويتم هذا بأشكال مختلفة منها: المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ...الخ.

5- تعبئة الكفاءات: لا تتقيد الشركة متعددة الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية،وكفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع، والنمط السائد هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية[2].

ثالثا:الشركات متعددة الجنسيات والتحالفات الإستراتيجية

1- تعريف التحالف الإستراتيجي : يعرف التحالف الاستراتيجي على أنه سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بهدف تعظيم الإفادة من موارد مشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية تتمثل في فرص أو تحديات[3].

2- صيغ التحالف الإستراتيجي:

تتعدد الصيغ التي يمكن أن تختار بينها إدارة الشركة عندما تتجه لتتبنى إستراتيجية التحالف، وسنتعرض فيما يلي لأهم هذه الصيغ[4]:

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد: الآليات، الخصائص، الأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2]- مسعد محي محمد ، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، (مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،1999)، ص65

[3]- مصطفى أحمد سيد ، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، (مصر، دار الكتب، 1999)، ص59.

[4]- النجار فريد ، التحالفات الإستراتيجية:من المنافسة إلي التعاون خيارات القرن 21،(مصر،أنترك للنشر والتوزيع،1999) ،ص15.

آ- المشروع المشترك: يتمثل المشروع المشترك في المشاركة بين طرفين أو أكثر في إنشاء شركة لتنفيذ نشاط معين في فترة محددة ويتحمل الطرفان وبنسب محددة التكاليف اللازمة لذلك.

ب- التعاقد من الباطن: وفي هذه الصيغة تتعاقد شركة مع شركة أخرى على أن تورد لها مكونات سلعية تحتاجها، وغالبا ما تحمل السلع النهائية اسم وعلامات الشركة المستخدمة لهذه المكونات السلعية التي اشترتها من المتعاقد من الباطن.

ج- التحالف المالي: ويتمثل في مساهمة شركة في رأسمال شركة أخرى أو أكثر وهذا ما فعلته -على سبيل المثال- شركة "فورد" عندما تملكت حصة بنسبة 25% في شركة "مازدا" ، كذلك نجد أن شركة "جنرال موترز" لها 39% في أسهم شركة "أيسوزو" و55% في أسهم "سوزوكي" و50% في أسهم "دايو موترز" الكورية، ولقد أدى هذا النوع من صيغ التحالف الاستراتيجي و مع التعاقد من الباطن – في صناعة السيارات مثلاً- أن أصبحنا أمام ظاهرة السيارات العالمية أو متعددة الجنسيات، وتتيح هذه الصيغة أيضا للشركة المستثمرة صاحبة الحصة في رأسمال الشركة الأخرى أن تؤمن قطع غيار أو مكونات تحتاجها أو أن تسهم في توجيه إدارة وسياسات الشركة الأخرى (الموردة) بما يعزز تطوير كل من المنتج أو التكنولوجيا أو الجهد التسويقي في الشركة المستثمرة.

د- التحالف التسويقي:وفي هذه الصيغة تضع شركة شبكة توزيعها تحت تصرف شركة أخرى ،وذلك في إطار اتفاق بينهما، وقد سبق وان تحالفت شركة جنرال موتورز سنة 1996 مع شركة تويوتا اليابانية وليتضمن اتفاقهما تسويق سيارات جنرال موتورز الأمريكية في 1072 منفذ تسويق في اليابان.

هـ- التحالف التكنولوجي:ويتضمن التحالف التكنولوجي تطويرًا مشتركًا بين شركتين أو كثر لتكنولوجيا العمليات أو لتصميم المنتج إذ يتيح التحالف تبادلاً للخبرات فضلاً عن تكوين فرق مشتركة من مهندسي التصميم والتطوير وحيث ترى الشركات الواعية أن التحالف الفني يجب أن يهيأ نافذة واسعة على قدرات فنية لدى الشريك يجب تعلمها منه والبناء عليها.

و- الإعارة والاستعارة:في هذه الصيغة التحالفية تعير شركة لشركة أخرى محتاجة وحدة أو أكثر من صنف معين، له نفس الخصائص والترميز المتفق عليه بين الطرفين وذلك عندما يتوفر ذلك الصنف بمخازن الشركة المعيرة، دون أن تحتاجه عملياتها في المستقبل القريب.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ،حيث قدمنا أولا عرضا عن النظام الاقتصادي الجديد و مراحل تطوره،حيث أشرنا إلى أنه رغم أن الآراء والمواقف لا تزال منقسمة ومتباينة حول مفهوم ظاهرة العولمة ، إلا أن البعض حاول إعطاءها تعريفا ووصفا يتناسب معها،حيث نجد مثلا من يعتبرها هي تلك العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، وهناك من يرى أنها تتمثل في إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها،ومهما يكن من أمر فإن العولمة هي تلك الظاهرة التي جاءت كنتيجة طبيعية لثورة الاتصالات والتكنولوجيا جعلت من الدول المتصدرة لتلك الثورة القوة التي تزحف جغرافيا وسياسيا واقتصاديا لتغيير الحدود وتؤثر على مركز القرار الاقتصادي والسياسي في العالم خاصة العالم النامي، وذلك في ظل التبادل اللامتكافئ.

الفصل الثاني:

نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية

تمهيد:

لقد أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وذلك في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة ، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي ، فظهرت تكتلات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي مثل الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إضافة إلى تكتلات أخرى في البلدان النامية ، كرابطة دول جنوب شرق آسيا ،والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية هي ما جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل، حيث أن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة.

وبما أن موضوع دراستنا هذه يقتصر فقط على **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية**،فسيكون تركيزنا منصبا على أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة وكنموذج دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني :تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان).

المبحث الثالث:السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا).

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

إن المجتمعات اليوم تختلف كل الاختلاف عن المجتمعات القديمة التي كانت تعتمد في حياتها على ذاتها، بل إن المجتمعات اليوم تعتبر مجتمعات تخصص تكمل بعضها البعض من هنا بدأت فكرة التكامل تأخذ أهميتها[1].

ويعتبر التكامل الاقتصادي نوع من أنواع التعاون الاقتصادي لكنه يختلف عنه في كونه أعمق في أساليبه ودرجاته، ففيما يعني التعاون الاقتصادي تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية يعني التكامل الاقتصادي إزالة هذه العقبات والعوائق.

[1]– ألقاسمي خالد بن محمد ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص65.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

إن أصل كلمة التكامل لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا [1].
والتكامل من الناحية الاصطلاحية هو إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كاقتصاد البلد الواحد دون تمييز، حيث أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة[2].

ولقد أختلف في تعريف التكامل الاقتصادي من اقتصادي إلى آخر، وسنتطرق هنا لأهم التعاريف التي أوردها بعض الاقتصاديين:

- **بيلا بلاسا:** يفرق بيلابلاسا بين التكامل الاقتصادي كعملية والتكامل الاقتصادي كواقع، فهو كعملية يشمل الإجراءات كافة التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة[3].
- **ميردال:** يعرف ميردال التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي من خلالها تتم إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الإقليمي[4].
- **تنبرغن:** يدعوا تنبرغن إلى التمييز بين التكامل الايجابي والتكامل السلبي،حيث يحتوي التكامل السلبي على إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية ، إذ يتطلب إجراءات عملية لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة ، كما يحتوي التكامل الإيجابي على الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إزالة عدم التناسق في الضرائب والرسوم بين الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تكون عن طريق إزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي بين هذه الدول[5].

---

[1]- عريقات حربي محمد موسى ،« التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة»، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة ،العدد 20 ،صيف 2000، ص59.

[2]- بوزيدي قدور،« التكامل الاقتصادي العربي» ،(جامعة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1999)، ص18.

[3]- عريقات حربي محمد موسى ،« التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان ، الأردن، 2004، الجزء الأول ، ص314.

[4]- ابوستيت فؤاد ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،(الدار المصرية اللبنانية، 2004)،ص7.

[5]- بوزيدي قدور،« التكامل الاقتصادي العربي» ،مرجع سبق ذكره، ص20.

- **أور سلفاسيون:** يعتقد سلفاسيون أن الاندماج الاقتصادي من المنظور الإقليمي يحمل العديد من المعاني، ولكن هناك اتفاق على أنه يأخذ صورة من صور التعاون الاقتصادي على مستوى الدول مثل: منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، وتشترك هذه الأشكال من التكامل الاقتصادي في خاصيتين هامتين هما[1]:

● المساعدة على زيادة التخصص، ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة.

● التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

ومن خلال هذه التعاريف السابقة للتكامل الاقتصادي ، يمكن القول إن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي يتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول[2]، فأولها اتفاقية التجارة التفضيلية وثانيها منطقة التجارة الحرة، وثالثها الاتحاد الجمركي، ورابعها السوق المشتركة ، وخامسها الاتحاد الاقتصادي، وسنتناول هذه الأشكال المختلفة للتكامل في الآتي:

أولا-اتفاقية التجارة التفضيلية: ويقصد بها مجموع الإجراءات التي تعتمدها دول معينة بهدف تخفيف القيود التي تحول دون قيام التبادل التجاري فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها امتيازات جمركية متبادلة ، ويعتبر هذا الشكل من أبسط درجات التكامل الاقتصادي ، ومن الأمثلة عليه : النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة[3].

ثانيا- منطقة التجارة الحرة: وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، حيث تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء فقط[4].

ومن الأمثلة على مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

---

[1]- ابوستيت فؤاد ، مرجع سبق ذكره،ص8.

[2]- أحمد عبد الرحمن يسري والسريتي السيد محمد أحمد، الاقتصاديات الدولية، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2009) ،ص ص: 216-217.

[3]- ابوستيت فؤاد ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

[4]- ابوستيت فؤاد ، المرجع السابق نفسه،ص10.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ،كما يهدف أيضا إلى دفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء.

ثالثا- الإتحاد الجمركي: يعتبر الإتحاد الجمركي درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء إزاء بقية دول العالم وذلك بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية.

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة نقاط أساسية هي[1]:

1- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.
2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.

ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوربية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، ومن الأمثلة أيضا اتحاد البنلوكس الذي تم توقيعه في سنة 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا وتم تنفيذه سنة 1948.

رابعا-السوق المشتركة: تعتبر السوق المشتركة مرحلة اكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل والتكتل الاقتصادي،و يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلي آخر بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة على السوق المشتركة، السوق الأوربية المشتركة والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA).

خامسا- الإتحاد الاقتصادي: وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة، حيث إنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة لدول الأطراف في اتفاقية الوحدة[2] .

ويعتبر **الاندماج الاقتصادي** أعلى درجات التكامل على الإطلاق، حيث يتم فيه إذابة إقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا يكون لقراراتها في الشؤون اقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، ولكن

---

[1]- عبد الرحيم إكرام ، مرجع سبق ذكره،،ص64.

[2]- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص270.

يجب أن لا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياس

الجدول رقم(4) :أهم مراحل التكامل الاقتصادي

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	تجارة حرة بين الدول الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
منطقة حرة	/			
اتحاد جمركي	/	/		
سوق مشتركة	/	/	/	
اتحاد اقتصادي	/	/	/	/

المصدر: بكري كامل ، الاقتصاد الدولي ، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002)،ص196.

المطلب الثالث: فوائد التكامل الاقتصادي

إن فوائد التكامل اقتصادي عديدة وبالفعل حققتها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي، وهي فوائد قام بتشخيصها العديد من الاقتصاديين.

ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي[1]:

1. يخلق التكامل الاقتصادي سوقا أوسع أمام المنتجات، نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة.

وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلا طيبا للبدء في تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه، تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذالك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقا جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

2. يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوي العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصا أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة، كما يحقق فرصا أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.

[1]- عريقات حربي محمد موسى ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره،ص65.

3. يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد، واستغلال الإمكانات الاقتصادية، ويحقق هذا عائدا اكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجا وتشغيلا لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.
وتنعكس آثار ذالك أيضا على زيادة الإنتاج والدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول.
4. كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي انه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة ،والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامة وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوي عاليا من الخبرات الفنية أو أسواقا واسعة للاستفادة منها ،مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييدا وتشغيلا وإنتاجا وتوزيعا والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.
5. يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفا أكثر في السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى ،خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والإستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي سيعمل على أن يحقق لها شروطا أحسن لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى ، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

6. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذالك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينهم.
7. يساعد التكامل الاقتصادي علي توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة علي نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق.

المبحث الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان)

تمكنت رابطة الآسيان من خلال التنسيق بينها في مختلف المجالات من تطوير اقتصادياتها ،مما سمح لها بتحقيق معدلات نمو معتبرة ،مما جعلها تحتل مكانة هامة باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على المستويين الإقليمي والدولي ، و بذلك أصبح تكتل رابطة الآسيان يعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية.

المطلب الأول:ظروف نشأة الآسيان

تكونت رابطة الآسيان كنوع من الحلف السياسي عام 1967، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأ التركيز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ،وخاصة بسبب القلق المشترك الذي استشعرته دول المجموعة من الأضرار الشديدة الحمائية المتبعة من الولايات المتحدة وأوربا تجاه صادرات تلك الدول ، وبالتالي أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسات التجارية الغير منصفة التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية،وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير مباشرة المفروضة على صادراتها[1].

وتتجه دول الرابطة إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها، وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع البلدان التي تختلف معها أيديولوجيا في المنطقة، وذلك بدليل قبول انضمام فيتنام إلى الرابطة جوب شرق في 1995/07/28 لتصبح العضو السابع، وتقدمت الدول الثلاثة الباقية في المنطقة ،كمبوديا ولاوس وميانمار بطلبات عضوية في 1996،فقبلت عضوية لاوس وميانمار في 1997، وتأجلت عضوية كمبوديا الكاملة بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها، ولحين استيفائها إصلاحات تؤدي إلى فتح سوقها، وبانضمامها في 1999/04/30 اكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشر بالإقليم وهي:

بروناي،اندونيسيا،لاوس،ميانمار،ماليزيا،الفلبين،سنغافورة، تايلاند،فيتنام،وكمبوديا.

ولم تلجأ الدول الخمس المؤسسة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخيا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي(أي في مجالات أخرى)، خصصت لها لجانا قطاعية ،وحكمت ذلك عدة عوامل[2]:

1- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات ، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.
2- التفاوت بين اقتصاديات دول الرابطة واختلاف مستويات نموها.
3- إتباع ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق مقاولات الوكالة و اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك ، والتوجه للتصدير ،فضاعفت نصيب

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2]- الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص280.

القطاع الصناعي في ناتجها المحلي بالاعتماد على ميزاتها النسبية وعلى ما اكتسبته من خبرات لاسيما في الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.

4- نجاح السياسات الادخارية والاستثمارية، وعدم الحاجة الى موارد خارجية.

وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا[1].

وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992، وتهدف منطقة التجارة الآسيوية إلى تخفيف التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود صفر إلى 5% خلال 15 سنة ابتداء من يناير 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية، ويقوم هذا الأسلوب إلى تقسيم المنتجات إلى نوعين:

- النوع الأول: وهو ما يسمى بالنوع السريع ويحتوى على تخفيض للتعريفة الجمركية بين صفر إلى 5% خلال فترة مابين 7-10 سنوات، ويتوقف ذلك على مقدار التعريفة الجمركية الأساسية،أكثر أو أقل من20%.
- النوع الثاني: ويكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه، وتنقسم مجموعة السلع فيه إلى مجموعتين أيضا، وفي الاجتماع السنوي 1993، 1994 تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية والإسراع في تخفيض نسبة التعريفة الجمركية، وتم الاتفاق بتخفيض التعريفة الجمركية على حوالي11ألف منتج في نهاية سنة2000 ، أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في التعريفة الجمركية في 2003 بدلا من 2008، ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان[2].

المطلب الثاني:أهداف رابطة الآسيان وأهميتها الاقتصادية

أولا- أهداف رابطة الآسيان

يهدف تكتل الآسيان إلى تحويل منطقة جنوب شرق آسيا إلى منطقة تقدم ورخاء اقتصادي، رغم الخلافات الأيديولوجية، وقد حدد إعلان بانكوك(تايلاند) عام 1976 أهم الأهداف وذلك كما يلي[3]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى ،وتجنب الخلافات فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم، والتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والعمل كمنبر لحل الخلافات داخل الإقليم، وإيجاد علاقة طبقية متآلفة.

---

[1]- عناد مجذاب بدر ، محي الدين حسين ،المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط،(طرابلس،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،1998)،ص171.

[2]- أبوستيت فؤاد ، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3]- الإمام محمد محمود ، مرجع سبق ذكره، ص281.

- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع التعاون النشط في البحث والتدريب و المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإدارية ذات الاهتمام المشترك.
- التآزر على نحو أكثر فعالية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها، بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين تسهيلات النقل والاتصال، ورفع مستويات معيشة الشعوب.
- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.
- إقامة علاقات وثيقة وقوية مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة، واستطلاع كل سبل تعزيز العلاقات فيما بين دول الإقليم.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لرابطة الآسيان

يمكن إدراك أهمية تكتل الآسيان واستنتاجها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(5):أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان والصين

الدول	عدد السكان بالملايين سنة 2002	الناتج المحلي الإجمالي 2002(مليار دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2001-2002	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	الصادرات سنة2003(مليار دولار أمريكي)	الواردات سنة2003(مليار دولار أمريكي)
الصين	1294.9	1266.1	%8	989	377.23	611.6
سنغافورة	4.2	78.5	%2.2	20886	12.44	112.23
بروناي	0.3	-	-	-	1.68	4.35
ماليزيا	24	94.9	%4.2	39.5	85.41	134.61
تايلاند	62.2	162.9	%5.2	2060	68.14	88.2
الفلبين	78.6	78	%4.6	975	44.06	51.07
اندونيسيا	217.1	172.9	%3.7	817	38.85	72.07
فيتنام	80.3	35.1	%7.1	436	23.18	22.14
كمبوديا	13.8	4	%4.5	321	2.61	2.28
سيان مار	48.9	-	-	-	2.91	2.26
لاوس	5.5	1.7	%05	304	0.76	0.36

المصدر: رميدي عبد الوهاب، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب»، (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2007)، ص218.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

● أن تعداد سكان رابطة الآسيان وحسب بيانات عام 2002 ،بلغ 534.9 مليون نسمة ، بينما بلغ تعداد سكان الصين 1294.9 مليون نسمة، وهذا ما يجعل رابطة الآسيان

والصين من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم من حيث الكم البشري ، حيث تصبح سوقا لأكثر من 1.7 مليار نسمة.

●الناتج المحلي الإجمالي وصل في الصين سنة 2002الى 1266.1 وبمعدل نمو سنوي قدره 8%، وبالنسبة لرابطة الآسيان فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي نحو 200 مليار دولار، كما أن معدلات النمو في كل من فيتنام وكمبوديا بلغت على التوالي: 7.1%، 4.5%، وهذا يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي و وتفعيل رأس المال المادي والبشري، إضافة إلى الامتيازات التي تقدمها الحكومات لتشجيع قطاع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

● تتزايد وبشكل مطرد مكانة تكتل رابطة دول الآسيان في التجارة الدولية فبعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3.1% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987، أصبحت تمثل 5.2% من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2003، حيث وصل إجمالي صادرات رابطة الآسيان إلى جانب الصين ما يقارب 763 مليار دولار سنة 2003، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت 1076.3 مليار دولار[1].

● استطاعت رابطة الآسيان أن تحقق تقدما في مجال التجارة البينية، فعرفت انتعاشا في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وذلك عندما بدأت الرابطة تعطي اهتماما لتحرير التجارة.

الجدول رقم(6):نسب التجارة البينية لرابطة دول جنوب شرق آسيا

البيان	1967	1970	1973	1975	78-81	82-85	86-90	91-95	96-98	99-01
الصادرات	15.3	19.1	16.8	15.7	16.9	17.5	21.5	21.5	21.2	21.2
الواردات	9.9	12.5	11.8	19.1	13.3	15.8	17.9	17.9	19	21.4

المصدر: الإمام محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص294.

المبحث الثالث:السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)

يعتبر تكتل الكوميسا من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث تأسس هذا التكتل في سنة 1994 ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب إفريقيا الذي قام سنة 1981، والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء ، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير[2].

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2]- عريقات حربي محمد موسى ، التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره،ص318.

المطلب الأول: ظروف نشأة تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)

لقد كان انتهاء مدة معاهدة منطقة التجارة التفضيلية بين دول المنطقة بداية للتحول إلى المرحلة الموالية وهي إعلان قيام سوق مشتركة، حيث عقدت الدول الأعضاء معاهدة كمبالا بأوغندا لإنهاء المنطقة و إعلان تنظيم جديد هو:السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا بالكوميسا(COMESA)، وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الانجليزية: the Common Market of East and Southern Africa وهكذا تم تأسيس سوق الكوميسا اعتبارا من1994/12/08، وضمت السوق 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأجيز في عام 1998 ضم دولة افريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء،فانضمت مصر في تلك السنة[1].،وتأجل انضمام مدغشقر إلى1995،وسيشل إلى 1998، بينما انسحبت ثلاث دول هي:ليسوتو،1996، و موزمبيق،1997،ثم تنزانيا،2000.

ويتكون تكتل الكوميسا الآن من 19 دولة هي[2]: بوروندي ، جيبوتي ،مصر ،اريتريا ،إثيوبيا، كينيا ، ليبيا ،مدغشقر، مالاوي، موريشيوس،أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي.

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها[3].

المطلب الثاني: الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا:

1. الأهداف الرئيسية للكوميسا:

تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي[4]:

- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء ،وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.

---

[1]- الإمام محمد محمود ، مرجع سبق ذكره، ص132.

[1]- COMESA, secrétariat du comesa, Le Comesa en bref, Troisième Edition, Avril 2007, P1.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)، ص13.

[4]- جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات(قطاع المعلومات القومية)، تقرير معلوماتي: أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري(1997-2003)، القاهرة، يونيو 2004، ص ص:4-5.

- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام و الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

2. المبادئ الرئيسية للكوميسا:

حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها هذا التجمع شملت[1]:

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التضامن والاعتماد الجماعي على النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- عدم الاعتداء بين الدول ،بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.

3.الإجراءات التي تلتزم بها دول الكوميسا:

تتمثل أهم الإجراءات التي تلتزم بها دول الأعضاء في تكتل الكوميسا فيما يلي[2]:

- استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية والتي سبق وان أعتمدها وأقرتها دول التكتل في اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية.
- إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء ،وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
- التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة(اتحاد جمركي) بحلول عام 2004.

وقد بلغ عدد الدول التي تطبق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 100% تسع دول هي: موريشيوس،مدغشقر، زيمبابوي، مصر،ملاوي، السودان*، كينيا،جيبوتي، زامبيا.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا

تتمتع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبيرعوامل إيجابية في إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوي في مواجهة التكتلات الأخرى، فدول الكوميسا تحتل رقعة جغرافية واسعة النطاق، حيث تبلغ مساحة التجمع حوالي 12.4 بليون كيلومتر مربع، أي ما يوازي 41% من مساحة القارة الإفريقية ،

[1]- الإمام محمد محمود ، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2]- جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات(قطاع المعلومات القومية)، تقرير معلوماتي :أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري(1997-2003)، مرجع سبق ذكره، ص5.

*لا تطبق السودان حاليا تخفيضا جمركيا بنسبة 100% مع مصر.

كما يضم التجمع تكتلاً بشريًّا ضخمًا يفوق 380 مليون نسمة، أي مايزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تجمع اقتصادي أفريقي[1].

ويمثل الإقليم أهمية خاصة من الناحية الجيوبوليتيكية لامتلاكه شواطئ على درجة كبيرة من الأهمية؛ حيث تمتد هذه الشواطئ من بور سعيد (مصر) شمالاً على البحر المتوسط مرورًا بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، وشواطئ إفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوبًا، كما يشغل الإقليم حيزًا هامًّا من سواحل إفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي، وذلك في الجزء الشاطئي للكونجو الديمقراطية[2].

هذه العوامل مثّلت ميزة إستراتيجية هامة كانت تتطلع إليها، وتتصارع عليها القوى الكبرى عبر التاريخ خاصة في ظل الحرب الباردة، ولقد باتت هذه المزايا ورقة هامة في يد القوى الإقليمية الإفريقية، سواء على صعيد الاستخدامات السلمية كالتجارة وخطوط الملاحة البحرية والمواصلات، أو على صعيد قضايا الأمن الإقليمي والإستراتيجية الدولية المتمثلة في تأمين خطوط الإمدادات البترولية من مناطق الخليج العربي عبر البحر الأحمر وخليج عدن وقناة السويس إلى دول العالم.

ولذا كان من بين أهداف الاجتماعات السابقة والتي كان من أبرزها القمة الاستثنائية التي عُقدت في لوزاكا عاصمة زامبيا نهاية أكتوبر عام 2000 ،بحث كيفية تفعيل التعاون الاقتصادي من ناحية، وبحث سبل تحقيق السلم والأمن في الإقليم باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، كما يلاحظ أن قمة لوزاكا الاستثنائية ركّزت بصفة أساسية على مناقشة البند الذي تم إقراره في القمة الخاصة للمنظمة التي عُقدت في موريشيوس أيام 18و19 مايو 2000، ويقضي بمطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام لمنطقة التجارة الحرة في موعد أقصاه الحادي والثلاثين من أكتوبر 2000.

وبالرغم من ذلك فإنه لم ينضم لمنطقة التجارة الحرة سوى تسع دول فقط، في حين طالب باقي الدول بإعطائها مهلة لتوفيق أوضاعها الاقتصادية الداخلية؛ إذ معنى الدخول في منطقة التجارة الحرة إلغاء كافة الجمارك على سلع الدول الأعضاء، وضياع بند مالي هام في ميزان مدفوعات هذه الدول، كما لا تزال هناك مخاوف لدى بعض الدول الأخرى من حدوث تلاعب فيما يتعلق بهوية السلع التي ستُعفى من الجمارك، أو ما يعرف باسم قواعد المنشأ.

---

[1]- عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة- الكوميسا، مجموعة ال15،أوربا الموحدة- (الإسكندرية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1،2001) ،ص23.

2- يوسف بدر حسين ، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، تاريخ الإطلاع:2008/08/20
www.Islamonline.net

وبالرغم من أن المنظمة حسمت ذلك الخلاف بالقول بأنه ينبغي أن يكون 30% من المواد الداخلة في صناعة السلعة وطنية، فإن الخوف من الغش التجاري لا يزال مسيطرًا على الجميع.

وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا:

1. **معدل النمو الاقتصادي:** يمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول رقم(7) ،نلاحظ أن اغلب دول التكتل دأبت على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة، وأن اكبر معدلات نمو موجبة محققة كانت في ليبيا وإثيوبيا والكونغو والسودان ، وهناك من بين التجمع دولا حققت معدلات نمو متزايدة خلال الفترة ونذكر من بين هذه الدول مصر، والتي قفز فيها معدل النمو من 4% عام 2004 إلى حوالي 7.1% عام 2007، ونلاحظ أيضا أن هناك دولا تراجعت فيها معدلات النمو لدرجة كبيرة مثل جزر القمر التي وصل فيها معدل النمو(سالب) لعام 2007 إلى-1%.

الجدول رقم(7):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا(2007،2006،2005)

الدولة	2005	2006	2007
بورندي	0.9	5.1	3.6
جزر القمر	4.2	1.2	1-
الكونغوا الديمقراطية	7.9	5.6	6.3
جيبوتي	3.2	4.8	5.2
مصر	4	6.8	7.1
اريتيريا	2.6	1-	1.3
أثيوبيا	12.6	11.6	11.4
كينيا	5.8	6.1	7
مدغشقر	4.4	5	6.3
مالاوي	2.3	7.9	7.4
موريشيوس	3.1	3.6	4.6
ليبيا	41.8	51.6	42.5
رواندا	7.1	5.5	6
سيشل	1.2	5.3	5.3
السودان	6.3	11.3	10.5

سوازيلاند	2.2	2.8	2.4
أوغندا	6.8	5.1	6.5
زامبيا	5.2	6.2	5.3
زيمبابوي	-4	-5.4	-6.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي،دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،آفاق الاقتصاد العالمي(الإسكان والدورة الاقتصادية)، ابريل 2008 ، ص ص:245- 247.

والملاحظ بشكل عام أن وتيرة النمو تسارعت في إفريقيا جنوب الصحراء عام 2007 ، حيث وصلت إلى حوالي 6.8%، مدفوعة بقوة النمو الكبير جدا في البلدان المصدرة للنفط تدعمها قوة التوسعات في الاقتصادات الأخرى بالمنطقة، وقد أدت البيئة المواتية للاستثمار في بعض الدول الإفريقية إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية نحوها.

2. التجارة البينية:تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة و الأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية و نجاعة التكتل الاقتصادي للكوميسا ، فمن خلال الجدول رقم(8) نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية قد عرف تزايدا ملحوظا من حوالي28 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 40 مليار دولار.

ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد كينيا ب936.93 مليون دولار ومصر ب 620.35 مليون دولار وأوغندا ب 381.37 مليون دولار.....وغيرها وهذا ما يؤكد دور و أهمية هذه الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي،وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 08% .

لجدول رقم(8):حجم التجارة البينية* بين دول الكوميسا وذلك خلال الفترة(1997-2003) (مليون دولار).

الدول الاعضاء	2000	2001	2002
بورندي	24.93	58.78	32.59
جيبوتي	77.52	83.29	88.27
مصر	237.88	304.85	620.35
اريتيريا	7.99	1.67	5.19
إثيوبيا	102.80	115.58	119.29
كينيا	673.10	792.54	936.93
جزر القمر	5.13	3.71	3.38
مدغشقر	82.52	39.73	48.05
موريشيوس	155.57	186.49	189.32
مالاوي	94.42	136.98	114.68

رواندا	63.72	172.20	30.68
سيشل	14.92	15.22	27.57
السودان	154.42	152.49	170.90
سوازيلاند	71.61	51.87	102.58
أوغندا	229.72	393.79	381.37
زامبيا	240.29	227.08	211.46
الكونغو الديمقراطية	140.98	112.77	71.44
زيمبابوي	255.66	155.18	365.21
الإجمالي	2778	3199	3917

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: رميدي عبد الوهاب، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب»، مرجع سبق ذكره، ص206.

*** لا تشمل ليبيا.**

3. التجارة الخارجية:

بلغت نسبة إجمالي التجارة الدولية لدول الكوميسا عام 1997 إلى إجمالي التجارة الدولية حوالي5% ،و هي تقريبا نفس النسبة بالنسبة لبقية السنوات التي شملتها الدراسة، وهي نسبة ضعيفة من تجارة العالم،وهذا يعود إلى جمود هيكل الصادرات السلعية لأغلبية الدول الأعضاء ،حيث ترتكز صادراتها على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية والتي تصدرها في صورة أولية،ويرجع ذلك لعدم قدرة دول الكوميسا على تصنيع هذه المواد نتيجة لضعف جهازها الإنتاجي وتقل صادراتها أهمية بالنسبة للسلع الصناعية والنصف المصنعة،في حين تتركز واردات الكوميسا على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهو ماساهم في تدهور معدلات التبادل الدولي لدول المنطقة وتحولها لغير صالحها.

وتعتبر مصر من أهم دول التكتل من حيث حجم التجارة الدولية ، ثم تليها كل من انجولا وكينيا وزيمبابوي ، ثم تأتي بقية دول الكوميسا.

و تتسم الهياكل الاقتصادية لدول الكوميسا بشكل عام بالضعف والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، لهذا جاء هذا التكتل ليعمل على زيادة التعاون والتجارة البينية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء لدفع النشاط الإنتاجي في مختلف القطاعات ، ويعتبر اعتماد دول الكوميسا على تصدير المواد الأولية واستيرادها مستلزماتها من المواد المصنعة من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها ،وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية.

أما من حيث إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي فقد بلغت عام 2000 ما يقارب 56.3 مليار دولار، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضات متواصلة إلى حوالي52.5 مليار دولار عام 2001 ، و49 مليار دولار سنة 2002.

الجدول رقم(9): إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي* وذلك خلال الفترة:1997-2002،(مليون دولار)

الدول الاعضاء	2000	2001	2002
بورندي	216.96	166.49	101.73
جيبوتي	192.48	-	-
مصر	18546.98	15356.85	21973.90
اريتيريا	-	-	-
إثيوبيا	1641.69	2110.70	1910.61
كينيا	4503.28	4727.43	4378.15
جزر القمر	37.52	39.12	43.10
مدغشقر	1574.53	881.37	615.98
موريشيوس	3585.71	3551.90	3695.93
مالاوي	816.81	928.09	985.94
ناميبيا	2597.44	2759.49	2370.16
رواندا	137.11	142.28	96.93
سيشل	445.18	585.12	619.02
السودان	2548.55	3213.25	3279.72
سوازيلاند	1800.36	1548.59	1897.60
أوغندا	817.92	992.87	999.59
زامبيا	1760.51	2585.99	1984.09
الكونغو الديمقراطية	629.02	-	-
زيمبابوي	3308.23	2704.33	4122.37
الإجمالي	56235	52510	49074

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: رميدي عبد الوهاب، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب»، مرجع سبق ذكره، ص ص:207 - 208.

***لا تشمل ليبيا.**

4.التضخم: يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصاديات أي دولة.

الجدول رقم(10):معدل التضخم في دول الكوميسا(2005،2006،2007)

الدولة	2005	2006	2007
بورندي	13.4	2.8	8.4
جزر القمر	3	3.4	3
الكونغوا الديمقراطية	21.4	13.2	16.7
جيبوتي	3.1	3.5	5
مصر	8.8	4.2	11

اريتيريا	12.5	15.1	9.3
أثيوبيا	6.8	12.3	17
كينيا	10.3	14.5	9.8
مدغشقر	18.4	10.8	10.3
مالاوي	15.5	13.9	8.1
موريشيوس	4.9	5.6	10.7
ليبيا	2	3.4	6.7
رواندا	9.2	8.8	9.4
سيشل	0.8	1.4-	5.7
السودان	8.5	7.2	8
سوازيلاند	4.8	5.3	8.2
أوغندا	8	6.6	6.8
زامبيا	18.3	9	10.7
زيمبابوي	237.8	1016.7	10452.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص:251- 253.

نلاحظ من الجدول رقم (10)، أن هناك دولا عديدة في التجمع تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، حيث سجلت زيمبابوي أعلى معدل للتضخم بين المجموعة سنة 2002 وصل إلى حوالي 10452.6% ، وتليها في المرتبة الثانية وحسب بيانات نفس السنة اثيوبيا بنسبة وصلت إلى 17%، ثم تأتي بعد ذلك الكونغو الديمقراطي ومصر وزامبيا.....، ومن الملاحظ أن هناك مجموعة قليلة من دول الكوميسا التي تحقق معدلات تضخم منخفضة نذكر منها جزر القمر وجيبوتي وليبيا .
وتعكس هذه البيانات درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا فيما يتعلق بمستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي.

المطلب الرابع: العقبات التي تواجه دول الكوميسا

يمكن أن تلعب الكوميسا دورًا هامًّا على المستويين الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم العمل الإفريقي المشترك في ظل عصر العولمة، والتحديات الهائلة التي تشكّلها اتفاقية الجات خاصة على الدول الإفريقية الأقل نموًّا، لكن هناك مجموعة من العقبات لا تزال

تعترض طريق تحقيق هذا الهدف المنشود بعضها سياسي والآخر اقتصادي، ومن أهم هذه العقبات ما يلي[1]:

أولا:العقبات السياسية:

- يرتبط نجاح تكتل الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء وبمدى التزامها بالتوجه نحو التنمية وإزالة معوقات الاستثمار،وهنا توجد احد المعوقات الهامة أمام الكوميسا إذ تبرز مشكلة المنازعات الحدودية بين أعضاء التجمع،حيث أن ميراث العداء التاريخي بين بعض الدول قد يعوق مسيرة التعاون فيما بينها، فالإقليم يموج بالصراعات السياسية، سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية (أكثر من عشر دول تشهد حروبًا أهلية داخلية، مثل: الكونجو الديمقراطية - رواندا - بوروندي)، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الإثيوبي - الإريتري، ومطالب أوغندا ببعض أراضي كينيا - النزاع بين مالاوي وتنزانيا، وبين مالاوي وزامبيا.

ولا شك أن هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك.

- تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية فيما قد يؤدي إلى مزيد من الخلافات والانقسامات بين الدول الأعضاء.
- ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من اجل مصالحها الخاصة.
- عدم وجود آلية إقليمية على مستوى الجماعة لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أو دول التجمع الجنوب إفريقي (السادك)؛ إذ إن وجود هذه الآلية قد يكون عاملاً هامًّا في إشاعة الطمأنينة بين الدول الأعضاء بدلاً من الاكتفاء بعمليات الشجب والإدانة أو العمل فقط من خلال هيئة مكتب القمة الذي يقتصر على إصدار البيانات.

ثانيا:العقبات الاقتصادية:

تواجه دول الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها ،العديد من العقبات الاقتصادية التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بالوسائل والأدوات اللازمة للتقليل من آثارها وانعكاساتها ، وتتلخص هذه العقبات الاقتصادية في النقاط التالية[2]:

- إن مناخ الاستثمار في دول الكوميسا في معظمه غير جاذبة للاستثمار الأجنبي، حيث تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة الانكتاد إلى إن نصيب قارة إفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام2000 بلغ 5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،و1.3% فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ويبلغ نصيب الفرد في قارة إفريقيا من جملة الاستثمار الأجنبي

[1]- يوسف بدر حسين ، ،مرجع سبق ذكره،www.Islamonline.net

[2]- عبد الحميد عبد المطلب ، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص32.

المباشر ، ما يزيد عن 10 دولارات مقارنة بحوالي 110 دولارات كمتوسط عالمي لنصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
وتحصل مصر ونيجيريا على ثلث الاستثمار الأجنبي في إفريقيا بينما يتركز أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفي قطاع الصناعة تحديدا.

- سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي، حيث يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أكبر من تلك التي تحققها كل دولة من دول التكتل اذا بقيت خارج التكتل.
- قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل، ويبدأ عادة من تأخر الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا.
- تعاني معظم دول تكتل الكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعيق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات، والأسعار والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- صعوبات النقل؛ إذ يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه (البري – البحري – الجوي) بين معظم دول السوق، في حين تتركز اتصالات معظم الدول الأعضاء مع الدول المستعمِرة السابقة، كما أن عملية النقل لا بد أن تتم عبر الموانى والمطارات الأوروبية، الأمر الذي يساهم في زيادة تكلفة السلعة من ناحية أو فسادها - خاصة بالنسبة للسلع الغذائية - من ناحية ثانية.
- مشكلة العملة،حيث تعاني بعض الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا، فضلاً عن عدم وجود نظم فعَّالة لضمان الصادرات، ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يُعدّ خطوة هامة في هذا الطريق، لكن المشكلة أن البنك لا يزال في مهده.
- غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة؛ مما يصيب القطاع الخاص بحالة من الإحباط أو عدم اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن.

ويمكن القول إن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل نواة لتكتل اقتصادي إفريقي في شرق وجنوب القارة، يكون قادرًا على مواجهة التحديات الوافدة من المجتمع الخارجي، لكن ستظل قدرة التجمع على مواجهة هذه التحديات مرهونة بقدرته على التغلب على العقبات التي تواجهه.

و من خلال العرض السابق تناولنا بعض أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية، ونشير هنا إلى أن الدول العربية-بوصفها جزء من هذه المنظومة- أول من دعا إلى مثل هذه التكتلات ،حيث دعت إلى إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1945 والذي تزامن مع إنشاء الجامعة العربية ومنذ ذلك التاريخ والبلدان العربية تقترح في كل فترة إنشاء تكتل اقتصادي،وفي هذا الإطار تم الاتفاق عام 1997 على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،غير أنه من الملاحظ قيام تكتلات عربية على أساس التقسيم الجغرافي فمثلا هناك دول اتحاد مجلس التعاون الخليجي والذي يضم دول الخليج العربي ،وهناك أيضا اتحاد المغرب العربي،وحيث نجد أن أكثر هذه التكتلات نجاحا وتنظيما هو اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ في عام 1981 وحقق تقدما كبيرا في العديد من المجالات ،وبوصف هذا التكتل موضوعا لهذه الدراسة المتواضعة فسيتم التطرق إليه بقدر من التفصيل –إن شاء الله- في الفصول القادمة.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل أولا مفهوم التكامل الاقتصادي و تعريفه و أشكاله ومراحله المختلفة وفوائده التي تعود على البلدان التي تأخذ به، ثم تعرضنا إلى أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية مثل تكتل الآسيان الذي تأسس عام 1967 م كنوع من الحلف السياسي ولغرض مواجهة الشيوعية في شرق آسيا ، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما آنذاك. ويضم هذا التكتل في عضويته عشر دول فضلا عن منتدى (آبيك) الذي يضم 21 دولة، ولقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ومن ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء،ثم أنه من الملاحظ أن الدول في هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، وكمثال أيضا على هذه التكتلات نجد تكتل الكوميسا وهو تجمع اقتصادي تكتلت أعضاءه من دول شرق وجنوب شرق أفريقيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وذلك على طريقة الأسواق المشتركة فيما بين ما يزيد على عشرين دولة أفريقية ليستفيد منه مواطني هذه الدول وهم بمئات الملايين وحيث يقترب الناتج المحلي لأعضاء التكتل من مائة مليار دولار وتتميز دول التكتل بثرواتها الطبيعية من المعادن النفيسة والنفط والثروات الزراعية ، وقد حقق هذا التكتل العديد من الانجازات على درب التكامل والاندماج الاقتصادي.

الفصل الثالث:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
(التعريف به، قطاعاته الاقتصادية،مكانته وأهميته الاقتصادية)

تمهيـــد:

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أنشئ عام 1981 منظمة إقليمية لها خصوصيتها الذاتية المتميزة وسماتها الفريدة التي اختلفت بها عن غيرها من التجمعات الإقليمية،ولاشك بأن التقارب الجغرافي وتشابه الأنظمة والتماثل السكاني والاقتصادي والاجتماعي قد مثل مزايا إستراتيجية لدول المجلس في التكامل السياسي والاقتصادي،و حدد النظام الأساسي للمجلس الأجهزة والمؤسسات التابعة له،كما تم التأكيد على إنشاء المؤسسات الاقتصادية الاستثمارية والاجتماعية والثقافية والرياضية بهدف الإسراع في عملية التكامل الاقتصادي.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثاني: القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث:مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول: التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد تم الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم25 ماي1981 ،وذلك خلال اجتماع قادة دول كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان،حيث تم في هذا الاجتماع التوقيع على الوثيقة الأساسية لإعلان قيام المجلس، ونوه البيان الصادر عن وزراء خارجية المجلس بما يربط الدول الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة مثل العقيدة المشتركة وتشابه الأنظمة ووحدة التراث وتماثل تكويناتها السياسية والاجتماعية والسكانية و تقاربها الثقافي والحضاري،كما عبر البيان عن رغبة الدول الأعضاء في تعميق سبل التعاون فيما بينها وتطويرها في مختلف المجالات، حيث جاء إعلان المجلس في ظل عوامل إقليمية ودولية كانت تدفع باتجاه التجمع الإقليمي لمواجهة الأخطار، وكما جاء أيضا إعلان قيام المجلس استجابة للأهمية الإستراتيجية في التكامل الاقتصادي لدول المنطقة، وهو ما يبدوا جليا من خلال الأهداف المعلنة التي حددها النظام الأساسي لمجلس التعاون والتي ركزت على الجوانب الاقتصادية والفنية.

المطلب الأول: دوافع نشأة المجلس وأهدافه

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء كنتيجة لقرارات قادته واستفادتهم من تجارب الماضي ، فالمجلس يعد بطبيعته صيغة فريدة ليست فيدرالية وليست كونفدرالية أو إطار مأخوذ عن غيره من ثقافات أو حضارات أو شعوب أخرى،وقد ساهم في دعم

هذه التجربة التعاونية مجموعة من المقومات الأساسية للوحدة الخليجية وهي سمات تجمع البلدان الخليجية دون غيرها من البلدان الأخرى في المنطقة.

وتتوفر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة مقومات وحدوية وأساسية وطبيعية لم تتوفر لدى بقية دول المنطقة، وهذه المقومات شكلت رصيدا هاما على أرض الواقع وعجلت إلى قيام وتطوير تعاون مثمر بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتبدو لنا هذه المقومات مثلت في عدة ركائز من وحدة مصيرية وجذور عرقية ودينية واقتصادية وبيئية واجتماعية وتشابه للتراث والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية بالإضافة إلى مصادر التهديد الخارجي ووحدة الموقع الجغرافي وتشابه أنظمة الحكم السياسية.

أولا- دوافع نشأة المجلس:

بدأت فكرة قيام إطار خليجي يضم دول الخليج العربية عن طريق التنسيق فيما بينها ، وتنظيم قنوات العمل والاتصال في مختلف المجالات،منطلقة من وحدة الإستراتيجية التي تتوفر لها عناصر التماثل والتكامل ، وقد استمر هذا التمهيد العملي لقيام المجلس لأكثر من عشرين سنة.

وهناك العديد من العوامل الإقليمية والدولية أدت إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ومن أهم هذه العوامل ما يلي[1]:

1.خطر الأطماع الأجنبية: قبل الاستقلال وبعده كانت بعض دول الخليج العربية عرضة لمزاعم وادعاءات بين الحين والآخر لمخططات دولتين متفوقتين إقليميا هما العراق وإيران، حتى أعتبر البعض هذا العامل من أهم العوامل الأساسية وراء تشكيل مجلس التعاون.

2. تداعيات سقوط فكرة وحدة الأمن : لقد أدت التغيرات السياسية على الساحة العربية بعد توقيع مصر سنة1979 اتفاقية سلام مع إسرائيل ،وحيث كان لهذا الحدث أثرا على انقسام الأمة العربية آنذاك، إلى قناعة دول الخليج العربي بضرورة تعزيز التعاون والعمل المشترك فيما بينها مما يؤدي في الأخير إلى تكامل بينها في مختلف المجالات.

3.طبيعة المنطقة وأهميتها السياسية والاقتصادية: ومن هذا المنطلق أدكت الدول الخليجية أهمية أن تجد لنفسها تجمعا يراعي خصوصيتها وأهمية موقعها الاستراتيجي...ولهذا الإدراك أصبح القرار بان تتضامن بلدان الخليج بطريقتها وبوسائل تبعد عنها المشاكل وتحافظ على مظاهر الاستقرار.

4.مشاكل التنمية والقوى العاملة والهجرة الأجنبية: مع ارتفاع أسعار البترول من 2.75 دولار للبرميل عام 1973 إلى34 دولار عام 1980فيما يعرف باسم الحقبة النفطية،شهدت دول الخليج تطورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا أبرز احتياجات متزايدة للقوى العاملة من الأقطار العربية المجاورة ،وبعض الدول الآسيوية والأوربية لسد هذه الاحتياجات ،وكان للهجرة الأجنبية مشاكل عدة ومنها نقل الأمراض وإلحاق الضرر باللغة العربية كون معظم المهاجرين من دول آسيوية،وكذلك إدخال قيم وعادات جديدة على المجتمع الخليجي.

---

[1]- غنيمة عادل عبد الحميد، «اليمن ومجلس التعاون الخليجي»، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2006)، ص 15.

5.ظهور تكتلات على الساحة الدولية: وما طرحته من معطيات ترسخ مواقع القوى الكبرى في اتخاذ القرارات وتقاليد السيطرة ،بينما تأكد أن الدول المبعثرة لم يعد لها مكان تستطيع أن تنطلق منه أو تحقق ذاتها فيه، اذا لم تستند إلى تجمع أو تكتل اقليمي يملك القدرة على المواجهة.

6.تصاعد الأهمية والمكانة على المستوى الدولي لدول الخليج العربية، وذلك اثر الإعلان الفعلي لإستراتيجية النفط بعد حرب أكتوبر1973، واستخدام البلدان العربية لسلاح النفط ، وحيث أن المنطقة تحتوي على أضخم احتياطي عالمي للنفط وبالتالي أصبحت منطقة الخليج العربية نقطة محورية للتنافس الأمريكي والسوفيتي آنذاك[1].

وبالتالي فان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام1981 لم يأتي وليد اللحظة،وإنما جاء امتدادا للتعاون القديم بين هذه الدول، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات الأمر الذي استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عملي جماعي قابل للتطبيق ،وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1976، حيث جاءت الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية مما يضمن وجود نوع من الاستقرار والتقدم لدول المنطقة.

وفي مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في الأردن تم إطلاع قادة الدول الخليجية على فحوى التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات،وأثناء مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف خلال الفترة 25-28 يناير1981 انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش المؤتمر،حيث جاءت فكرة إنشاء مجلس التعاون،وكانت أمام القادة ثلاثة مشاريع:

آ.المشروع السعودي: ويقضي بإنشاء منظمة خليجية، والذي ركز على جوانب التعاون العسكري والأمني بين دول المجلس.

ب.المشروع الكويتي: وطالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية،بما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

ج.المشروع العماني: وركز على عنصري الأمن والتعاون العسكري بوصفهما نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد،ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز.

وبين اجتماعات فبراير 1981 بالرياض ومايو بمسقط لوزراء دول الخليج العربية ،تم الاتفاق على الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي لمجلس التعاون،حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على 22 مادة أساسية تشكل قيام أول هيئة رسمية ذات طابع إقليمي، وأقرت قمة أبو ظبي لدول مجلس التعاون الأولى **مايو 1981** كل ذلك معلنة رسميا قيام **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**.

ثانيا:أهداف المجلس

إضافة إلى الأهداف الأساسية غير المعلنة التي تتمثل في الدفاع المشترك عن الدول الأعضاء وتحقيق التعاون الوثيق في المجال الأمني ، حددت ديباجة النظام الأساسي لدول

[1]- غنيمة عادل عبد الحميد، «اليمن ومجلس التعاون الخليجي»، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص18.

مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجموعة من الأهداف المرحلية المعلنة أوضحتها المادة الرابعة وذلك كما يلي[1]:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
   - الشؤون الاقتصادية والمالية.
   - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
   - الشؤون التعليمية والثقافية.
   - الشؤون الاجتماعية والصحية.
   - الشؤون الإعلامية والسياحية.
   - الشؤون التشريعية والإدارية.
4. دفع عجلة التقدم الفني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة.

المطلب الثاني: عوامل التشابه ودورها في استمرارية المجلس

جاءت إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981 انعكاسا للعلاقات الخاصة والسمات المشتركة بين دوله وتشابه أنظمتها وتماثل تكونها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري[2].

ومن هنا كان لقيام المجلس انطلاقات ذات مبادئ تنطلق من حاجات ملحة وموضوعية كتوفير الأمن والمحافظة على الثروات النفطية الحيوية والتنمية الاقتصادية والتجانس السياسي والتجانس الاقتصادي والتجانس الاجتماعي والتقارب الجغرافي والديمغرافي.

ويمكن أن نتعرف على هذه العوامل وذلك على النحو التالي[3]:

أولا- التماثل الاجتماعي: ويقصد به السمات الاجتماعية المشتركة والتشابه بين شعوب المجموعة، ومنها التشابه في القيم والعادات والتقاليد ،فشعوب دول المنطقة تتقارب في قيمها وعاداتها وتراثها الثقافي وأساليب حياتها، الشيء الذي فرضته عوامل مناخية واجتماعية مشتركة جعلت من شعوب دول المنطقة مجموعة متجانسة ومهيأ بشكل أفضل للتجمع.

---

[1]- العسلي سيف مهيوب ، « مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المتوقعة في المنطقة والعالم»، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة في قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 14، يناير- مارس2004، ص 116.

[2]- علي عبد المنعم السيد، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص9.

[3]- فلاته محمد عبد الله ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي(الاستمرارية في ظل التباين)، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة في قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 20، يوليوا- سبتمبر 2005، ص 60.

ثانيا- التجاور الجغرافي: ويقصد بالتجاور الجغرافي وحدة الأرض التي لا توجد بينها فواصل حدودية طبيعية تفصل بينها، حيث تقع دول الخليج على ساحل الخليج العربي الغربي، فلا يوجد حاجز طبيعي يحول دون التواصل في جميع المجالات.
ثالثا- وحدة الثقافة: نتيجة للوضع الطبيعي الذي أتاح فرصة الاتصال البشري والتمازج بين شعوب المنطقة ،ودون أن يعيق هذا الاتصال حواجز طبيعية من بحار أو صحاري أو خلجان و غيرها من العوائق الجغرافية في تجانس السلالة التي تجمع دول المنطقة والتي تظهر في السمات الطبيعية لشعوب المنطقة، وقد اجتمعت تلك السمات في المجتمع الخليجي نتيجة لهجرة القبائل العربية من وسط الجزيرة العربية وانتشارها.
رابعا- وحدة الأهداف:تأكيدا العلاقات الخاصة التي تربط بين دول المجلس الست والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة والإيمان بالمصير المشترك وتوطيد العلاقات والروابط الاجتماعية والتاريخية بين شعوب دول المجلس، يعد من أولى اهتمامات قادة وشعوب المنطقة لتوفير أرضية صلبة لتجمع دول المجلس، فهذه الدول تسعى إلى تبني مناهج للعمل المشترك يكفل تنمية مستدامة وأمنا مستقرا في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية في ظل المتغيرات الدولية.

المبحث الثاني: القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية و ارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من أهم مصادر الدخل في دول المجلس ،فإنة من البديهي أن يعتمد الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات، و قد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط ، لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من اجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية و تقلبات السوق العالمية .
ويعتبر القطاع الصناعي في دول المجلس من القطاعات الإنتاجية المهمة و كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى(قطاع النفط ،وقطاع الخدمات) سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعًا جديدًا يقوم علي تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رأس المال، وعولمة الإنتاج وبالتالي فإن هذه التطورات المتسارعة تفرض علي الدول الخليجية التهيؤ لمواجهة الأوضاع التي سوف تستجد نتيجة لتطبيق قواعد النظام الجديد للتجارة القائم علي التبادل الحر وتحرير الأسواق.

المطلب الأول: القطاع النفطي

تتميز دول الخليج العربي باحتلال النفط أهمية قصوى في اقتصادياتها ، حيث أنه يغطي 95% من إيراداتها،كما تصل صادرات النفط إلى أكثر من 99% من صادراتها في كثير من الأحيان[1].

وقد ميزت هذه المكانة الكبيرة للنفط في هذه الدول اقتصادها بالعديد من الخصائص منها:

- أن غالبية العائدات النفطية تتدفق إلى الحكومة مباشرة مما يعطيها دورا بارزا في الحياة الاقتصادية.
- إن كل ما تحتاج إليه الدولة هو وضع سياسة المصروفات،لأن الدولة في الخليج مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي وليست في أي حاجة إلى صياغة ما يطلق عليه سياسة اقتصادية.
- إن الدولة بصفتها المالكة للثروة النفطية هي التي تقوم بتوزيع المنافع والعطايا على المواطنين.

إن احتلال الطاقة البترولية منذ نهاية القرن الماضي مكان الصدارة بين مصادر الطاقة المختلة في العالم ،قد أدى إلى تعاظم الاهتمام بها وتزايد استهلاكها ازديادا مطردا، ولم يعد استخدام النفط مقتصرا بصفة أساسية على الإنارة وتوليد الطاقة والحرارة ، أو كوقود في الصناعة والنقل والتدفئة إنما امتدت استعمالاته إلى مجالات أوسع بعد أن دخل كمادة أولية في كثير من الصناعات الكيماوية واشتق منه العديد من المنتجات التي بلغت نحو 2600 منتج.

الجدول رقم(11): احتياطيات النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(في نهاية السنة) ، وذلك بمليار برميل.

السنة	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السعودية	262.7	262.8	262.7	264.3	264.2	264.2
قطر	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2
الكويت	96.5	96.5	99	101.5	101.5	101.5
عمان	5.9	5.7	5.6	5.6	5.6	5.6

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص20.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

نستنتج من الجدول رقم(11) أن احتياطات النفط الخام وحسب منظمة الأوابك بلغت عام 2003 بدول مجلس التعاون حوالي 480.4 مليار برميل، و سبق وأن أعلنت منظمة "الأوبك" عام 1992 أن الاحتياطات المؤكدة من البترول والغاز بالدول العربية تبلغ نحو 682 مليار برميل من البترول و29 ألف مليار متر مكعب من الغاز، وتمثل هذه

[1]- المراكبي السيد عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي:الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1،1998)، ص 50.

الأرقام 62% و29% من احتياطي البترول والغاز في العالم على التوالي، تقدم دول مجلس التعاون النصيب الأكبر منها بواقع 568 مليار برميل أي نحو 56% من الاحتياط العالمي، وتأتي السعودية في المقدمة وبنسبة 26% من الاحتياطي العالمي ثم الإمارات والكويت وبنسب على التوالي: 10%، 9%.

وتعكس المعطيات المتوفرة عن الثروة النفطية في المنطقة الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول الخليج العربية في مجال الطاقة من نفط وغاز سواء من حيث الاحتياطي أو الصادرات، وقد بلغت احتياطيات دول المجلس من الغاز الطبيعي عام 2003 حوالي 41113 مليار متر مكعب ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(12): احتياطيات الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(في نهاية السنة) ، وذلك بمليار متر مكعب.

السنة	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6040
البحرين	92	92	92	92	93	93
السعودية	6456	6646	6757	6834	6900	7154
قطر	25783	25783	25783	25783	25636	25636
الكويت	1557	1557	1572	1572	1572	1572
عمان	859	829	849	849	830	850

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 21.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر**

ويبلغ إنتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست من النفط الخام حوالي 15مليون برميل في اليوم الواحد كمتوسط، وفي جانب الطلب تمثل الولايات المتحدة حوالي 25% من حجم الطلب العالمي على النفط، أما أوروبا فتمثل 23.7% من حجم هذا الطلب، تليها اليابان 13% ، وبقية دول آسيا واستراليا بحوالي 15% ،ويفوق مجموع حجم الطلب الكلي لليابان ودول الآسيان واستراليا والبالغ حوالي (28%) حجم الطلب في الولايات المتحدة مما يشير إلى قوة الطلب الآسيوي على النفط، خاصة على النفط الخليجي، في ظل تراجع إنتاج إندونيسيا وبروناي الحالي، والجدول التالي يوضح حجم إنتاج النفط الخام في كل دولة من دول المجلس:

الجدول رقم(13):انتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(ألف برميل يوميا).

السنة	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	2231	2208	2601	2344	2378	2568
البحرين	182	187	189	187	186	183
السعودية	7890	7093	8410	8897	9353	9208
قطر	632	695	721	754	766	803
الكويت	1947	1746	2107	2288	2573	2646
عمان	956	897	819	780	774	677
إجمـــــالي دول المجلس	13838	12826	14847	15250	16030	16085

المصدر: من اعداد الطالب بلاعتماد على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 24.

***بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج النفط الخام في دول المجلس مجتمعة عرف تزايدا ملحوظا في السنوات الماضية، حيث سجل إنتاج دول المجلس مجتمعة عام 2003 حوالي15 مليون برميل يوميا ،بالمقارنة مع عام 2002 والتي شهدت انخفاضا في الإنتاج ، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 16%، وهي نسبة معتبرة، وتعود أسباب الزيادة في الإنتاج إلى مجموعة من الأسباب من أهما:زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره.

وتأتي السعودية في مقدمة دول المجلس من حيث الإنتاج الخام للنفط ،وتعتبر البحرين أقل الدول إنتاجا للنفط نظرا لمحدودية مواردها النفطية ، كما نلاحظ أيضا أن إنتاج عمان للنفط عرف تناقصا على مدى السنوات الماضية.

الجدول رقم(14) :إنتاج الغاز الطبيعي* في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليار متر مكعب).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	39.4	43.4	44.8	46.3	47	47.4
البحرين	8.9	9.5	9.6	9.4	10.7	11.1
السعودية	53.7	57.3	60.1	65.7	71.2	73.5
قطر	27	29.5	31.4	39.2	45.8	49.5
الكويت	9.5	8.7	10	10.9	12.3	12.9
عمان	14	15	16.5	17.2	19.8	25
إجمـــالي دول المجلس	152.5	163.4	172.4	188.9	206.8	219.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 25.

***لا يشمل المعاد حقنه والمحروق.**

وقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس تزايدا خلال السنوات القليلة الماضية، وتأتي السعودية في طليعة الدول الخليجية المنتجة للغاز وبإنتاج سنوي بلغ عام 2006 حوالي 73.5 مليار متر مكعب ، ثم تأتي دولة قطر في المرتبة الثانية وبطاقة إنتاجية سنوية بلغت عام2006 حوالي 49.5 مليار متر مكعب، وفي المرتبة الثالثة تأتي الإمارات وبطاقة إنتاجية قدرها حوالي 47.4، وأخيرا تأتي بقية دول المجلس الثلاثة والتي تنتج الغاز بكميات محدودة.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي*

سعت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنذ السبعينات تقريبا إلى تنويع مصادر الدخل القومي فيها ، نظرا لتماثل الموارد الاقتصادية لديها ، وتمثل ذلك الجهد الإنمائي من خلال تطوير القطاع الصناعي ، وقيام صناعات تعتمد على المدخلات المتوفرة محليا والتي تتمتع بمزايا نسبية تجعل من تلك الصناعات تنهض على أسس تنافسية، وقد حققت بلدان المجلس تقدما إنمائيا واضحا على مستوى عدد المنشآت وانتشارها ونمو القيمة المضافة فيها ، إلا أن مسار الجهد الإنمائي الصناعي لا يشير إلى وجود تحول ملموس في هيكل الصناعة التحويلية بالذات باعتبارها القاعدة المادية التقنية للتقدم الصناعي مما عمق اختلال هيكل القطاع الصناعي، كما يلاحظ ضعف في قضايا البحث والتطوير والتنسيق الصناعي بين بلدان المجلس والارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي وتطورات السوق العالمية للنفط، بحيث تلقي تلك التطورات بظلالها على التغير ايجابيا وسلبيا على القيمة المضافة على الصناعة الاستخراجية،مما جعل الصفة الريعية للنفط قائمة دون تغير على اقتصاديات دول المجلس.

وأمام هذا الوضع تواجه الصناعة في دول المجلس تحديات كبيرة ،والعالم يخطوا على عجل على العتبات الأولى للألفية الثالثة وبخاصة فيما يخص قوانين منظمة التجارة العالمية والاندماج في التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم .

أولا: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس

تدل بيانات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عن الاختلالات الهيكلية التي توغلت في مفاصل الاقتصاد الخليجي كما هو الحال في الاقتصادات العربية برمتها منذ الستينيات من القرن الماضي، بقيت على ما هي عليه حتى التسعينيات تقريبا.

على الرغم مما أنفق من طاقات مادية وموارد طبيعية وجهود بشرية خلال أكثر من ثلاث عقود إلا أن القاعدة الإنتاجية في دول المجلس تميزت بتواضعها، فمثلا تميزت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض والتذبذب، ولعل واحدا من أسباب هذا التذبذب يرجع إلى تقلبات أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط في بلدان المجلس خاصة في صناعة التكرير كقطاع صناعة تحويلية من ناحية، وتزايد أو انخفاض الصناعة الاستخراجية ،تبعا لتقلبات أسعار النفط .

فعلى سبيل المثال لا الحصر انخفضت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية سنة 1998 إلى 27.5% بعد ما كانت 31.4% سنة 1997، بسبب تراجع أسعار النفط من 18.7 دولار للبرميل عام 1997 إلى 12.3 دولار عام 1998، ومن ثم انخفاض عوائد النفط، وفي نفس الوقت تراجعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية للمدة نفسها من 10% إلى9%.

الجدول رقم(15): نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس(1985-198)

السنة / الصناعة	85	86	90	91	95	96	97	98
الاستخراجية	%39	%27.2	%36.5	%35.9	%34.6	%35.3	%31.4	%27.5
التحويلية	%7.8	%8.2	%7.7	%8.2	%9.5	%11.1	%10	%9.9
مجموع النسبة	%46.8	%35.4	%47.3	%44.1	%44.1	%44.1	%41.4	%38.4

المصدر: ألحلفي عبد الجبار عبود ،«التحولات الهيكلية في الصناعة التحويلية لدول مجلس التعاون الخليجي(1985-1998)»، مجلة دراسات اقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد5، 1421هـ ، ص70.

ثانيا: هيكل الصناعة التحويلية

عند تحليل هيكل الصناعة لبلدان المجلس نلاحظ أن القطاع الصناعي المعول عليه في إنتاج السلع الرأسمالية هو أضعف فروع هذه الصناعة،كما هو الحال في معظم الدول العربية، فقد بلغت حصة صناعة المعدات وآليات النقل 15% تقريبا كمعدل متوسط لمجموع الدول الست وذلك سنة 1998، ويبين الجدول رقم (16) أن حصة صناعة المعدات وآليات النقل تتفاوت من بلد إلى آخر فأقلها في قطر وأكثرها ارتفاعا في المملكة العربية السعودية، وذلك نظرا لضخامة ناتج الصناعة التحويلية فيها، ومعظم المنشآت التي تقوم بتصنيع هياكل النقل هي على شكل مشروع مشترك مع شركات أجنبية تتمتع بعلامات تصنيع عالية.

الجدول رقم(16): هيكل الصناعات التحويلية لدول المجلس لسنة 1998.

نوع الصناعة / البلد	المواد الغذائية	المنتوجات النسيجية	المعدات وآليات النقل	الصناعات الكيماوية	صناعات أخرى
الامارت	%12	%5	%14	%20	%49
السعودية	%12	%2	%19	%48	%19
عمان	%21	%18	%8	%15	%38
قطر	%7	%8	%4	%16	%65
البحرين	%8	%5	%11	%16	%65
الكويت	%7	%3	%7	%18	%65
المعدل	%11.1	%6.8	%15.2	%34.1	%35.5

المصدر: ألحلفي عبد الجبار عبود ،«التحولات الهيكلية في الصناعة التحويلية لدول مجلس التعاون الخليجي(1985-1998)»،مرجع سبق ذكره مباشرة،ص70.

من خلال الجدول رقم (16) نستنتج أن حصة الآلات ومعدات النقل في هيكل الصناعة التحويلية بلغت حوالي 15% في دول المجلس، بينما تشكل الصناعات الغذائية 11.3% والصناعات القائمة على النفط والغاز-الكيماوية والبتروكيماوية- 34.1% والمنسوجات والملابس6.8%، وقد انعكس ذلك الوضع بشكل سلبي على حجم استيراد معدات وآليات النقل في دول المجلس، كما هو الحال في معظم الدول العربية، فشكلت نسبة استيراد هذه السلع 29% كمعدل متوسط من إجمالي مكونات الاستيراد لدول المجلس لعام 1997.

إن الصناعات التقليدية لا تمثل السمة البارزة للصناعات التحويلية في دول المجلس وحدها بل في الدول العربية عامة ، وباستثناء الصناعات البتروكيماوية وهي الصناعات التي ترتبط بدورها بالأسعار العالمية للنفط ، وبعض الصناعات المعدنية، فإن أنواع الصناعات القائمة في الوطن العربي ما تزال بعيدة عن الصناعات ذات التقنية المتقدمة،فمازالت الدول العربية عامة لم تحقق التوسع المنشود في الصناعات الالكترونية وصناعة المعدات الرأسمالية بصورة خاصة.

ونخلص أخيرا إلى أن الهيكل الصناعي الخليجي كما هو الحال بالنسبة للهيكل الصناعي العربي ما يزال يعاني من اختلال عميق وضعف بالنسبة إلى القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية التي هي عماد القاعدة الإنتاجية بمعنى آخر فان الصناعة الخليجية بوضعها الحالي والضغط المستمر على اقتصادات دول المجلس بفعل المؤثرات الدولية المتسارعة لا يمكن أن تقوم بتأمين مستلزمات الاستمرار الذاتي للتنمية.

المطلب الثالث: القطاع ألخدماتي

تولي دول المجلس أهمية كبيرة للقطاع ألخدماتي وتعمل على تطويره، فقد أصبح يمثل المرتبة الثانية في الناتج المحلي، ويتمثل هذا القطاع في الخدمات الحكومية و قطاع التجارة والفنادق والمواصلات والتأمين والعقار والإسكان.

و يمثل قطاع الخدمات ما يقارب41% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وتصل نسبة العمالة في هذا القطاع حوالي 60% من قوى العمالة الخليجية[1].

وقد بدأت تظهر بعض الدول الخليجية المتخصصة في بعض أنواع هذه الخدمات ،مثل دولة الإمارات(إمارة دبي) والبحرين وذلك في مجال التجارة والبنوك والتامين والعقارات، كما بدأت بعض الدول الخليجية في إنشاء المشاريع السياحية معتمدة على المناطق الساحلية الكبيرة الممتدة على طول الخليج.

ومن الواضح أن قطاع الخدمات الخليجي يعكس القفزات التنموية التي شهد تها دول مجلس التعاون ومحاولاتها المستمرة لتوفير مزيدا من الرخاء والرفاهية لشعوبها.

ويوضح التوزيع القطاعي لقوة العمل صورة التوزيع النسبي للاستخدام في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة(بما فيها قطاع الخدمات) ، كما يوضح مدى اعتماد المجتمع على نشاط اقتصادي دون آخر ، والنمط السائد في هذا المجتمع أو ذاك من خلال عدد العاملين فيه ، علاوة على ذلك فإن معرفة التوزيع القطاعي لقوة العمل يعد من المسائل

[1]- آل ثاني فهد بن عبد الرحمن ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا(تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي)، (عمان،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2000)، ص ص61-62.

الرئيسة في توضيح مدى مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولغرض التعرف على التوزيع النسبي لقوة العمل بحسب النشاط الاقتصادي وخاصة في قطاع الخدمات نرجع إلى الجدول التالي :

الجدول رقم (17): التوزيع القطاعي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2000 (نسب مئوية)

القطر	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الإمارات	5.1	18.5	76.4
البحرين	1.1	30.0	68.9
السعودية	10.7	9.7	79.6
عمان	40.2	12.7	47.1
قطر	1.6	8.9	89.5
الكويت	1.8	17.3	80.9
مجلس التعاون	10.0	16.0	74.0

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي2002.

يلاحظ من الجدول أعلاه بان قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأكبر من قوة العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 74% ، وتتعدى النسبة 70% في الإمارات والسعودية وقطر والكويت ، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فلم تتجاوز نسبة العاملين فيه 17% وقطاع الزراعة يعمل فيه 10% من إجمالي القوى العاملة.

ويمكن القول إن أسباب التوسع في عدد العاملين في قطاع الخدمات ترجع إلى العوامل التالية:

- ضخامة حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لاستكمال قطاعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي .

- اهتمام القطاع الخاص بأنشطة الخدمات والتوزيع بدرجة أكبر لارتفاع ربحيتها ، وسرعة تحقق عوائدها مقارنة بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية.

المبحث الثالث: مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير الدراسات والتقارير الدولية في مجال الطاقة إلى أن دول مجلس التعاون تمتلك إحتياطيات نفطية ضخمة تصل إلى نحو 45% من الاحتياطي العالمي وكذلك أيضا تمتلك إحتياطيات ضخمة من الغاز تصل إلى 24% من الاحتياطي العالمي وهذه الكميات الضخمة من النفط والغاز تؤكد على الآفاق المستقبلية الواعدة أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية إضافة إلى ما تتوفر عليه هذه الدول من بنية تحتية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والأنفاق والموانئ والمطارات وشبكات المياه والغاز والكهرباء، وبنية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق التي أصبح بعضها يأخذ صفة العالمية.

وتمثل دول المجلس الآن سوقا عريضة ،تتوافر على رؤوس أموال كبيرة،كما أن موقعها الاستراتيجي جعلها تحتل مكانة كبيرة على المستوى العالمي ،فهي تمثل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا وتطل أيضا على أهم المنافذ البحرية العالمية(الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر).

وعمليا يمكن أن تقاس الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي،و حجم الصادرات والواردات، والميزان التجاري بميزان المدفوعات، وحجم الاستثمارات الأجنبية ،بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى.

المطلب الاول: معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال عام 2005 نمواً بلغت نسبته 26.04% حيث بلغ حوالي 615.2 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع نحو 482.8 مليار دولار في عام 2004، ولقد تفاوتت معدلات النمو المحققة بين دول المجلس، فقد احتل الاقتصاد الكويتي المرتبة الأولى، حيث حقق معدل نمو بلغت نسبته 36% في نهاية عام 2005 مقارنة مع عام 2004، في حين احتل الاقتصاد القطري المرتبة الثانية وبمعدل 33.8% وجاء الاقتصاد الإماراتي بالمرتبة الثالثة وبمعدل 25.6%،فالاقتصاد العماني في المرتبة الرابعة وبمعدل نمو بلغ 24%، في حين حقق الاقتصاد السعودي و الاقتصاد البحريني معدلات نمو بلغت 23.3% و19.7% على التوالي خلال نفس العام، وجدير بالذكر أن عام 2005 شكل نقطة تحول في أسعار النفط على مستوى العالم وليس على مستوى المنطقة فحسب، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه، وسجلت أرقاماً قياسيه تجاوزت حاجز الـ 60 دولارا للبرميل، وتعزى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الزيادة، إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع فضلا عن التغيرات البنيوية على صعيد حركتي العرض والطلب والمشاكل التي تعاني منها مصافي النفط، هذا إلى جانب التوتر السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ورداً على هذا الارتفاع قامت منظمة أوبك بزيادة إنتاجها من النفط ولكن ذلك لم يساعد كثيراً في كبح جماح الأسعار التي حافظت على مستويات عالية مع نهاية العام[1].

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع الشئون الاقتصادية، إدارة المال والنقد، تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي: 2005- 2006

وفيما يتعلق بعام 2006 فقد حققت دول المجلس معدلات نمو معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية، بلغت نسبته 24.1% و12.4% ليبلغ نحو 52.7 و 357 مليار دولار علي الترتيب مقارنة مع نهاية العام السابق

ومن ناحية أخرى ليس هناك ما يشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في دول المنطقة خلال عام 2005 باستثناء دولتي الإمارات العربية المتحدة و قطر، حيث بلغ معدل التضخم نحو6.19% و 8.81% على التوالي، كما وان البيانات المتوافرة في نهاية العام 2006 تشير إلى ارتفاع معدل التضخم في دولة قطر ليسجل مستوي قياسيا جديدا بلغ نحو 11.81%.

الجدول رقم (18):الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(بالأسعار الجارية)، وذلك بمليون دولار

السنوات	2004	2005	2006
الإمارات	105253	132202	163167
البحرين	11182.3	13459.8	15828
السعودية	250339	315337	348672
عمان	24772.2	30922.8	35728.7
قطر	31734.1	42462.6	52722.3
الكويت	59439.1	80798.6	98704.4
إجمالي دول المجلس	482719.6	615182	714822.4

المصدر:مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، افريل (ابريل)2008، ص38.

ومن الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الإمارات نمواً بمقدار 25.6% في نهاية عام 2005، ليبلغ نحو132.3 مليار دولار، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة ناتج القطاع النفطي والغاز الطبيعي بنسبة 41%، والذي بلغ 47.2 مليار دولار وبما نسبته 35.7 % من الناتج .
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في البحرين نمواً بمقدار 20% خلال عام 2005، ليبلغ نحو 13.46 مليار دولار مقابل حوالي 11.2 مليار دولار في نهاية عام 2004.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في السعودية نموا نسبته 26% خلال عام 2005 ليصل إلى 315.3 مليار دولار، مقابل 250.3 في نهاية عام 2004،ويعزى ذلك إلى نمو القطاع النفطي بنسبة42.7 % خلال عام 2005 مقابل نمو نسبته 28.4% في نهاية عام 2004، ونتيجة أيضا للتحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط العالمية خلال عام 2005، وسجل القطاع غير النفطي نموا نسبته7.8% مقابل نمو نسبته 8.5% في عام 2004 ،أما بالنسبة للعام 2006 فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

مارس2007، ص6.

الجارية قد حقق نموا بلغت نسبته 12.4% ليبلغ نحو 348.6 مليار دولار مقارنة مع عام 2005.

●حقق إجمالي الناتج المحلي للسلطنة بالأسعار الجارية ارتفاعا بنسبة 24% ليصل إلى30.9مليار دولار في نهاية عام 2005 ،وذلك مقارنة مع 24.78 مليار دولار سجلت في نهاية عام 2004، ويعزى ذلك الارتفاع إلى نمو القطاع النفطي بنسبة 44.3% والقطاعات غير النفطية بنسبة 9.2% .

●وفي قطر، تواصلت وتيرة النمو القياسي الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2005، ليحقق نموا نسبته 33.8% وللمرة الثانية علي التوالي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما مقداره 42.47 مليار دولار في نهاية عام 2005، مقارنة مع 31.73 مليار دولار سجلت في نهاية العام السابق .

●تصاعدت وتيرة النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت لتصل إلى نحو80.8 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 59.4 مليار دولار سجلت خلال عام 2004، وهو ما يمثل ارتفاعاً قياسيا نسبته 36% بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 25.1% خلال عام 2004 ، ويأتي ذلك النمو أساساً من خلال النمو الملموس الذي شهدته القطاعات النفطية بنسبة62% خلال عام 2005 مقابل نمو نسبته 36.8% خلال عام 2004، كما سجل القطاع غير النفطي نمواً بلغت نسبته 11.3% خلال عام 2005مقابل نمو بلغت نسبته 13.5% في نهاية عام 2004.

المطلب الثاني: حجم صادرات وواردات دول المجلس

1.الصادرات: نلاحظ من الجدول رقم(19) ارتفاع صادرات دول المجلس وبشكل مضطرد وخاصة في عام 2005 حيث عرفت قفزة كبيرة،حيث ارتفعت من حوالي287 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 400 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة 40%، وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط العالمية ،مما انعكس ايجابيا على الموازين التجارية لدول المجلس التي شهدت بدورها تحقيق فوائض كبيرة كما سنرى لاحقا.

الجدول رقم(19): إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار) .

السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	87414	52163	67137	90998	117255	134995
البحرين	5657	5887	6721	7621	10131	11703
السعودية	7973	72464	93244	125998	180572	209771
قطر	10871	10978	13382	18685	25762	26981
الكويت	16245	15363	12792	30089	46941	58633
عمان	11071	11173	11670	13381	18692	21202
إجمالي دول المجلس	139231	168028	204946	286772	399353	463285

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 140.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

وفيما يخص هيكل الصادرات الخليجية تستحوذ المواد الخام ممثلة في البترول على النصيب الأكبر ثم تأتي بعد ذلك الصناعات البتروكيماية.

2.الواردات: نلاحظ من الجدول رقم(20) تزايد واردات دول المجلس وبشكل متواصل على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت في عام 2001 حوالي 83 مليار دولار- حوالي 50% من إجمالي الواردات العربية لنفس العام والتي بلغت162.7 مليار دولار- لتصل إلى حوالي 131.7 مليار دولار عام 2004 لترتفع إلى حوالي157مليار دولارعام2005 ، أي بنسبة 19.27%

الجدول رقم(20):إجمالي الواردات من السلع والخدمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار) .

السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	30076	32536	39454	53289	55103	68875
البحرين	4306	5012	5657	6484	7946	8944
السعودية	31182	32290	36916	44745	59463	66241
قطر	3724	4015	4794	5951	9970	12500
الكويت	7873	9000	10985	12631	15801	15951
عمان	5796	6005	6572	8616	8827	10834
إجمالي دول المجلس	82957	88858	104378	131716	157110	183345

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 141.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

ويشير التركيب الهيكلي للواردات إلى استحواذ الواردات من الآلات والمعدات على النصيب الأكبر،ثم الأغذية والمشروبات ،مما يؤكد اعتماد دول المجلس على الخارج في تمويل احتياجاتها الأساسية من الأغذية والمشروبات وغيره من المواد الأساسية.

ولقد أدى قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تسهيل انتقال السلع بين دول المجلس وانعكس ذلك على زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول حيث نستنتج من الجدول رقم (21) أن حجم التجارة البينية قد زاد من13245.7مليون دولار كمتوسط للفترة 1999-2001 إلى 18835.9 مليون دولار كمتوسط للفترة 2002-2004 أي بنسبة زيادة قدرها 42.2% ،هذا بالإضافة إلى زيادة تجارة دول المجلس (استيراداً وتصديراً) مع العالم الخارجي.

الجدول رقم (21) : حجم التجارة البينية (الصادرات والواردات) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1999-2004)، وذلك بمليون دولار:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع التجارة	189317	261379	262311	254990	318305	382872
التجارة البينية	13513.1	13477.6	12746.3	15137.1	17675.5	23694.9
نسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة.	%7.1	%5.2	%4.9	%5.9	%5.6	%6.2

المصدر: Gulf organization for industrial consulting, 2005 Annual report, p 24.

3.أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس:

تكمن الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع الميادين، بما في ذلك تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية كما جاء في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التعاون.

آ-علاقات دول المجلس التجارية مع الولايات المتحدة:

نظراً للعلاقات القوية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة في تعزيز هذه العلاقات، قرر المجلس الوزاري لدول المجلس في دورته الرابعة عشرة (مارس 1985) الموافقة على فتح حوار استطلاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل عقدت الجولة الأولى من الحوار الاقتصادي بين دول المجلس ممثلة في الفريق التفاوضي وبين ممثلين للحكومة الأمريكية في الرياض في ديسمبر 1985، تبعها اثنتا عشرة جولة أخرى كان آخرها في واشنطن في يونيو 2002، بعدها توقف الحوار الجماعي بين الجانبين[1] .

وقد تم خلال مراحل الحوار التي تمت تعميق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في مجالات شتى، كما تم بحث سبل تعزيز وتنمية التبادل التجاري والاستثماري بينهما .

ويسعى الجانبان من خلال هذا الحوار إلى تحقيق أهداف عامة للتعاون فيما بينهما تتلخص بالآتي:

* إقامة علاقات مؤسسية بين دول المجلس كمجموعة إقليمية والولايات المتحدة الأمريكية.
* استكمال ودعم وتوسيع علاقات التعاون القائمة على المستوى الثنائي بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.
* تنشيط مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود مجلس التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
* إرساء التعاون بين الجانبين على ركائز سليمة تتفق مع الالتزامات الإقليمية والدولية لكل منهما، بهدف تحقيق توازن أفضل في العلاقات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.

[1]-مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز بعد خمسة وعشرين عاما، مايو 2006، ص216.

وعلى الرغم من محدودية الإنجازات، فإن جولات الحوار الاقتصادي كانت فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر حول سبل دعم مجالات التعاون وفتح آفاق جديدة لها، وتم بالفعل تحقيق عدد من النتائج الإيجابية منها :

* تعزيز التعاون بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية في مجال المواصفات والمقاييس، حيث أقيمت العديد من الندوات وورش العمل الهادفة لتعزيز التعاون بينهما في هذا المجال، وتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس بين هيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس والمعهد الوطني الأمريكي للتقييس والتنمية تتجدد تلقائياً، ويتم من خلالها تقديم المساعدات الفنية في هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية الي دول المجلس.
* إقامة لقاءات لرجال الأعمال الخليجيين والأمريكيين، يتم خلالها بحث المواضيع التي تهم القطاع الخاص من الجانبين .
* التعاون في مجال براءات الاختراع بين مكتب براءات الاختراع لدول المجلس ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي .

ب-علاقات دول المجلس التجارية مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوربي أحد الشركاء الثلاثة الرئيسيين لدول المجلس، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان،وقد تم إبرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الاتحاد ومجلس التعاون في أواخر عام 1988.

وكان هناك شطران للاتفاقية أحدهما اقتصادي حدد المعالم العامة لاتفاق إقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بين الجانبين، والآخر اتفاق تشاور وشراكه سياسية يتم بموجبها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية ويجتمع للتداول بشكل دوري لمناقشة المواضيع ذات الصلة. كما نصت اتفاقية عام 1988 على إعطاء صادرات دول مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية ، والحقيقة أن التعاون والحوار السياسي استمر بشكل متميز بين الجانبين طيلة العقدين السابقين، وحصل الاتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقة من منطقة الخليج العربي[1].

وخلال عام 1997، ومن خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان على خفض التعرفة الجمركية على واردات الكيماويات بمقدار النصف تقريباً. وأثر ذلك بشكل مباشر على صادرات البتروكيماويات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من هذا الخفض، حيث تقلصت التعرفة من حدود 14% إلى حدود 6.5% في المائة على معظم الصادرات الخليجية للبتروكيماويات لدول الاتحاد. كما أبرمت دول مجلس التعاون اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الإفتا)، وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، تم بموجبه تخفيض التعرفة المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيماويات، ومن المنتجات النفطية المكررة.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والتجارية لكلا الطرفين لصالح الطرف الآخر ومعاناتها من اضطراب مستمر، إلا أن العلاقة غير متكافئة وغير متوازنة، حيث يميل

---

[1]- المانع صالح بن عبد ارحمن ، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح،مجلة المستقبل العربي، العدد 268، يونيو 2001، ص169.

الميزان التجاري وبشكل حاد لصالح الطرف الأوربي، مما أثر وبشكل كبير على ميزان المدفوعات لدول المجلس[1].

الجدول رقم(22):التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي(مليار دولار) .

السنة	صادرات	واردات	الميزان التجاري
96	14.96	22.9	-8.21
97	15.03	22.96	-7.93
98	10.8	24.49	-13.7
99	12.1	26.61	-14.51
2000	18.55	24.03	-5.5
2001	15.83	29.31	-13.5
2002	15.54	33.35	-17.8
2003	20.11	37.2	-17.09
2004	27.9	50.07	-22.2
2005	41.96	65.73	- 23.8

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (2)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي: الواقع وآفاق المستقبل،2008، ص45.

و نستنتج من الجدول رقم(22)، أن التبادل التجاري بين دول المجلس والاتحاد الأوربي قد شهد نموا مضطردا خلال العشرية(1996-2005) باستثناء عام 2000، حيث سجل انخفاضا في واردات دول المجلس، وبعجز بلغ 5.5 مليار دولار لصالح الاتحاد الأوربي، وذلك لأسباب تتعلق بالظروف المالية التي مرت بها دول المجلس بسبب أزمة أسعار النفط، إلا أن حجم التبادل التجاري ما لبث أن سجل نموا متصاعدا بلغ في عام 2003 حوالي 57.2 مليار دولار وبعجز بلغ حجمه نحو17 مليار دولار لصالح الاتحاد الأوربي، وليسجل حجم التبادل التجاري قفزة جديدة في العام التالي 2004 ليصل إلى حوالي 78 مليار دولار ، بلغ منها حجم واردات دول المجلس نحو 50 مليار دولار مقابل صادرات للإتحاد الأوربي بلغ حجمها 27.9 مليار دولار.

وهكذا سجل التبادل التجاري في عام 2005 حوالي 107.7 مليار دولار،بلغ منها حجم واردات دول المجلس 65.73 مليار دولار مقابل صادرات للإتحاد الأوربي بلغ حجمها نحو42 مليار دولار.

ويرجع تدني حجم واردات الاتحاد الأوربي من دول المجلس مقارنة بصادراتها إليه ،إلى سياسات تقليص استهلاك النفط بشكل عام منذ منتصف السبعينات، واعتماد عدد من المصادر البديلة للنفط والطاقة، مثل استيراد النفط والغاز الروسي، وكذلك الاعتماد على مصادر إمدادات إيرانية وليبية وجزائرية وإفريقية أخرى.

ومع زيادة أسعار النفط ، عاد الاهتمام الأوروبي مجدداً بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين وطرح بشكل غير رسمي مقترحين رئيسيين في هذا الجانب هما[2]:

---

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (2)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي: الواقع وآفاق المستقبل،2008، ص43.

[2]- المانع صالح بن عبد ارحمن ، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص ص:169- 170.

● أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية-الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المزمع إقامتها عام 2010، وسيكون لذلك كما يرى الأوروبيون نتائج إيجابية.
● اقتراح آخر بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار، خاصة في استثمارات الطاقة والغاز في كل من قطر والمملكة العربية السعودية،ولا زالت هذه الاتفاقية محل تفاوض بين الجانبين.

ج- علاقات دول المجلس التجارية مع اليابان ودول الآسيان:

تعد منطقة اليابان وشرق آسيا واحدة من أكبر الأسواق لمنتجات النفط الخليجية، وتستهلك اليابان وحدها حوالي 18% من حجم صادرات نفط دول مجلس التعاون (مقارنة بحوالي 11% لدول الاتحاد الأوروبي، و12% للولايات المتحدة الأمريكية)، ووصل حجم الصادرات إلى اليابان عام 1999 حوالي 17.7بليون دولار،أما واردات دول المجلس من اليابان فتمثل 9% من مجموع واردات مجلس التعاون ووصلت في نفس السنة إلى 7.5 مليار دولار.

ويذكر تقرير أعدته شركة شل النفطية أن استهلاك النفط في آسيا قد زاد خلال الثلاثين عاماً الماضية أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1970، وأنه سيتضاعف مرتين خلال العشرين عاماً القادمة، ومع ذلك فإن منطقة شرق آسيا لا تملك سوى 7%من احتياطي الغاز العالمي و 4% من الاحتياطي العالمي للنفط، ويتوقع أن يزداد اعتماد تلك المنطقة على وارداتها النفطية والغازية من منطقة الخليج العربي[1].

ومع أن معظم الشركات الغربية هي التي تتولى تصدير النفط والغاز إلى اليابان وشرق آسيا، إلا أن هناك شركتين يابانيتين تنافسان هذه الشركات وهما شركة متسوي وشركة ميتسوبيشي.

وقد اهتمت بعض الدول الخليجية بتنمية صادراتها إلى الدول الآسيوية، ولكن ذلك تم بشكل أحادي،فقد أقامت شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة (بترونـاس) الفلبينية في مجال تكرير النفط، وأسست فرعاً لها في اليابان، وتتفاوض مع الصين لبناء محطات تكرير نفطية هناك، كما قامت عمان بإبرام صفقات تصدير وشراكة مع الهند، غير أن الاهتمام الجماعي لمجلس التعاون بعلاقاته مع مجموعة دول الآسيان لا زال في بداياته، كما حضر ممثل كبير للأمانة العامة لمجلس التعاون اجتماع المجلس الوزاري للآسيان والذي عقد في بانكوك في شهر يوليو عام 2000، وكان ذلك بصفة مراقب،ولمس هذا الموفد رغبة قوية من قبل الوزراء الآسيويين للتعاون السياسي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون.

د- علاقات دول المجلس التجارية مع الصين الشعبية:

لقد كان حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والصين الشعبية في عقد الخمسينيات محدودا للغاية بسبب التباين في الايدولوجيات الاقتصادية، إلا العلاقات الاقتصادية شهدت نموا متسارعا خلال عقد الثمانينيات[2]، ثم التسعينيات، حيث سجل حجم التبادل التجاري

---

[1]- المانع صالح بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (1)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، 2008، ص42.

بين الطرفين قفزات كبيرة ،فانتقل من 1.5 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 11.6 مليار دولار عام 2002، وهذا ما يفسره معدل النمو السنوي في حجم التبادل التجاري بين الجانبين خلال الفترة(1998-2002) حيث وصل نحو28%.
وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والصين خلال عام 2003 نحو15.4 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 46% مقارنة بعام 2002،ثم ليسجل حجم التبادل التجاري في عام 2004 ارتفاعا جديدا ليصل إلى نحو 24.1 مليار دولار مسجلا قفزة نوعية جديدة قبل أن يسجل قفزة أخرى تؤكد حقيقة العلاقات التجارية بين الطرفين،حيث سجل حجم التبادل التجاري في نهاية عام 2005 نحو 33.8 مليار دولار منها 18.2 مليار دولار صادرات دول المجلس إلى الصين مقابل 15.4 مليار دولار حجم واردات دول المجلس من الصين ، مما يشير إلى زيادة حجم صادرات النفط ومشتقاته إلى الصين، ومدى مساهمة النفط الخليجي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي الكبير الذي يسجله الاقتصاد الصيني[1].

ونستنتج من الجدول رقم (23) ، أن اليابان يستحوذ على اكبر حصة من صادرا دول المجلس النفطية، حيث بلغت حوالي 15.7 مليار دولار عام 2002، أما واردات دول المجلس من اليابان فقد عرفت بدورها تزايدا بلغت نسبته عام 2002 حوالي 11.3%، وان كانت تأتي من حيث قيمتها في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي الذي يمثل أهم شريك تجاري من حيث واردات دول المجلس، إذ تشهد تصاعدا ملحوظا وبالمقابل يلاحظ تراجع واردات الاتحاد الأوربي من دول المجلس، ويعود ذلك في جانب منه إلى اعتماد دول الاتحاد على مصادر بديلة للطاقة ، وعلى استيرادها للنفط من دول أخرى خاصة من دول شمال إفريقيا.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستورد للنفط الخليجي بعد اليابان،حيث بلغت قيمة وارداته النفطية من دول المجلس عام 2003 حوالي 15.3 مليار دولار.

كما يلاحظ أن حصة الدول العربية من التجارة الخارجية لدول المجلس تبقى ضعيفة في انتظار تفعيل آليات التكامل الاقتصادي العربي ومعتمدا على مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنواة له.

الجدول رقم (23) : اتجاهات التبادلات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع بعض الدول والتكتلات التجارية(بقيمة مليون دولار).

البيانات		2000	2001	2002
الدول العربية	صادرات	2792.37	3393.07	3971.43
	واردات	2041.40	4256.38	3075.09
	فائض أو عجز	750.97	- 863.31	896.34
الاتحاد الأوربي	صادرات	14379.74	11751.52	11649.27
	واردات	26324.13	28393.10	29100.50
	فائض أوعجز	- 11944.39	- 16841.58	- 17451.23
الولايات المتحدة	صادرات	16740.18	13516.35	15285.23
	واردات	9499.10	9832.42	10012.11

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (1)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، 2008، ص44.

	فائض أو عجز	7241.08	3683.93	5273.12
اليابان	صادرات	17792.49	16182.62	15766.61
	واردات	7767.48	8083.88	9016.42
	فائض أو عجز	10025.02	8099.28	6750.18

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة، وكيل الوزارة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية: العبيد عبدالله بن عبدالله ، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية(تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية،29-2007/12/31، ص21.

المطلب الثالث:الميزان التجاري لدول المجلس

سنقتصر هنا على تحليل بيانات- تقديرات حسب المصدر المتوفر عليه - عام 2005 ومقارنتها مع عام 2004، وذلك لأن هذا العام(2005) عرف زيادة كبيرة في عوائد النفط كان لها الأثر الأبرز في الارتفاع الذي تم تحقيقه في الميزان التجاري على مستوى دول المجلس[1].

الجدول رقم(24) :الميزان التجاري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مليون دولار) .

السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	15955	14630	21313	27567	42761	48877
البحرين	1610	1190	1402	1485	2525	3138
السعودية	39366	42840	59376	84948	126019	149116
قطر	7485	7328	9024	13275	16698	15617
الكويت	9195	7248	11913	18426	32733	44284
عمان	5764	5537	5584	5509	10663	11274
إجمالي دول المجلس	79375	78773	108612	151210	231399	272306

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 148.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

ومن الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- حققت الإمارات فائض في الميزان التجاري بمقدار42.7 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 27.5 مليار دولار في نهاية عام 2004.

[1]- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)،تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا (2007-2008)،نيويورك،7ديسمبر 2007، ص ص:7-8

●حققت البحرين فائض في الميزان التجاري مقداره 2.5 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنه مع فائض مقداره 1.4 مليار دولار في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 78.5% ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 33% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 22.5%.

●استطاعت السعودية أن تحقق فائضا في الميزان التجاري مقداره 126 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 85 مليار دولار سجل في نهاية عام 2004 ، أي بارتفاع بلغت نسبته48.2%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 43% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 33%.

●حققت سلطنة عمان فائضا في الميزان التجاري بلغت قيمته 10.7 مليار دولار في عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 5.5 مليار دولار في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 48.6%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 39.7%، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 2%.

●حقق ميزان المدفوعات القطري فائضا في الميزان التجاري بمقدار 16.7 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 13.27 مليار دولار في نهاية العام السابق, أي بارتفاع بلغت نسبته 25.8% ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 37.9% ، في حين ارتفع إجمالي الواردات بنسبة 67.5%.

●حقق الميزان التجاري الكويتي فائضاً بمقدار 32.7 مليار دولار خلال عام 2005مقارنة مع فائض بمقدار18.4 مليار دولار في نهاية العام السابق ، أي بارتفاع بلغت نسبته 77.7%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات بنسبه 56% في حين ارتفع إجمالي الواردات بنسبة 25%.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول مجلس التعاون بصفة عامة بالتذبذب في مستوياتها، الأمر الذي يعكس توجهاً غير مستقر للاستثمارات الأجنبية نحو دول المجلس، وإن كان من الملاحظ أن هذه الاستثمارات قد عرفت تحسنا ابتداء من عام 2000، فإن ذلك يعود في جانب منه إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة تحت تأثير تزايد الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط وانعكاس ذلك إيجابا على دول المجلس ، واتجاه هذه الدول إلى تنويع مصادر دخلها وخاصة في قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل والمشاريع السياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية.

الجدول رقم (25): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات (1999-2004) وذالك بملايين الدولارات:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإمارات	985	515	1184	1307	30	840
البحرين	454	364	81	217	517	865
السعودية	780 -	1884-	20	453	778	1867
قطر	113	252	296	624	625	679
الكويت	72	16	147	7	67	20-
عمان	39	16	83	26	528	18-
إجمالي دول المجلس	883	721	1811	2634	2545	4221

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية2005، ص121.

ونلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي دول المجلس سنة 2004 بلغت 4221 مليون دولار مقابل 2545 مليون دولار عام 2003 أي بزيادة قدرها 65.85 % ، وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 34.55% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية والتي بلغت عام 2004 حوالي12217 مليون دولار.

وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة والمعتبرة والتي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي كل من الإمارات والسعودية عام 2004 بالمقارنة بعام 2003.

وتتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من تكوين الرأسمال المحلي ما بين 0.9% في الإمارات إلى 20% في البحرين، وهي في المتوسط في حدود 7.68% في دول المجلس الست، وفي المقابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية في حدود 35% من حجم تكوين رأسمالها المحلي[1].

وعلى المستوى القطاعي اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط والغاز والصناعات التي تعتمد عليه، ففي المملكة السعودية مثلا تتركز حوالي 89.6% من المساهمات الأجنبية في الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية المرتبطة بإنتاج البتر وكيماويات ومشتقاتها والتي تعتمد على وفرة المواد الخام والطاقة[2].

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، خاصة وأن بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي،كما أن توجه معظم دول المنطقة نحو خصخصة اقتصادياتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخول أكبر للشركات متعددة الجنسيات في المنطقة.

---

[1] - المانع صالح بن عبد الرحمن، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2]- الهجهوج حسن بن رفدان ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر(كانون الأول) 2004، ص60.

خـلاصـة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبرزين ظروف نشأته والدوافع وراء تأسيسه، منذ الإعلان عن تأسيسه في القمة التي عقدت في مدينة أبوظبي عاصمة دولـة الإمارات العربيـة المتحدة في الخامس والعشرين من مايو1981.
وقد تناولنا القطاعات الاقتصادية لدول المجلس، حيث لازال القطاع النفطي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لدول المجلس، إذ يحتل أهمية قصوى في اقتصادياتها، حيث يغطي 95% من إيراداتها، كما تصل صادرات النفط في أغلب دول المجلس إلى حوالي 95% من الصادرات، ومع ذلك بدأت قطاعات اقتصادية أخرى تتبوأ مكانتها مثل القطاع الصناعي وان كان لا يزال يعاني من بعض التحديات،وهناك أيضا القطاع ألخدماتي الذي عرف بدوره تطورا ملحوظا في بعض دول المجلس.

وأخيرا بينا أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة البينية والخارجية، وأيضا من خلال تحليل تطور الميزان التجاري لهذه الدول.

الفصل الرابع:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديات العولمة الاقتصادية

تمهيد:

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة و ما نتج عنها من بروز كيانات و مصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة و الهامشية و تعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية .

وقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف، فقطعت أشواطا في سبيله وحققت تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية، حيث تم رفع مستوى المعيشة ، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي السابق، ومع هذا التقدم الاقتصادي الملموس، تواجه هذه الدول تحديات ومستجدات تنموية واجتماعية كبيرة تعيق نجاحها في تحقيق تنمية مستدامة .

وفيما يلي سنتناول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثاني:التحديات الخارجية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثالث: واقع وآفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعض التحديات الداخلية تتمثل في مشكلة الاختلال السكاني، الذي بات يهدد سكان دول المجلس، إضافة إلى محدودية الموارد الزراعية في دول المجلس، واعتمادهم بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي قد يتهددها النضوب وتقلبات الأسعار، وهناك أيضا تحدي آخر يتمثل في تحدي التلوث البيئي ،وان أصبح مسألة عالمية تهدد العالم بأسره ، إلا أن استغلال النفط وبشكل مفرط في هذه المنطقة من العالم يزيد من تفاقم المشكلة.

المطلب الأول:المشكلة السكانية

تواجه دول الخليج مشكلة سكانية حقيقية تتمثل في قلة السكان إذا ما قورنت بالدول المجاورة وضخامة عدد الأجانب إلى إجمالي السكان،حيث يشكل هؤلاء الأغلبية السكانية في بعض الدول الخليجية،وتبلغ نسبتهم في الإمارات العربية المتحدة 76% ، وفي دولة الكويت61% ودولة قطر75% ومملكة البحرين32% وفي المملكة العربية السعودية31% وفي سلطنة عمان27%.

ومما ساهم في تفاقم هذه المشكلة الزيادة المطردة في حجم القوى العاملة الوافدة أساسا نتيجة التراكم المفاجئ للعوائد النفطية الضخمة من النقد الأجنبي، وثمة تقسيم واضح

للعمل بين العمالة الوافدة في الخليج والمواطنين ،حيث يقوم الخليجيون بتخصيص بعض القطاعات للعمالة الوافدة فيما يستبعدون تلك العمالة من الوظائف الهامة[1].
لقد أضحت العمالة الوافدة ظاهرة من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمعات الخليجية، وأثرت عليها تأثيراً مباشراً من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

إن اللجوء إلى العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمر حتمي، لأنها تتبع نمط التنمية كثيفة العمل وخاصة في البناء والتشييد والخدمات مما يقتضي توسيع القطاع الحكومي، ويأتي معظم العمالة الأجنبية المستجلبة لدول الخليج من مناطق جنوب شرق آسيا ويليهم في المرتبة الثانية الدول العربية والمرتبة الثالثة من الدول الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا).

وتعتبر الكثافة السكانية في دول المجلس منخفضة بشكل كبير،إذ أنها لا تزيد عن خمسة أشخاص للكيلو متر المربع ،وهذا ما جعل الدول الخليجية تعتبر من الدول التي تعاني من فقر سكاني وهذا ما دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى العمالة الأجنبية لتغطية العجز الحاصل في القوى العاملة.

الجدول رقم(26): السكان بمجلس التعاون لدول الخليج العربية(نسمة)

السنة	2004	2005	2006
الإمارات	3761000	4106427	4229000
البحرين	707160	724645	742562
السعودية	22563836	23118994	23678849
عمان	2415176	2508837	2577062
قطر	756485	796185	838065
الكويت	2390591	2213403	2307860
المجموع	32594699	33468492	34373398

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،دول مجلس التعاون:لمحة إحصائية، مرجع سبق ذكره،ص11.

*** بيانات تقديرية طبقا لما أورده المصدر.**

ويقدر متوسط معدل النمو الطبيعي لسكان الخليج بحوالي 3.5% ، وهذا يعني أن المجتمع الخليجي يتضاعف كل عشرين سنة، ويعتبر نصف سكان دول الخليج تحت سن السادسة عشر[2] ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المواطنين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تبلغ نسبتهم 47% من مجموع سكان دول المجلس،أما الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر فتصل نسبتهم إلى 5%، وهذا يعطينا مؤشرات على أن المجتمع

[1]- المراكبي السيد عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي،مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- آل ثاني فهد بن عبد الرحمن ،دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا:تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2000)،ص48.

الخليجي مجتمع فتي و شاب،وهو عكس المجتمعات الصناعية،ففي بريطانيا يصل العمر الوسيط إلى 35 سنة، والسبب في ذلك هو أن دول الخليج بقيت محافظة على معدل المواليد مرتفعة ، حيث يصل المعدل إلى 40 ‰، وقد استطاعت دول الخليج من خلال توظيف أموال كبيرة في قطاع الصحة إن تقلل من معدل الوفيات إلى أن أصبحت دول الخليج تزاحم أكثر دول العالم رقيا من حيث انخفاض معدل الوفيات.

المطلب الثاني : محدودية الموارد الزراعية

تبلغ المساحة الإجمالية لدول المجلس 2.7 مليون كيلو متر مربع (270 مليون هكتار) وتقدر المساحة القابلة للزراعة منها بحوالي 52 مليون هكتار، 10% منها فقط مزروع فعلاً وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية في دول المجلس عام 2002 أكثر من 400 ألف حيازة ،هذا وتستحوذ المملكة العربية السعودية على الجزء الأكبر من النشاط الزراعي لدول المجلس من حيث المساحات المزروعة (63%) والإنتاج،ويأتي بعد ذلك كل من الأمارات العربية المتحدة وعُمان أما الدول الأخرى فيعتبر القطاع الزراعي فيها محدوداً بشكل كبير[1].

إن ندرة المياه، وتدهور الأراضي وتصحرها، والظروف المناخية القاسية من أهم أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي في دول المجلس، وتعتبر مشكلة ندرة المياه العذبة من أكبر التحديات التي تواجهها دول المجلس، إذ تقع هذه الدول في منطقة ذات ظروف مناخية تعتبر من أقسى الظروف المناخية وبالتالي فهي تعتبر من أكثر المناطق التي تعاني من الفقر والإجهاد المائي في العالم وارتباطا بمشكلة المياه، تعتبر مشكلة تدهور الأراضي وتصحرها، أي فقد إنتاجيتها ووظائفها الحيوية وتنوعها الحيوي تحديا آخر،
إذ أن غالبية مساحة دول مجلس التعاون هي أراض جافة معرضة للتدهور وذات أنظمة بيئية هشة وتنوع حيوي حساس[2].

وفى ظل هذه الخصائص الجغرافية والبيئية والاقتصادية، تبنت دول المجلس العديد من السياسات الزراعية، والصناعية، والتجارية، استطاعت من خلالها تلبية احتياجات المجتمع من الغذاء، سواء من الإنتاج المحلي، أو بالاستيراد من الخارج، محققة مفهوم الأمن الغذائي القطري ،كما قدمت دول المجلس الكثير من الإسناد المادي والمؤسسي إلى القطاع الخاص لتنشيط ورفع كفاءة استثماراته في مجال الإنتاج وصناعة المدخلات الزراعية والتسويق والتصنيع الزراعي، وتوفير الظروف اللازمة لاستقرارها، وهو ما دفع بهذا القطاع (القطاع الخاص) إلى تبنى واقتناء أحدث التقنيات في مجال الإنتاج الزراعي بروافده النباتي والحيواني والداجنى والسمكي. فضلا عما أولته دول المجلس للاستثمار الخاص في التصنيع الزراعي من دعم واهتمام، فانتقلت به، وبروافد القطاع الزراعي، إلى مستويات على درجة عالية من التطور الفني والتكنولوجي، إلى حد القول أنها باتت قريبة من المساهمة في التطور العلمي العالمي في مجالات الزراعة والتصنيع الغذائي

---

[1]- العبيد عبدالله بن عبدالله ، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2]-الثنيان عبد الله ثنيان، «الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:رؤية مستقبلية»، مجلة التعاون، مجلة فكرية شاملة محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 66 ، ذي الحجة 1429هجرية الموافق ديسمبر2008م، ص106.

ويشهد القطاع الزراعي، وقطاع الصناعات الغذائية في دول المجلس، وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة، اهتماما كبيرا، استنادا إلى ما لديها من مزايا نسبية،وخبرات، وإمكانيات مادية وبشرية، فتعددت التجارب الناجحة، والنماذج التي يحتذي بها، واحتلت بذلك العديد من المشروعات مكانة متقدمة على مثيلاتها في العديد من الدول العربية، بل أيضا في العديد من دول العالم.

أولا: الإنتاج الزراعي بدول المجلس

لقد شهد الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في دول المجلس تطورا ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة السياسات والبرامج الزراعية والتي تم اتخاذها على المستوى القطري والمستوى الإقليمي نتيجة تطبيق السياسة الزراعية المشتركة والتي أدت إلى وجود تكامل زرعي بين دول المجلس في مختلف السلع الزراعية، وفتح الأسواق أمام السلع ذات المنشأ المحلي، وسهولة التنقل بين أسواق هذه الدول، وعلى سبيل المثال فقد زاد إنتاج الحبوب من 2360الف طن كمتوسط للفترة(1995-1997) إلى 3060الف طن عام 2005 بنسبة زيادة قدرها29.7% ،وبقي الإنتاج من الخضار عند نفس المستوى تقريباً بينما زاد الإنتاج من الفاكهة من 1909الف طن إلى 2360الف طن خلال نفس الفترة أي بنسبة زيادة قدرها 23.6% .

جدول رقم (27): تطور إنتاج دول مجلس التعاون من المحاصيل الحقلية خلال الفترة 1995-2005، (ألف طن).

السلعة	متوسط الفترة (95-1997)	2003	2004	2005
الحبوب	2360	3009	3236	3060
الخضار	3900	3267	3617	3858
الفاكهة	1909	2163	2290	2360

المصدر: العبيد عبدالله بن عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

كما شهد الإنتاج الحيواني والسمكي أيضاً تطوراً خلال هذه الفترة حيث زاد الإنتاج من اللحوم الحمراء من 185الف طن إلى 200الف طن بنسبة زيادة قدرها 8% وزاد الإنتاج من لحوم الدجاج من 478الف طن إلى 662الف طن بنسبة زيادة قدرها 38% وزاد الإنتاج من بيض المائدة من 157الف طن إلى 220الف طن بنسبة زيادة قدرها40% وزاد الإنتاج من الألبان الطازجة من 960الف طن إلى 1698الف طن بنسبة زيادة قدرها 77% وزاد الإنتاج من الأسماك من 306الف طن إلى 321الف طن بنسبة زيادة قدرها 5%.

الجدول رقم (28): تطور إنتاج دول مجلس التعاون من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1995-2005 (ألف طن)

السلعة	متوسط الفترة(95-1997)	2003	2004	2005

لحوم حمراء	185	220	222	200
لحوم دجاج	478	570	625	662
بيض المائدة	157	189	212	220
الالبان الطازجة	960	1546	1571	1698
الاسماك	306	385	406	321

المصدر: العبيد عبدالله بن عبدالله ، مرجع سبق ذكره، ص19.

ثانيا:معوقات الإنتاج الزراعي بدول المجلس :

تواجه دول المجلس معوقات متشابهة بالنسبة للتنمية الزراعية تعترض التقدم والنهوض بالزراعة منها[1]:

1 ـ قلة الموارد المائية (انعدام الأنهار والبحيرات وقلة العيون والمياه الجوفية) والتي تعتبر المقياس الرئيسي للتقدم الزراعي في أي بلد.
2 ـ ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية وعدم وجود نظم الري والصرف المناسبة.
3 ـ افتقار التربة للعناصر الغذائية مما يؤدي إلى قلة الإنتاج.
4 ـ تعرض الأراضي الزراعية لعوامل التعرية والانجراف مما يؤدي إلى زيادة الأراضي الصحراوية على حساب الأراضي الزراعية.
5 ـ وجود التربة خشنة القوام يجعلها قليلة الاحتفاظ بالماء وبالتالي قليلة الإنتاج.
6 ـ ندرة الأمطار وكثرة التقلبات المناخية القاسية مما يؤدي إلى الجفاف المستمر.
7 ـ تعرض المنطقة للرياح الشديدة المحملة بذرات الرمال مما يؤثر على النمو والإنتاج النباتي سواء المحاصيل أو نباتات المراعي والغابات، كما أن الرمال الزاحفة تغطي الأراضي الزراعية مما يقلل من مساحتها ويزيد من مساحة الأراضي المتصحرة.
8 ـ الاعتماد الكلي على المياه الجوفية في الزراعة نظرا لعدم وجود مصادر مائية سطحية كالأنهار والبحيرات والعيون.
9 ـ تعرض المراعي للرعي الجائر مما أدى إلى زوال الغطاء النباتي مسببا التصحر في المناطق الرعوية وبالتالي عدم حصول الحيوانات على كفايتها الغذائية من نباتات المراعي بالإضافة إلى قلة الأعلاف المزروعة.
10ـ الزحف العمراني وتوسعه على حساب الأراضي الزراعية مما قلل مساحتها وبالتالي قدرتها الإنتاجية.
11ـ تدني إنتاج السلالات الحيوانية المحلية مما أدى إلى قلة الإنتاج الحيواني.

ويمكن تقسم هذه المعوقات من حيث أهميتها إلى:

- **معوقات تقنية وأهمها[2]:**

1 ـ عدم جودة بذور الأصناف المحلية سواء من الحبوب أو الخضار أو الفواكه مما يؤدي إلى قلة إنتاجها وقابليتها للإصابة بالآفات والأمراض.

---

[1]ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الرابعة، 2005، ص39.

[2]ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة،التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مرجع سبق ذكره مباشرة،ص40.

2 ـ عدم توفر أنواع البذور الملائمة للظروف البيئية والمناخية للمنطقة والمقاومة للأمراض والآفات.
3 ـ تدهور السلالات الحيوانية الموجودة بسبب الجفاف وعدم توفر الأعلاف الكافية مما يسبب نفوق الحيوانات وقلة الإخصاب لديها.
4 ـ قلة الأجهزة والإدارات المختصة بالبحوث والإرشاد وبالتالي عدم الاستفادة من الأنواع ذات الجودة الإنتاجية العالية.
5 ـ عدم التركيز على استخدام المواد الكيماوية المناسبة والبذور المحسنة والمخصبات ومقاومة الآفات والحشرات والحشائش.
6 ـ عدم استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة بشكل مكثف مما يؤدي إلى قلة الإنتاج وبالتالي قلة دخل المزارع مما يجعله يعرض عن الزراعة ويبحث عن عمل آخر لزيادة دخله.
7 ـ قلة الأيدي الوطنية العاملة والمدربة والفنيين والمهندسين الزراعيين الوطنيين بسبب التحول عن ممارسة الزراعة إلى أعمال أخرى أوفر دخلا وأقل تعبا. كما أن عزوف الشباب عن العمل بالمجال الزراعي له أثر كبير على تدني وتدهور الإنتاج الزراعي والحيواني.
8 ـ استخدام الأيدي العاملة الوافدة العديمة الخبرة للعمل في الإنتاج الزراعي والحيواني أدى إلى تدهورهما وقلة مردودهما.

- **معوقات تنظيمية وأهمها:**

1 ـ عدم وجود نظام حيازي وإدارة مزرعية مستقرة وثابتة تخدم المزارع وتخطط للإنتاج.
2 ـ عدم وجود نظام تسويقي للحاصلات الزراعية مما يؤدي إلى تذبذب الأسعار وتحكم تجار التجزئة بالأسواق مما أدى إلى تدني أسعار الحاصلات الزراعية المحلية بالإضافة على منافسة الإنتاج الزراعي المستورد.
3 ـ قلة دخل العاملين بالزراعة مقارنة بالعاملين بالمجالات الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات.
4 ـ نقص الخدمات العامة والخدمات الزراعية مما يحول دون انجاز المشروعات والبرامج الموجهة لتطوير القطاع الزراعي.
5 ـ عدم التنسيق والتنظيم بين الأجهزة المهيمنة على الزراعة مما أدى إلى تضارب الأهداف والسياسات الزراعية بالإضافة إلى ضعف إنتاج الكوادر الفنية والإدارية.

- **معوقات مالية واستثمارية أهمها[1]:**

1 ـ قلة الاستثمارات المالية الموجهة في المشاريع الزراعية في معظم الدول الأعضاء نظرا لارتفاع تكاليف المشاريع الزراعية الكبيرة.

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص42.

2 ـ عدم الحصول على مردود سريع في الاستثمارات الزراعية.
3 ـ تخوف القطاع الخاص من الاستثمار في الأعمال الزراعية.
4 ـ عدم الحصول على تمويل للمشاريع الكبيرة بسهولة.
5 ـ التركيز الاستثماري داخل القطاع الزراعي على نشاط دون آخر مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد المنتجة من هذا النشاط وارتفاع أسعار المواد الأخرى المستوردة.

المطلب الثالث: اعتماد دول المجلس على النفط كمصدر للدخل

تعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبشكل كبير على تصدير النفط الخام إلى الأسواق الخارجية، حيث بلغ ما تنتجه هذه الدول ما يقارب15% إلى 20% من الإنتاج العالمي، و80% من هذا النفط تصدر كمادة خامة للأسواق العالمية.

إن الاستمرار في الاستنزاف للنفط الخام سيؤثر على المخزون الاستراتيجي في المنطقة ، ويجعلها تفقد كميات كبيرة من احتياطاتها النفطية، وخاصة اذا علمنا أن تكنولوجيا النفط في تقدم مستمر، فعلى سبيل المثال ما أنتج من نفط مابين عامي 1867-1907 في العالم أي خلال أربعين عاما هو أقل مما ينتجه العالم الآن في ساعة واحدة[1]، وما أنتجه العالم مابين عامي 1867-1930، أي خلال 63 عاما يعادل ما أنتجه العالم في عام1970، ونتصور ما هو مستوى التكنولوجيا لإنتاج النفط عام 2020 ! ، ويرافق ذلك نمو سكاني كبير في العالم وخاصة في دول العالم الثالث، ويتضاعف الطلب العالمي على الطاقة، وينضب النفط أو يقترب من النضوب في كثير من الأماكن في العالم.

وتعتمد دول المجلس في تمويل موازناتها العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ، ولا يزال النفط يمثل أكثر من 70% من جملة الإيرادات الحكومية في معظم دول المجلس،ويثير هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه، فإحدى القضايا الهامة المطروحة هي مقدار الاعتماد على النفط في تمويل الإنفاق الحالي وبالذات الجاري منه ، فالنفط هو ملك لجميع الأجيال ، وينبغي على الحكومات ضمان العدالة بين الأجيال المختلفة حين تحديد مستويات استغلال الثروة النفطية .

إن حالة عدم اليقين الذي يحيط بأسواق النفط والتقلبات في أسعاره ومستويات إنتاجه تدعو إلى إتباع سياسة احترازية تقوم على أساس زيادة معدلات الادخار مما يؤدي إلى زيادة فائض الموازنة، ومن شأن هذه السياسة توفير الدعم لموقف الحكومة.

وفي مواجهة التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية، فأنه يلاحظ أن سياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول كانت تطال بشكل أساسي الإنفاق الاستثماري، وبمرور الوقت فأن هذا قد أدى إلى ارتفاع حصة الأجور في جملة الإنفاق العام إلى مستويات عالية جداً.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها حكومات هذه الدول لتنويع مصادر إيرادات الموازنة ، فلا تزال الإيرادات غير النفطية ،تشكل أقل من ربع الإيرادات ، وهو معدل متدن مقارنة مع الدول الأخرى المشابهة لها، وبسبب القيود العديدة التي تواجه زيادة

[1]- آل ثاني فهد بن عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره،ص69.

الإيرادات العامة (النفط، الضرائب، الرسوم الجمركية...الخ) فأن العبء الأكبر في الإصلاح المالي يقع على الإنفاق العام ، وذلك من خلال التحكم في مستوياته وفي مكوناته على حد سواء.

وإحدى المعضلات الرئيسية التي تواجه دول المجلس هي أنها تواجه ضغوطاً كبيرة لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية نتيجة التقلبات المستمرة في أسواق النفط، والأزمات المالية الحادة التي تعرضت لها أسواق المال العالمية ، والتحولات الكبرى الداخلية في هذه الدول وبالذات في هيكل السكان لديها ، وهذه الإصلاحات تتطلب إصلاح المالية العامة ، وبالذات تقليص الإنفاق العام والجاري منه على وجه الخصوص، وتوجيهه نحو المجالات المنتجة مثل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ومن جانب آخر فأن الضغوط الاجتماعية المتمثلة في الزيادة الكبيرة في عدد السكان وزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ....) وزيادة عدد العاطلين عن العمل تستوجب زيادة حجم الإنفاق العام.

وهناك قناعة قوية في دول المجلس بأن العجز المالي أصبح ذا طبيعة هيكلية،ففي الفترات السابقة كانت السياسات التقشفية يمكن تحقيقها من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري دون أن يؤثر ذلك بشكل خطير على إمكانات النمو، أما في الوقت الحاضر ، فإن تكاليف صيانة البنية الأساسية قد ارتفعت ، كما أن الدخل من الاستثمارات والذي كان يشكل في بعض دول الخليج جزءاً هاماً من الإيرادات الحكومية قد انخفض بينما ازدادت قيمة خدمة الديون.

المطلب الرابع:التحدي الخاص بمسألة البيئة والتلوث بمختلف أنواعه ومصادره

يعرف التلوث على أنه الأضرار التي تلحق بالبيئة(النظام البيئي) وتنقص من قدرتها على توفير حياة مثلى للإنسان بدنيا ونفسيا وأخلاقيا واجتماعيا[1].

وتعتبر مشكلة التلوث البيئة من اخطر المشاكل التي تواجه إنسان العصر الحديث خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وتتطلب تلك المشكلة العمل على إيجاد حلول سريعة لها قبل أن تتفاقم خطورتها وتتزايد تبعا لذلك تكاليف التخلص منها[2].

ولقد بدا واضحاً أن التقدم الحضاري والتطور الصناعي والرفاهية الاجتماعية تعد من العوامل الرئيسية التي بدأت المجتمعات البشرية تدفع ضريبتها، لقد أوجدت هذه العوامل الكثير من المشاكل، حيث كثرت النفايات وتنوعت وازداد حجم النفايات غير العضوية وغير القابلة للتحلل وإعادة الاستخدام، أو التي تحتاج إلى سنوات طويلة عند التحلل مخلفة وراءها الكثير من الملوثات التي تؤثر على المياه الجوفية والتربة.

ويصاحب النشاطات البشرية والعمرانية والصناعية في الغالب كثير من التأثيرات البيئية السلبية التي تؤدي إلى تأثير ضار على صحة الإنسان ونوعية البيئة وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار كما تؤدي إلى تدهور أو تدمير البيئات الحساسة

---

[1]- مقلد رمضان محمد وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2003)، ص371.

[2]- منـدور أحمـد محمـد ونعمـة أحمـد رمضـان، المشـكلات الاقتصـادية للمـوارد والبيئـة ،(الإسـكندرية، مؤسسـة شـباب الجامعة،1996)، ص17.

والفريدة التي تعتبر مواطن لمجموعة كبيرة من الأحياء،والكثير من المشاريع إن لم تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية أثناء التخطيط والتنفيذ لها يمكن أن تضر،بالإضافة إلى البيئات الطبيعية ، المناطق الثرية والتاريخية أو ذات القيمة العلمية أو الجمالية أو التعليمية.

ونظراً للتطور في الأنشطة الصناعية فقد تطورت وتضاعفت أضرارها ومشاكلها المختلفة، والتي كان من أهمها مشكلة النفايات المصاحبة للنشاط الصناعي، والتي تشكل ضرراً كبيراً على البيئة والإنسان[1].

ولقد عملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كغيرها من دول العالم على مكافحة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة وآثاره السلبية- بوصفها تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكبر- وذلك من خلال خطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وترسيخ الوعي البيئي،حيث عرفت دول مجلس التعاون خلال العقدين الماضي والحالي تنمية عمرانية وصناعية وزراعية كبرى تمت بمعدلات نمو سريعة لعبت فيها عائدات النفط دوراً كبيراً وهاماً، حيث شهدت هذه الدول تطوراً في مجالات الصناعة واستغلال الموارد الطبيعية، غير أن هذه النهضة كان لا بد لها من أن تفرز بعض السلبيات على الأنظمة البيئية في منطقة دول مجلس التعاون نجمت عنها بعض المشاكل البيئية وتفاقم بسببها مشاكل بيئية أخرى قائمة.

ونوجز فيما يلي الوضع البيئي الراهن في دول المجلس في مجالات: البيئة البحرية، الموارد المياه، تلوث الهواء ، وإدارة النفايات:

أولا- البيئة البحرية :

تتكون المناطق البحرية في دول مجلس التعاون من الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر العربي، ونظراً لاعتماد دول المنطقة في اقتصادها على النفط، فقد أدى ذلك إلى زيادة حركة ناقلات النفط والسفن الكبيرة في مياه الخليج، إذ يمرفي مضيق هرمز يومياً حولي 100 ناقلة لتأخذ حمولتها من النفط من موانئ المنطقة.

ويمكن حصر مصادر التلوث في البيئة البحرية في دول المجلس، وخاصة في الخليج العربي وخليج عمان، في التالي[2]:

1 ـ التسرب النفطي الناتج عن زيادة حركة الناقلات وحوادثها (حوادث تسرب النفط)، عمليات تحميل وتفريغ النفط ومشتقاته، تفريغ مياه التوازن، المخلفات الصلبة والسائلة للسفن، المخلفات الناتجة عن صيانة الناقلات والسفن...

2 ـ المخلفات الناتجة عن عمليات التنقيب.

3 ـ عمليات التنقيب وإنتاج النفط داخل البحر ومن مصافي تكرير النفط على الشواطئ.

---

[1]- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: إسلام أحمد مدحت، التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 152، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

[2]- العلي فهمي بن حسن أمين و الشرياني أحمد بن علي بن صالح ، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،2004، ص85.

4 ـ المصادر البرية ـ الفضلات الصناعية، المخلفات الصلبة، مياه الصرف الصحي والزراعي.

ثانيا- موارد المياه :

نظراً لندرة الموارد المائية العذبة في دول المجلس، وزيادة استنزاف المياه الجوفية، فقد تنبهت دول المجلس منذ سنوات طويلة لأهمية الموارد المائية وضرورة العناية بها وتنميتها والحفاظ عليها وترشيد استخدامها، ولذا وضعت لحلها خطط قصيرة وطويلة المدى تعكف الأجهزة المعنية على تنفيذها.

وقد شملت خطط دول المجلس لحل المشاكل المتعلقة بالموارد المائية إنشاء وزارات متخصصة تعني بالمياه بجانب وضع التشريعات والإجراءات المختلفة للحفاظ على المياه الجوفية وتنميتها وترشيد استخداماتها.

ويلاحظ أن معدل تركيزات ملوثات المياه في دول المجلس أقل عن القيم الاسترشادية لمنظمة الصحة العالمية، عدا عنصر الكالسيوم الذي هو أعلى بقليل، وقد يعود ذلك إلى التكونات الصخرية الحاملة للمياه الجوفية في دول المجلس.

ثالثا- تلوث الهواء :

تعد مشكلة تلوث الهواء في معظم دول المجلس من المشكلات البيئية التي تجمع بين المسببات الطبيعية والأسباب الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وإنتاج الطاقة. فمن حيث المسببات الطبيعية، فقد تضافرت آثار التصحر بمفهومه الشامل وأبعاده المختلفة، والأحوال المناخية، خاصة الانعكاسات الحرارية والرطوبة العالية في بعض المناطق، في زيادة إمكانية تعلق وبقاء الملوثات في الهواء، أما المسببات غير الطبيعية فهي أكثر خطورة وأكثر كماً.

وتمثل الأنشطة الصناعية لعمليات إنتاج وتكرير البترول وفصل الغاز الطبيعي والصناعات الكيمائية والبتروكيمائية والتعدين وصهر الحديد والصلب وصناعات الأسمنت والأسمدة وتوليد الكهرباء وحركة النقل والمواصلات أهم المصادر الصناعية لملوثات الهواء[1].

رابعا- مستويات الضوضاء :

نظراً للتنمية المتسارعة التي تشهدها دول مجلس التعاون والزيادة المطردة في وسائل النقل وعدد المصانع وآلات الحفر والتشييد، فقد صاحب ذلك زيادة في مستويات الضوضاء وخاصة في المدن الرئيسية والمناطق الصناعية في دول المجلس، إلا أن هذه المستويات في الحدود المسموح بها دولياً، وهي كذلك مقاربة المستويات الواردة في اللائحة بمعايير مستويات الضوضاء في البيئة الداخلية والخارجية لدول المجلس، والتي أقرها الوزراء المسئولين عن شؤون البيئة في اجتماعهم السادس بمدينة الدوحة عام 1999.

خامسا- إدارة النفايات:

[1]- العلـي فهمي بن حسن أميـن و الشرياني أحمد بن علي بن صالح ، مرجع سبق ذكره،ص 90.

1. إدارة النفايات الصلبة غير الخطرة :

تزداد النفايات المنزلية في دول المجلس مع الزيادة في عدد السكان وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن، وقد أدركت الدول الأعضاء المخاطر التي تسببها النفايات، بشتى أنواعها، على البيئة ووضعت الإجراءات والضوابط اللازمة للتخلص منها بالطرق السليمة التي لا تضر بالبيئة وصحة المواطنين والمقيمين. والطرق المستخدمة في التخلص من النفايات الصلبة في دول المجلس هي الطمر الصحي والحرق. كما تقوم بعض دول المجلس بإنتاج السماد العضوي من النفايات المنزلية خاصة أن هذه النفايات تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية[1].

2. إدارة النفايات الخطرة :

إدراكاً من دول مجلس التعاون لخطورة الزيادة المستمرة في إنتاج النفايات الخطرة والتي تتطلب من الدول اتخاذ التدابير الضرورية التي تكفل الإدارة السليمة لتلك النفايات، بما في ذلك نقلها عبر الحدود والتخلص منها على نحو يتفق مع الإدارة السليمة بيئياً ويحافظ على صحة الإنسان فقد أعتمد المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون إجراءات التنسيق بين دول المجلس فيما يخص عمليات نقل النفايات عبر الحدود لغرض معالجتها أو تدويرها أو التخلص منها وتغطي هذه الإجراءات جميع الشروط اللازمة لنقل النفايات الخطرة بين دول المجلس بدءً بتصنيف هذه النفايات وإجراءات النقل والسلامة المطلوبة وتنسيق وترتيب الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والمرور والجمارك والوثائق المطلوبة من الشركة الناقلة، وتركت الإجراءات حق السيادة لكل دولة في حظر دخول النفايات الخطرة والنفايات الأخرى أو التخلص منها في أراضيها.

كما أعتمد المجلس الأعلى النظام الموحد لإدارة النفايات والنظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة. وحيث أن النفايات الطبية تأخذ نصيباً كبيراً من مجمل النفايات الخطرة فقد استحوذت على اهتمام القيادات البيئية والصحية والخبراء والمعنيين في مجالات الصحة العامة والبيئة فقد أعتمد المجلس الأعلى نظام شامل ومتكامل لإدارة النفايات الطبية في دول المجلس. كما أن جميع دول مجلس التعاون طرفاً في البروتوكول الإقليمي للنفايات الخطرة عبر الحدود الذي أعدته المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وكذلك أطرافاً في اتفاقية بازل لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

أما مصادر النفايات الخطرة في دول المجلس فتشكل الصناعات الكيميائية النسبة الكبرى (79%)، يليها صناعة تكرير النفط (7%)، ثم صناعة المعادن (2%)، والصناعات الأخرى نحو (12%).

وتقدر النفايات الطبية في دول المجلس بنحو 391 ألف طن في السنة والتي تشمل الخطرة وغير الخطرة وذلك على ضوء الدراسة التي قام المكتب التنفيذي لوزراء الصحة بدول المجلس بالتعاون مع الأمانة العامة في عام 1999.

لقد اتخذت دول المجلس من السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة التي أقرها قادة دول المجلس في القمة السادسة* (مسقط 1985) المنطلق والأداة الفعالة في وضع وتطوير الإستراتيجيات والمشاريع المحلية المشتركة المستقبلية للعمل البيئي بحيث يراعى في إعدادها أن تواكب خطط التنمية في كل دولة وتسير موازية لها لتوفير مظلة من

[1]- العلي فهمي بن حسن أمين العلي و الشرياني أحمد بن علي بن صالح ، مرجع سبق ذكره، ص ص:91-94.

الحماية تخدم البيئة وتراعي المردود البيئي وتمنع التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية.
وتتلخص السياسات والمبادئ البيئية فيما يلي[1]:

1. اعتماد المفهوم الشامل للبيئة بحيث تشمل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية حيث أن المحافظة على البيئة ومواردها وعملياتها المعقدة والمتشابكة الداعمة للحياة أمر ضروري وحيوي لبقاء الإنسان واستمرار رفاهيته.
2. وضع نظام شامل لحماية البيئة يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة عليها وحمايتها.
3. وضع خطة واضحة المعالم لعلاج المشاكل البيئية تستهدف حمايتها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتنمية ودعم الإمكانيات الوطنية اللازمة لحماية البيئة وضمان سلامتها، مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة المتلائمة مع البيئة.
4. إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية ودعم الأجهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد والمراقبة.
5. مراعاة الاعتبارات البيئية وإعطائها أولويات متقدمة ودمج هذه الاعتبارات في جميع مراحل ومستويات التخطيط، وجعل التخطيط البيئي جزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية لتفادي الآثار السلبية التي تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات، مع الأخذ في الحسبان التوازن بين العوامل الاقتصادية والبيئية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة.
6. اعتماد مبدأ التقييم البيئي للمشاريع وإعداد دراسات التقييم البيئي ضمن دراسات الجدوى وربط ترخيص المشاريع والمرافق بموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئة على نتائج هذه الدراسات.
7. تطوير القواعد والتشريعات والمقاييس اللازمة لحماية البيئة والعمل على توحيدها وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على الأحياء الفطرية.
8. تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بما يمنع من التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية والتصنيع التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة في الدول المجاورة.
9. مراعاة المردود البيئي للمشاريع المرتبطة بالمساعدات الخارجية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول أخرى، وتشجيع الدول المنتفعة بالمساعدات على مراعاة العوامل البيئية في تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع.

---

* حيث تم في هذه القمة اعتماد مبدأ التقويم البيئي، والتقويم البيئي عبارة عن الدراسة أو الدراسات التي يتم إجراؤها قبل ترخيص المشروع للمشروع لتحديد الآثار البيئية المحتملة والإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو تخفيضها أو تحقيق أو زيادة المردودات الايجابية للمشروع على البيئة .

[1]- العلي فهمي بن حسن أمين و الشرياني أحمد بن علي بن صالح ، مرجع سبق ذكره، ص63.

10. العمل من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها على رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وضرورة حمايتها وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لتقديرها والمحافظة عليها.
11. العمل على توفير القوى البشرية المسئولة عن شؤون البيئة وذلك بدعم خطط الإعداد والتدريب على المستوى المحلي والإقليمي مع الاستفادة من الدورات التدريبية والندوات والاجتماعات المتعلقة بالبيئة التي تعقد في الدول الأعضاء، وحث الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة على توفير برامج الإعداد والتدريب الكفيلة بذلك.
12. الاهتمام بحصر وجمع وتبادل المعلومات البيئية الإقليمية والدولية وإستخدامها في عملية التخطيط.
13. التنسيق بين الدول الأعضاء وتشجيع البحث العلمي وإجراء الدراسات للتعرف على المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة مع تحديد الأولويات والمجالات لتفادي التكرار والازدواجية، وإعداد دليل بالخبرات المتوفرة في مجالات حماية البيئة في الدول الأعضاء على أن يتم تحديث هذا الدليل بصورة دورية.

وتنفيذا لتلك السياسات والمبادئ العامة الموجهة للعمل البيئي فقد أقر الوزراء المسئولون عن شؤون البيئة في دول المجلس خطة عمل أساسية عملت الأجهزة المعنية بالبيئة في الدول الأعضاء على تنفيذها بالتنسيق مع الأمانة العامة.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية ابرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، ولاشك أن التعامل مع هذه الظاهرة وآلياتها(المؤسسات المالية الدولية، منظمة التجارة العالمية ، الشركات متعددة الجنسيات) يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية عامة ،ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، حيث مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية،كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسيات، وتكتسب هذه الشركات مكانتها المتميزة من خلال ما تباشره من تأثيرات في الاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ومن نقل للتكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وهي تحتكر هذه العوامل على المستوى العالمي.

وتمثل الأزمة المالية العالمية الحالية تحدي آخر لدول مجلس التعاون الخليجي بوصفها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي الذي تعصف به هذه الأزمة منذ أغسطس2007، ومدى تأثر هذه الدول يتوقف على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية التي تربطها بالعالم الخارجي ودرجة انفتاحها الاقتصادي والمالي.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية

في ظل المتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم مؤخراً على المستوى الاقتصادي والسياسي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، يلاحظ توجه كثير من دول العالم إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر وتحرير التجارة الخارجية وما ترتب على ذلك من إنشاء لمنظمة التجارة العالمية،إلا أن كثيرا من الدول النامية مترددة في الانضمام لهذه المنظمة الجديدة، وذلك بسبب الخوف من أثر تحرير التجارة على اقتصادها القومي، فكثير من هذه الدول تخشى من أن الانضمام إلى هذه المنظمة سيؤدي إلى انهيار صناعتها الوليدة، وكذلك فإن تحرير التجارة قد يؤدي إلى انخفاض إيرادات التعرفة الجمركية لهذه الدول، بالإضافة لما يمكن أن تحدثه عضوية هذه المنظمة من خلل في موازين مدفوعاتها.

إن تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية تحيطه أيضاً كثير من التخوفات والشكوك خاصة وأن إنشاء هذه المنظمة يأتي في وقت يشهد فيه العالم قيام التجمعات والتكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى مثل مجموعة الوحدة الأوروبية و النافتا، مما سيؤدي إلى التمييز بين الدول في المعاملات التجارية وتزايد تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما سينعكس سلباً على الدول النامية خارج هذه التكتلات.

ومما لاشك فيه أن انضمام دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية له آثارا ايجابية وسلبية شأنها في ذلك شأن غيرها من دول العالم المتقدم أو النامي، ولكن هذه الآثار تتفاوت في ايجابيتها وسلبيتها حسب حجم الاقتصاد وسرعة تجاوب نظامه السياسي مع المتغيرات الدولية من حيث التشريعات القانونية وكذلك حسب مدى الاستعداد لاستيعاب المستجدات في الاقتصاد الدولي[1]،وخاصة كونها تضم أكبر مصدري النفط في العالم، مما جعلها مشاركاً هاماً وفعالاً في مسرح التجارة العالمية، وحتى الآن انضمت خمس من دول المجلس هي دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وقد كانت دولة الكويت الأقدم في الانضمام إلى عضوية الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، إذ مضى على عضويتها أكثر من ثلاثين عاماً، فيما انضمت دولة البحرين إلى الاتفاقية في ديسمبر من عام 1993، وانضمت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر في بداية عام 1994، وافق المجلس العام لمنظمة التجار العالمية في 10 أكتوبر 2000 على انضمام سلطنة عمان لتصبح رسمياً العضو 139 في المنظمة في غضون شهر[2]، أما المملكة العربية السعودية فقد تقدمت بطلب عضوية إلى الجات في يوليو 1993، وتتفاوض حالياً مع المنظمة للاتفاق على شروط الانضمام ومن أهمها تحديد سقوف التعرفة الجمركية للسلع المختلفة، وتحمل صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية، وهي الدولة العربية الخليجية الوحيدة التي لم تدخل في عضوية منظمة التجارة العالمية مع أنها تمثل اكبر اقتصاد عربي، إلا أنها قطعت شوطا كبيرا في عملية

---

[1]- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية،(الرياض، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، 2004)، ص133.

[2]- الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية،نيويورك،10 أكتوبر2005،ص23.

الانضمام وذلك رغم وجود بعض القضايا التي مازالت تقف حاجزا أمام عملية الانضمام والتي لا يمكن تجاوزها[1].

وتلزم الجات ومنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بتحديد سقوف التعريفات الجمركية لسلع مختلفة كشرط أساسي لقبول عضويتها، وتكون هذه التعريفات عادة أعلى من التعريفات الفعلية المعمول بها عند الانضمام، وتلزم الدول الأعضاء بعدم تجاوز هذه السقوف المحددة إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين الذين قد يتضررون من هذا الإجراء.

وقد تحددت سقوف التعريفات الجمركية لأربع من دول المجلس (التي انضمت إلى عضوية المنظمة) في الجداول الملحقة باتفاقات انضمام كل منها، وذلك على النحو التالي:

- دولة الإمارات العربية المتحدة: بلغت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين 5%و15 %.
- دولة البحرين: بلغت السقوف الجمركية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية 35 في المائة، في حين تم تحديدها للسجائر بـ 100%.
- دولة قطر: تحددت السقوف الجمركية العليا على واردات أكثر من 150 مجموعة سلعية بين 505%و 30% ، في حين تحددت السقوف الجمركية على استيراد السجائر ولحم الخنزير بـ 100%.
- دولة الكويت: تحددت السقوف الجمركية العليا الواردات من جميع السلع، ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية والبتروكيماوية، بـ 100%.

وبمراجعة نظام الحماية التجاري الحالي المرتبط بالرسوم الجمركية في دول المجلس، فإنه لا يوجد ما يتعارض بين رسوم الحماية والاتفاقات الخاصة بكل من دول المجلس التي انضمت إلى المنظمة.

وتوضح منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في دراسة لها عام 2000 حول هذا الموضوع بأنه لا توجد حالياً سلع تحت الحماية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وفي سلطنة عمان وفي دولة الكويت، في حين تقوم دولة قطر بفرض رسوم مقدارها 20% كإجراء لحماية قضبان حديد التسليح العادي والمجدول (التي تتراوح أقطارها من 10 إلى 32 مم)، وتقوم دولة البحرين بحماية عشرة منتجات، مثل قضبان ومقاطع الألمنيوم، وزيوت نباتية، وذلك بفرض رسوم حماية مقدارها 20%، وتفرض المملكة العربية السعودية رسوماً جمركية مماثلة لحماية 439 منتجاً (تتبع 72 مجموعة صناعية)، وتؤكد الدراسة ذاتها بأن دول المجلس لا تمارس التقييد الكمي للواردات في الوقت الحالي[2].

أما فيما يتعلق بإجراءات الحماية على مستوى دول المجلس مجتمعة، أي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أقر المجلس الأعلى في عام 1988 نظاماً موحداً لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس.

---

[1]- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية،مرجع سبق ذكره ، ص130.

[2]- بن عبيد أحمد بن سليمان ، «اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية»، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول،2003، ص203.

و يتركز نظام الحماية على أمرين هما:
الأول: فرض رسوم جمركية على السلع المنافسة للصناعات ذات المنشأ الوطني بمعدل لا يتجاوز 25% من قيمة السلعة.
الثاني: التقييد الكمي للواردات أو منع الاستيراد للسلع المنافسة للسلع ذات المنشأ الوطني في حالة تعرضها للإغراق.

وعلى الرغم من أن بنود اتفاقية الجات وشروط عضوية منظمة التجارة العالمية يمنحان ميزات تفضيلية للدول التي تعمل في ظل اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة، (وذلك كاستثناء عام من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية)، إلا أن هذين الأمرين (نظام الحماية) يتعارضان مع ما هو مسموح به من أنظمة لحماية المنتجات الوطنية، فأنظمة الجات والمنظمة تتيح فرض رسوم جمركية لحماية المنتجات الوطنية بشرط ألا تتجاوز هذه الرسوم السقوف العليا للتعرفة التي تم الاتفاق عليها بين كل دولة والمنظمة إبان انضمامها.

كما تمنع أنظمة الجات والمنظمة بشكل قطعي اللجوء إلى القيود الكمية للحماية من الإغراق، والاستعاضة عن ذلك بالرسوم الجمركية وفق شروط معينة، حيث يشترط أن تثبت الدولة التي تعاني من الإغراق لسلعة من السلع المنتجة محلياً أن الواردات من السلع المنافسة تلحق ضرراً كبيرا بالصناعة المحلية، ويكون ذلك من خلال تحريات على المستوى المحلي تتم بناءً على طلب من المنشأة المتضررة أو من ينوب عنها، وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة المنافسة لا يعني دائماً بالضرورة أنها مضرة بالصناعة المحلية، إذ قد يعود بنفع على المنتجين والمستهلكين في الدولة المستوردة.

ولتجنب التعارض مع قواعد المنظمة بهذا الشأن، لابد من التوفيق بين المعدل الأقصى للرسوم الجمركية في النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية بدول المجلس وقواعد المنظمة، ويكون ذلك بعدم تجاوز السقوف العليا الخاصة بهذه السلع والمحددة بالاتفاقيات الخاصة بكل دولة مع المنظمة، وبهذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون قد اقر في دورته العشرين سنة 1999 بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بدءاً من عام 2005، وأن تصنف السلع إلى سلع معفاة من الرسوم الجمركية وسلع أساسية وبقية السلع، وأن تلتزم جميع الدول الأعضاء بفرض تعرفة موحدة بواقع 5.5%على السلع الأساسية وبواقع 7.5% على بقية السلع، وحتى البدء بالعمل بالاتحاد الجمركي فإنه يجب عدم تعارض التعرفة الموحدة الخاصة بالسلع التي تخضع للحماية في دول المجلس مع السقوف العليا المحددة في اتفاقات كل دول مع المنظمة، وذلك حتى لا يشكل النظام الموحد للحماية تجاوزاً على قواعد المنظمة.
وبمراجعة السقوف العليا لدول المجلس (الخمس) التي انضمت إلى المنظمة ، يتضح عدم وجود هذا التعارض.
ولتجنب التعارض بين النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية وقواعد المنظمة، لابد أيضاً من إلغاء القيود الكمية ومنع الاستيراد للحماية ضد الإغراق، وتحديد إجراءات بديلة كفيلة بحماية المنتجات الوطنية، مثل رفع الرسوم الجمركية ، بحيث تتوافق مع قواعد المنظمة، ومن الضروري هنا تعريف الإغراق وفق أحكام المنظمة وتحري الدقة عند تحديد السلع التي تتعرض لحالات إغراق،حيث تعتبر المنظمة السلعة إغراقية إذا قل سعر

التصدير عن سعر السلعة المماثلة في بلد المصدر ، وكذلك في حالة أن يباع المنتج بأقل من تكلفة إنتاجه.

وفي هذا الصدد أيضاً، وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته العشرين على إلغاء شرط الملكية الوطنية الوارد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة كشرط لاكتساب صفة المنشأ الوطني، وأبقي على شرط ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاج السلعة في هذه الدول عن 40%من قيمتها النهائية، ويعد هذا توجهاً نحو إيجاد انسجام بين النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس وقواعد المنظمة الخاصة بتحديد شهادة المنشأة وتشجيعاً للاستثمار الأجنبي.

ولقد اختلفت استنتاجات الدراسات الاقتصادية حيال الآثار الاقتصادية على دول مجلس التعاون الناتج عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الدراسات ما يستنتج حدوث آثار اقتصادية إيجابية، ومنها ما يستنتج عكس ذلك، فعلى سبيل المثال حددت دراسة للأمم المتحدة الآثار المتوقعة على الإيرادات العامة والرفاهية الاجتماعية لدول مجلس التعاون (كدول ضمن مجموعة الدول العربية) نتيجة لتحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية بأنها آثار سلبية، وذلك بافتراض حدوث أربعة سيناريوهات مختلفة[1]:

الأول: تحرير كامل للتجارة، من خلال إلغاء الدعم المقدم للمنتج والمستهلك.

الثاني: تحرير جزئي للتجارة من خلال تخفيض الدعم المقدم للمنتج بحوالي 20%.

الثالث: إلغاء دعم الصادرات.

الرابع: زيادة الواردات من كل سلعة بمقدار 10% .

وتتوافق نتائج دراسات عديدة مع ما توصلت إليه دراسة الأمم المتحدة، حيث ينتج عن تخفيض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة ارتفاع في أسعار السلع الزراعية على المستوى العالمي[2]، الأمر الذي ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون، وتتوقع بعض الدراسات بأن يؤدي تحرير التجارة في السلع الزراعية في الدول الصناعية إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بمعدل 10 %، وبناءً على ذلك ستفقد الدول العربية ما يقارب 4.9 بليون دولار،ونتيجة أيضا لتحرير أسعار السلع الزراعية ، كما أن الخسارة الأخرى لبعض الدول العربية ستزيد نتيجة لانخفاض أو تراجع في حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق التي تعتبر أسواقا لها نتيجة لضعف القدرة التنافسية مع المنتجات الزراعية القادمة من الدول الأخرى[3]، إلا أن دراسات أخرى ترى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد يعمل على تحفيز الإنتاج الزراعي.

وفي المقابل انتقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية نتائج دراسة الأمم المتحدة لكونها تركز على تحديد الآثار على المدى القصير ولكونها لم تُضمن صادرات الدول العربية من الخضار والفواكه، إذ تتوقع المنظمة أن الآثار أقل حدة على المدى الطويل، وأن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه تعود بفائدة على عدد من الدول العربية المصدرة لها.

---

[1]- بن عبيد أحمد بن سليمان ، «اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية»، مرجع سبق ذكره مباشرة ، ص 205.

[2]- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص190.

[3]- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية،مرجع سبق ذكره، ص138.

ونظراً لأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس محدودة نسبياً، حيث لم تتجاوز 4.8% خلال الفترة 1992- 1998، و مساهمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات متواضعة جداً، فإن الآثار الإيجابية من تحرير التجارة في السلع الزراعية على اقتصادات دول المجلس محدودة، فالإنتاج الزراعي في معظمه يخدم السوق المحلية، ومن هذه الآثار الإيجابية تخفيض أعباء الميزانية الحكومية من جراء تخفيض الدعم الممنوح للزراعة، وتحسن إنتاجية القطاع الزراعي وطرق تسويقه في الاجل الطويل نتيجة لارتفاع الأسعار.

وفي المقابل هناك آثاراً سلبية نتيجة لتحرير التجارة في السلع الزراعية، وتتمثل هذه الآثار بانخفاض في الإنتاجية في الأجل القصير نتيجة لانخفاض الدعم، وتقييد حصول دول المجلس على تقانات زراعية جراء اتفاقات حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يتبعه انخفاض في معدلات نمو الناتج الزراعي وارتفاع عرض أسعار السلع الزراعية المحلية على المستهلكين، إضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالمياً إلى رفع قيمة الفاتورة الغذائية على دول المجلس.

وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية والصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية الأخرى تتوقع دراسات عديدة، ومنها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ،أن يؤدي تخفيض التعرفة الجمركية وتحرير الرسوم غير الجمركية في الدول الصناعية إلى استفادة دول المجلس عن طريق الرفع من فرصها في المنافسة في أسواق هذه الدول، حيث ستستفيد القطاعات الاقتصادية المصدرة لسلع صناعية في دول المجلس بما في ذلك السلع البتروكيماوية من إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، فلن يرتفع متوسط التعرفة الجمركية عن 5% للسلع الصناعية، وما بين 5 و6.5% في المتوسط للسلع البتروكيماوية.

وفي المقابل تتوقع دراسات أخرى عدم استفادة صادرات دول المجلس من البترول ومشتقاته وذلك لاعتقادها باستبعاد المنظمة لهذه السلع من أحكامها،إلا أنه في حقيقة الأمر لا يوجد في نصوص اتفاقية الجات الأصلية أو نصوص الاتفاقيات اللاحقة ما يفيد استبعاد البترول ومنتجاته من أحكام المنظمة، وذلك خلافاً للاعتقاد السائد.

ويمكن تحديد أسباب احتمال حصول آثار اقتصادية إيجابية لدول المجلس نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فيما يلي[1]:

- معاملة دول المجلس معاملة الدول الأولى بالرعاية، دون أي تمييز، وذلك فيما يتعلق بصادراتها للدول الأعضاء في المنظمة.
- معاملة صادرات دول المجلس معاملة السلع المنتجة محلياً في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية واللوائح المنظمة للتسويق والتوزيع المحلي.
- ضمان دول المجلس بعدم وجود إغراق سلعي في سوقها المحلي مضر بإنتاج السلع المحلية، حيث تتيح أنظمة المنظمة اتخاذ إجراءات كفيلة بإزالة الضرر.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث تفرض المنظمة كشرط لقبول العضوية فيها تعديل الأنظمة واللوائح الداخلية بطريقة مواتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

[1]- بن عبيد أحمد بن سليمان ، «اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية»، مرجع سبق ذكره مباشرة ، ص208.

- تزايد إمكانيات نقل التقنية والاستفادة منها وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية وعن طريق تحرير التجارة الخارجية.
- تحفيز الصناعات في دول المجلس على الابتكار واستخدام طرق إنتاجية وتنظيمية وتسويقية ذات كفاءة عالية تتيح لها المنافسة في الأسواق العالمية،حيث إن الانضمام إلى عضوية المنظمة ودخول السلع المنتجة محلياً إلى الأسواق العالمية يفرض زيادة المقدرة التنافسية للصناعات المحلية ويتطلب بدوره نقل تقنية ذات كفاءة عالية واستخدامها.

وفي المقابل يتوقع حدوث آثار سلبية من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومبعث هذه الآثار جوانب عديدة منها: أن دول المجلس ملزمة بالتعامل مع المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء في المنظمة بطريقة تعاملها نفسها مع السلع المنتجة محلياً، كما أنها ملزمة بأن لا تضع قيوداً كمية أو تفرض نظام حصص على هذه المنتجات المستوردة، وأن تلتزم بسقوف التعرفة الجمركية المتفق عليها.

وعلى الرغم من دول المجلس لم تستخدم أسلوب دعم الصادرات وأن سقوف التعرفة الجمركية لدول المجلس الأربع (الكويت، البحرين، والإمارات، وقطر) المتفق عليها مع المنظمة تتيح إمكانية توفر الحماية للمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية، إلا أن نمو الأنشطة المحلية سواء كانت الصناعية أم الزراعية منها ستتضرر من خلال إيقاف الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر غير المسموح به ضمن قواعد وشروطها المنظمة والذي يضر بمصالح الأعضاء التجاريين في المنظمة، وسيتضرر أيضاً من خلال عدم تفضيل المشتريات الحكومية للسلع المنتجة محلياً على السلع المستوردة من الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

ليست علاقة الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية حديثة النشأة، فقد مارست سياساتها منذ القدم وخير مثال على ذالك شركة نفط العراق والتي تعود أصلا إلى شركات (دويتش بترو ليوم، ورويال دويتش)،وشل الفرنسية للبترول، حيث مارست عمليات التنقيب منذ سنة 1925،أي ان النفط كان هو الحافز الرئيسي لدخول هذه ، وقد لعب الاستعمار دورا مباشرا في تسهيل عمليات هذه الشركات وتوفير الحماية لها، واتسمت هذه المرحلة بالاحتكار المطلق من جانب الشركات فيما يتعلق بعمليات المسح والاستخراج،فلم تحدد بمساحة ولا بمدة معينة ، إضافة إلى الحرية المطلقة في تحديد كميات الناتج وجهة تسويقها وتحديد أسعارها[1].

وقد ارتبطت الشركات متعددة الجنسيات بقطاع البترول العربي باعتبارها شركات احتكارية طبقا لعقود الامتياز ذات نفوذ هائل علي اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للبترول[2].

وقد شهدت هذه الشركات تجديدا مهما في تنظيم علاقاتها بالاقتصادات العربية منذ عام 1974، وقد شمل ذلك الإطار التنظيمي التالي:

---

[1]- العاني أسامه عبد المجيد،« مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات»، مجلة شؤون عربية، العدد 108 ، ديسمبر 2001 ،ص140.

[2]- عناد مجذاب بدر ، حسين محي الدين ، مرجع سبق ذكره، ص380.

أولا:عقود مشروعات تسليم المفتاح

في هذه الحالة تقوم شركة أجنبية وهي عادة ما تكون شركة متعددة الجنسيات بتنفيذ جميع الخطوات التي تتطلبها إقامة مشروع كامل من البداية إلى النهاية, في مثل هذه العقود ينتظر من الشركة متعددة الجنسيات القيام بعدد من الواجبات أهمها: تقديم المعرفة والتكنولوجيا بشقيها الصلب واللين والتصميم وبناء الأشغال وإقامة الورش أو المصانع, كما تتضمن كذلك تدريب العمالة الفنية وإعداد العمال وتجهيزهم للقيام بالعمل وحل المشكلات التي تنجم عن التشغيل الأول للمشروع.
بعد التأكد من سلامة ونجاح المشروع تسلم الشركة متعددة الجنسيات للبلد المستورد مفتاح المشروع[1].

وتعتبر الدول العربية من أكثر مناطق العالم من حيث اللجوء إلى هذا النمط من الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات،وتوافينا بعض الدراسات أن عدد المشروعات التي تم تنفيذها في الوطن العربي خلال الفترة(1958-1976) وفق هذه الطريقة بلغ 584مشروعا في ميادين البترول والصناعة البتروكيمياوية.

إن الأساس الموضوعي للنمو الاستثنائي لهذا الشكل وأشكال النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات كان تراكم الثروة البترولية في الأقطار العربية المنتجة للنفط والتوسع الكبير في الاقتراض من المصارف العملاقة متعددة الجنسيات لدول وحكومات العالم الثالث ومنها حكومات بعض الدول العربية، ومن هذا المنظور مثلت عقود تسليم المفتاح أسلوبا مربحا للغاية وقليل التعرض لمخاطر الاستثمار المباشر وفي نفس الوقت يؤدي وظيفة تدويل الاقتصادات العربية وإدماجها في السوق الرأسمالية العالمية[2]

إن هذا النوع من تنفيذ المشاريع يتميز بتكلفته الباهظة, حيث أن الشركة هنا تقوم عادة بتقدير التكلفة الإجمالية دون الإفصاح عن بنود التكاليف بصورة تفصيلية, ضف إلى ذلك أن هذه الشركات ترفض بيع التكنولوجيا بصورة مجزأة.

وتشير البيانات المتاحة عن تكلفة مشروع الألمونيوم المقامة في بعض دول الخليج إلى مدى الزيادة الكبيرة في تكلفتها مقارنة بنفس المصانع المقامة في الدول المتقدمة, حيث أن المصنع العام في البحرين والذي تصل طاقته الإنتاجية إلى حوالي 40ألف طن سنويا بلغت تكلفته 100 مليون دولار وفي حين بلغت تكلفة المصنع المماثل المقام في هولندا بطاقة إنتاجية 170 ألف طن سنويا حوالي 114 مليون دولار, وفيما وصلت تكلفة المصنع المقام في دبي بطاقة إنتاجية 135 ألف طن سنويا 500 مليون دولار لم تتجاوز تكلفة المصنع المقام في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة 170 ألف طن سنويا: 400 مليون دولار.

ثانيا: عقود الإدارة

---

[1]- مقداد محمد ،«نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية»، مجلة التجديد، مجلة فكرية نصف سنوية محكمة, تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا, السنة الرابعة, العدد السابع فبراير 2000/ ذو القعدة 1420هـ, ص ص: 106-107.

[2]-عناد مجذاب بدر, حسين محي الدين ، مرجع سبق ذكره،ص 388.

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات هنا بالوظائف الإدارية والفنية لتشغيل المشروعات خلال فترة زمنية محدودة تتراوح عادة ما بين 3 إلى 5 سنوات ولقد أصبحت عقود الإدارة من الوسائل الأساسية لتواجد الشركات متعددة الجنسيات في أسواق كانت مغلقة تقليديا في وجه رأس المال الأجنبي مثل أسواق الدول الاشتراكية أو أسواق أصبحت مغلقة في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في بعض بلدان العالم الثالث ومن بينها عدد من الدول العربية بعد إجراءات التأميم وتوسيع نطاق القطاع العام ومن هنا عرفت عقود الإدارة في إطار شركات القطاع العام في العديد من الدول العربية وخاصة في مجال الصناعة النفطية[1].

وفي الواقع فقد أتاحت عقود الإدارة للشركات متعددة الجنسيات الفرصة لتعديل استراتيجياتها التجارية والتسويقية بما يتلاءم والتغيرات الناجمة عن الضغوط الراهنة ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الثالث بصفة عامة وبعض بلدان العالم العربي بصفة خاصة.

ثالثا: التراخيص والاستشارات الهندسية

يعني الترخيص منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صنوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتر معين في مقابل ريع نقدي ويكون هذا المنتج مقيدا بقيود معينة.

ويحقق هذا النظام مزايا مهمة الشركة متعددة الجنسيات ومن هذه المزايا حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع والتقادم والتقليد وحماية أسواق الصادرات، هذا إضافة إلى أن الترخيصات عادة ما تكون مصاحبة لأحد أوجه النشاطات الأخرى للشركات متعددة الجنسيات مثل عقود الإدارة واتفاقيات المساعدة الفنية والرقابة على النوعية وأحيانا المشروعات المشتركة.

وينتشر اللجوء إلى هذا الأسلوب في الوطن العربي وفي كافة المجالات وإن كان يميل إلى التركز في الصناعات التحويلية وخاصة صناعة الدواء والصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية والصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونيات وهي جميعا صناعات تجميعية, هذا إلى جانب قطاع الخدمات الحديثة وخاصة معالجة البيانات, وبالتالي فإن اللجوء إلى هذا الأسلوب كإجراء منفصل عن بقية أنشطة الشركات متعددة الجنسيات يكاد يقتصر على البلاد التي تطورت في هذه الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات[2].

من خلال ما تقدم يتضح أن عقود مشروعات تسليم المفتاح وعقود الإدارة والأشكال المختلفة للمشاركة واتفاقيات التراخيص, قد أصبحت البدائل الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن الأدوات الرئيسية للاحتفاظ بمصالح الشركات متعددة الجنسيات لا في بلدان العالم العربي فحسب بل في مختلف بلدان العالم الثالث.

---

[1]- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:صلاح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007)، ص ص:118- 119

[2]- عناد مجذاب بدر, حسين محي الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 390.

إن طبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان النامية والعربية علي وجه الخصوص تعكس نتيجة أساسية وهي تكريس التبعية الاقتصادية، أي تبعية هذه البلدان لمنظومة العالم الرأسمالي وتنجم عن ذالك العديد من الآثار الغير مباشرة تتمثل في انكشاف اقتصاديات البلدان النامية وقلق موازين مدفوعاتها وتشوه هياكلها الاقتصادية مما يؤدي إلي اضطرار هذه البلدان للسير في فلك الاقتصاديات النامية.

ويعكس مؤشر درجة التغلغل التجاري(الذي يقيس مجموع الصادرات والواردات إلي إجمالي الناتج المحلي) درجة الانكشاف الاقتصادي لذالك البلد حيث أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل علي الانكشاف وبالتالي تكريس للتبعية، هذا ما يخص البلدان النامية فقط إذ أن ارتفاع هذه النسبة لا يعد انكشافا اقتصاديا في البلدان المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

ويشير الجدول رقم(29) إلى انكشاف اقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت نسبة التغلغل فيها إلى درجات كبيرة، إذ وصل المؤشر إلى أعلى درجاته في البحرين مسجلا نسبة 130.8%، وكانت أدنى درجات المؤشر قد سجلت في الكويت بنسبة73%، وكاستنتاج عام فإن هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لبلدان المجلس،ويعزز هذا الاستنتاج العمود الثاني من الجدول مما يؤكد اعتماد اقتصاديات هذه البلدان علي مواردها في الصادرات، إذ تبلغ أرقاما جد مرتفعة في بلدان مثل الأمارات والبحرين، وتشكل تقريبا نصف نسبة الناتج المحلي الإجمالي في السعودية وعمان.

الجدول رقم(29): مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في التجارة السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك لسنة 2006*(مليون دولار).

البلد	الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية)	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	مجموع الصادرات والواردات السلعية	نسبة مجموع الصادرات والواردات السلعية إلي الناتج المحلي الإجمالي(%)
الإمارات	164865	134995	68875	203870	%123.7
البحرين	15789	11703	8944	20647	%130.8
السعودية	346974	209771	66241	276012	%80
سلطنة عمان	35656	21202	10834	32036	%90
قطر	52722	26981	12500	39481	%75
الكويت	101904	58633	15951	74584	%73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،التقرير الإحصائي السنوي2007، ص ص:139-141.

***بيانات تقديرية حسب المصدر.**

وكما أتضح أن التبعية التي لامناص منها في أي بلد عربي هي التبعية التكنولوجية التي ألمت بالبلدان العربية الغنية منها، فالتفوق التكنولوجي للعالم الغربي هو الذي أدي إلي تحول سوق النفط من سوق المنتجين إلي سوق مستهلكين.

إن تفاقم تطور الشركات متعددة الجنسيات وامتداد انتشارها الأخطبوطي في كل المجالات والاتجاهات في ظل معطيات التدهور للتأخر الصناعي التقني في البلدان العربية لا يلحق التبعية باقتصادياتها فحسب بل يعرضها الي خطر أكبر يتمثل بخطر التهميش ولما لذالك من أثر سلبي يفقدها سيطرتها في بسط نفوذها حتى في تحديد أسعار صادراتها مما يجعل مواردها عرضة لرغبات المشترين، فتبقي حالة القلق واللايقين في اقتصادها الوطني.

إن مجابهة خطر الشركات متعددة الجنسية يعني مجابهة مخاطر العولمة كلها ولايتم ذالك إلا في بذل جهود واسعة لتحقيق تنمية شاملة ومستمرة في كل البلدان العربية وعلي المستوي الوطني.

ولا يمكن لهذه التنمية أن تتم إلا بالاعتماد علي الموارد الوطنية بصورة رئيسية وتنمية هذه الموارد بصفة مستمرة والنظر الي أي موارد أجنبية كمكمل أو إضافة إلي الموارد التي يجري تعبئتها داخليا بما يتيح للبلد أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وكذلك القرار[1].

ويدخل ضمن تعبئة الموارد وتنميتها ضرورة زيادة حجم الادخار المحلي ليكون قادرا علي تمويل الاستثمار الضروري للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عيني يزيد القدرات الإنتاجية في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا فعالا للعنصر البشري.

ويتطلب ذالك أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتقانة لكي تتمكن البلدان العربية من المشاركة في تحقيق التقدم العلمي والتقني ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ.

لم تفرض منظمة التجارة العالمية في شروطها لاكتساب عضويتها شرط هيمنة القطاع الخاص في البلد المنتمي اعتباطا، ذالك لأن التعامل معه أسهل ويمكن التأثير عليه وجره إلي أهداف ومخططات الشركات متعددة الجنسيات من خلال توافق رغبات الاثنين في تحقيق الربح السريع والمضمون ودوام النمو المضطرد والتوسع والانتشار، وعليه لابد للبلدان العربية من قطاع عام كبير يستطيع الوقوف أمام هيمنة الشركات متعددة الجنسيات يتصف بالفاعلية وينشط في المجالات التي يخشى القطاع الخاص من الخوض فيها أو تحمل مخاطرها لارتفاع تكاليفها أو غير ذالك، معتمدا أسلوب الكفاءة وواضعا إياها كدليل عمل له مع ضرورة تحرره من سيطرة البيروقراطية من خلال إتباعه لنظم الإدارة الحديثة في ربط الكفاءة بالعائد في بيئة اقتصادية عادلة مع نشاط القطاع الخاص، علي أن يكون ذالك مدعوما بوجود حكومة وطنية تضع هذا التوجه كهدف أساسي لها مستفيدة من أساليب التخطيط والإدارة للموارد وللعاملين ولكل أجهزتها التنفيذية.

تتوافر إمكانيات مالية عالية في بعض البلدان العربية وهناك كفاءات علمية وفنية ذات مستوي ماهر في بلدان أخري، يمكن تحديد هذه الموارد المالية والبشرية عن طريق إقامة

[1]- العاني أسامة عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص147.

المشروعات العربية المشتركة، إلا أن تجربة هذه المشروعات مليئة بالسلبيات وبالنتائج المخيبة للآمال.

إن من ابرز نقاط ضعف المشاريع والشركات العربية المشتركة هي نظرة البلدان الأقل ثراء إلي البلدان الثرية كمجرد مصدر تمويل أو مجرد مستخدم لعمالة خارجية، لذا فإن المناخ الملائم للنهوض بالتنمية التقنية المتكاملة تقع مسؤوليته أساسا علي البلدان التي تمتلك مهارات إدارية أفضل وكذالك تملك تراكما معرفيا وتقنيا أوسع يمكنها من دراسة وطرح مشاريع عربية تزيد الترابط الإنتاجي بين البلدان العربية وتوطن الإنتاج في الأماكن والأقاليم الأكثر ملائمة للنشاط في إطار يبعد عن أي نظرة قطرية.

إن من شأن مثل هذه المشاريع الحد من الحاجة إلي التمويل الخارجي وكذلك تعزيز عملية البحث والتطوير الوطنية التي تخلق القاعدة الصناعية المتطورة التي تتمكن من كسر طوق التبعية وتقف ضد محاولات التهميش.

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية

لقد بدأت الأزمة المالية العالمية في البلدان المتقدمة لتنتشر بعد ذلك وبسرعة نحو باقي بلدان العالم متحولة إلى كساد اقتصادي عالمي[1]، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2 % عام 2007 إلى 3.4 % عام 2008 ليصل إلى 0.5% عام 2009، وفي البلدان العربية بصفة عامة يتوقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ينخفض معدل النمو من 5.6 % عام 2008 إلى3.9% عام 2009، ومع ذلك تظل المنطقة العربية الأقل تأثرا نسبيا بهذه الأزمة، ويعزى ذلك إلى درجة اندماج الدول العربية في الأسواق العالمية من جهة، وإلى العوائد النفطية ومواصلة برامج الإنفاق الحكومي والمشاريع الاستثمارية في معظم الدول العربية من جهة أخرى.

ونتيجة لما تتمتع به الاقتصاديات الخليجية من انفتاح على الاقتصاد العالمي وانضمام دول المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة باستثناء المملكة العربية السعودية التي تتفاوض حالياً مع المنظمة للاتفاق على شروط الانضمام وتحمل صفة مراقب فيها[2] - حيث أصبحت اغلب الأسواق والقطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة الداخلية والخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر- فإن هناك الكثير من العوامل الخارجية النقدية والمالية مثل أسعار الفائدة الأجنبية وتقلبات أسعار صرف العملات والتضخم العالمي وتقلبات أسعار البترول*، تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار في

---

[1] - بن يوسف محمد ، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، من على الموقع الالكتروني:
www.iktissad.com/files/events/aef/17/ aef09. binyoussef.pdf، تاريخ الإطلاع:2009/08/03.

[2]- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية،مرجع سبق ذكره، ص130.

*ذلك أن الركود العالمي سوف ينعكس سلبا على السوق البترولية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض أسعاره، مما ينعكس على اقتصاديات دول المجلس، والتي يشكل قطاع النفط فيها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

البلدان الخليجية[1]، وسيتجسد هذا التأثير على الاقتصاديات الخليجية من خلال أربع قنوات رئيسية هي: 1- تراجع الصادرات جراء انخفاض الطلب العالمي على النفط،2- انخفاض الأسواق المالية،3- تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر،4- الحصول على التمويل وتكاليفه.

أولا: أسباب الأزمة المالية العالمية

مازالت الأزمة المالية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء! وتحولت الأزمة ، والتي بدأت ملامحها تتضح في صيف 2007 كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة مالية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل، ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك وبيوت المال العتيدة التي كانت مثالا للانضباط المالي والصمود في السابق، وانخفضت البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بمعدلات غير مسبوقة منذ أيام الكساد العالمي الكبير، وانكشفت بعض البنوك الأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس.

وتكمن خطورة هذه الأزمة في كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموا محركا لنمو الاقتصاد العالمي، وحيث تحتل السوق الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية الأخرى في العالم هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل مالايقل عن 60% من السيولة العالمية، ويمكن إجمال أهم أسباب هذه الأزمة في الآتي:

1- أسعار الفائدة: حيث أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد،مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى ومن ثَمَّ أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا... إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم[2].

2- التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي: وهنا يرى الدكتور حازم الببلاوي أن أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تعود إلى التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي. حيث تسبب ذلك بالتحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية، وهو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والإفلاس في ظل هذه الأزمة المتفاقمة[3].

---

[1]- البسام خالد عبد الرحمن ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية،قطاع التقنية والمعلومات،نوفمبر 2008، ص5.

[2] - العلي صالح ،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي أقامته وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هـ - الموافق لـ1 – 2 /2009/6م، من على الموقع الالكتروني:
www.Syrianawkkaf.org/articles/file/alslam/ 3-2 doc ، تاريخ الإطلاع:2009/08/08.

[3] - التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان، 2008/11/08، من على الموقع الالكتروني: www.mesc.com.jo/mesc/mesc-12-15html ، تاريخ الإطلاع: 2009/08/25.

إن التوسع في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات العاملة في مجال الرهن العقاري، وعدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بمبادرات الاستحواذ، وعجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي وعدت بها ساعد على تداعيات البورصات ومؤشراتها في العالم،وقد لاحظنا أن المصارف قامت بإعطاء قروض الرهن العقاري، ثم قامت بإصدار سندات وبيعها في الأسواق المالية لعدد من المصارف والمؤسسات والشركات والأفراد بمختلف أنحاء العالم ، ثم قامت هذه المصارف والشركات بإعادة بيعها أيضاً، ومن المعلوم أن سوق السندات بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم في لحظات، كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات لذلك فإن الديون واستثمارها تعتبر هي السبب الحقيقي وراء تدويل الأزمة، ففي الأزمة الأخيرة انخفضت قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70% الأمر الذي حرض على التهاوي المفاجئ الذي شهدناه في أسواق الأسهم، إنه من المذهل معرفة حجم تداول السندات يومياً في العالم، فحجم تجارة السندات أصبح يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات بمراحل حيث يبلغ حجم التعامل في السندات في الأسواق المالية العالمية ما يزيد على ألف مليار دولار يومياً بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار في العام الكامل فقط، لقد بلغ حجم سندات الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستي فريدي ماك* وفاني ماي**وحدهما ما قيمته5 تريليونات دولار وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة[1].

3- تداول الرهن: إن أساس الرهن وثيقة تضمن لصاحبها الدائن المرتهن الحصول على حقه إذا تعذر عليه حصوله من المدين الراهن، عند حلول أجل الدين، عن طريق بيعه. ولما خرج الرهن عن هدفه، وأصبح وسيلة للربح بدلا من كونه وثيقة ضمان، فبدأت المؤسسات والشركات والمصارف بالحصول على مزيد من القروض، وسندات الديون بفضل تداول الرهون ببيعها، وشرائها، والاقتراض عليها، وهذا الأمر أدى إلى التوسع بالديون وبيعها، وزيادة حجم سوق التوريق في العالم، حيث بلغ 500بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل.

4- طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي: من المعلوم أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة ؛ كالحرية الاقتصادية المطلقة، وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق؛ بالإنتاج، والاستهلاك، والتداول، والاستثمار، والملكية، والمعاملات المالية المطلقة، غير المنضبطة،والإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي،كل هذه العوامل أدت إلى نشوء هذه الأزمة، ومن نتائج هذه الحرية المطلقة في التعاملات المالية أيضاً، ماتعج به الأسواق المالية من أنواع المعاملات المشبوهة التي كان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق

---

* فريدي ماك: مؤسسة رهن المنازل العقارية الفدرالية، وهي واحدة من أكبر مؤسسات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

** فاي ماي: واسمها الرسمي مجموعة الفدرالية الوطنية للرهن العقاري، وهي واحدة من اكبر مؤسسات الرهن العقاري العاملة في السوق الثانوية للرهن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسيطر هذه الشركة مع فريدي ماك على ما يقارب 50% من سوق الرهن العقاري الأمريكي، وفي 07 سبتمبر 2008 وضعت الحكومة الأمريكية الشركة تحت الحماية مع شركة فريدي ماك بسبب أزمة الرهن العقاري.

[1]- العلي صالح ،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

المالية العالمية, من أمثلة؛ عقود المستقبليات، والمشتقات، والخيارات، والبيع بالهامش، والبيع القصير.....الخ.

إن الأسباب الجوهرية للأزمة المالية والاقتصادية الحالية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وفي مشاكله البنيوية، وفي هذا الإطار يرى الدكتور حازم الببلاوي أن الأزمة أزمة أخلاقية، واجتماعية، وسياسية في آن واحد، وأن العالم لا زال يغرق فيها،فالنظام الرأسمالي يمتص دماء البشرية،حيث يسلب العامل توفيراته التي يمكن أن تضمن مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، ومكان عمله وكرامته[1].

ثانيا: الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات دول المجلس

إن تداعيات الأزمة المالية العالمية لا يمكن حصرها في جوانب معينة بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد الإقليمي والعالمي، والتساؤل الأكبر سيتركز على ضوء هذه الأزمة حول مدى ملائمة النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحرلا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الأسواق؟، وهل أن مثل هذا التدخل هو مجرد إجراءات مؤقتة أم أن الأمر يمثل اختلالات هيكلية تحتاج إلى تصويب ومراجعة جادة؟، وماذا عن المؤسسات الدولية التي خلقت أصلاً للعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي مثل صندوق النقد الدولي؟ هل سيقتصر دوره على معالجة الأزمات المالية فقط في الدول النامية والفقيرة أم أنه سوف يسمح له بمعالجة الأزمات حتى وإن نشأت في الدول المتقدمة طالما أن تأثيراتها تطال الدول الأخرى؟

ودول مجلس التعاون الخليجي ليست بمنأى عن تأثيرات وانعكاسات هذه الأزمة شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم ، فهذه الدول لا تُعتبر بتاتاً منيعة على الأزمة، فتأثير الانكماش الاقتصادي العالمي بدأ ينعكس على اقتصاديات المنطقة من خلال تراجع مستويات النمو الاقتصادي وتزايد تسريح العمال، وقد تضرّرت قطاعات السياحة والفنادق وقطاعات النمو الأساسية في الإمارات العربية المتحدة وخاصة في إمارة دبي أي قطاعات البناء والعقارات والمال بشكل كبير نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي، ورغم ذلك تستفيد دول المجلس من مجموعة من الخصائص التي قد تساعد في حمايتها من الأزمة السائدة في الاقتصاديات المتطورة[2] مثل فائض السيولة الكبير الناتج من سنوات اتسمت بارتفاع أسعار النفط ،حيث قدرت قيمة صناديق الثروات السيادية الخليجية ب 1.5 تريليون دولار أمريكي في صيف 2008.

ويمكننا تحديد بعض جوانب تأثير هذه الأزمة على اقتصاديات دول المجلس على سبيل المثال لا الحصر من خلال مايلي:

---

[1]- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره.

[2]- برينت كريستينا وآخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات استخدام الحماية الاجتماعية ،منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل 2009، ص5.

1- الطلب على النفط ومستوى أسعاره:يعتبر النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس ، حيث يغطي 95% من إيراداتها ، ويمثل حوالي 99% من صادراتها[1]، وشاهدنا أن الأزمة أدت إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 60 %،هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط، ويعتبر هذا التأثير هو الأبرز للأزمة على الاقتصاديات الخليجية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي مصدر الدخل في دول الخليج مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك.

2- الحصول على التمويل وتكاليفه: إن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير نتيجة لهذه الأزمة،حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل، كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

3- الاستثمارات الأجنبية: رغم الاهتمام المتزايد للدول العربية بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها مازالت تعاني من تدني حجم تدفقها إليها مقارنة ببقية الدول النامية[2]، فمثلا لم تتجاوز حصة الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم 3% في أحسن الأحوال طيلة العشرية السابقة (1995-2005)، ومن المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية على أثر هذه الأزمة.

4- التجارة الخارجية: من المتوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة ، ومن الواضح أن الأزمة المالية العالمية وما ارتبط بها من كساد في أسواق الدول الرأسمالية الكبرى سوف ينعكس بشكل أساسي في انخفاض وارداتها من البلدان النامية والعربية وخاصة الخليجية منها، ويزيد من حرج موقف دول المجلس اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية، وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انكشاف* الاقتصاديات الخليجية على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلى بالاقتصاديات الخليجية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى.

5- الأسواق المالية: تعتبر أكثر المتأثرين جراء هذه الأزمة ،وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل، وقد تطابق الانخفاض في الأسواق المالية العربية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى[3]، ففي أسواق دول مجلس

---

[1]- المراكبي،السيد عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي:الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي،مرجع سبق ذكره ،ص50.

[2]- الجوزي جميلة ، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،العدد 17، المجلد 1- 2008 ، ص138.

* يعكس مؤشر درجة التغلغل التجاري(الذي يقيس مجموع الصادرات والواردات إلي إجمالي الناتج المحلي) درجة الانكشاف الاقتصادي لذالك البلد حيث أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل علي الانكشاف وبالتالي تكريس للتبعية، هذا ما يخص البلدان النامية فقط إذ أن ارتفاع هذه النسبة لا يعد انكشافا اقتصاديا في البلدان المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

التعاون الخليجي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلي من التراجع في الأسواق الغربية، ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق للاستثمارات الأجنبية ، بل أيضا بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها، وحتى في ظل غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدرا من المحاكاة بين سلوك المستثمر في البلدان العربية وخاصة الخليجية منها ونظرائهم في البلدان الغربية، فإذا انهارت بورصة نيويورك مثلا تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته.

ثالثا: الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الخليجية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية

لقد واجهت دول المجلس آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها، وبذلت في سبيل ذلك جهدا لبث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعديلات في عمل البورصات أو تعديل في بعض برامج التنمية الاقتصادية، وسنتعرض فيما يلي لأهم الإجراءات التي اتخذنها دول المجلس منفردة:

● دولة الإمارات العربية المتحدة: قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم(13.61 مليار دولار أمريكي)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير[1].

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

● دولة الكويت:عرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية

---

[3]- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009، ص162.

[1]- زيدان محمد أحمد ، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان يومي: 13 و 14 آذار 2009، من على الموقع الالكتروني: www.jinan.edu.lb/articles/conf/mony/4/ Dr-zidane.pdf، تاريخ الإطلاع:2009/08/06

من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

● دولة قطر: اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 % و 20 % من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية، واتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس الوزراء القطري وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية ونائب محافظ البنك المركزي.

● المملكة العربية السعودية: أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53.1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75 % من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

● مملكة البحرين:أعلن محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع ،خاصة وأن كل البنوك البحرينية تستثمر في أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المشتقة شأنها شأن البنوك الإسلامية ،وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية ، وحتى وان تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة[1].

● سلطنة عمان: قال الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني إن القطاع المصرفي داخل السلطنة لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية بسبب الرقابة الحازمة على البنوك، مشيرا إلى أن بلاده مستعدة لمواجهة أي ضعف في المحفظة المالية.

ولقد تجسدت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة المالية العالمية في نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 ، حيث كانت الأزمة حاضرة بقوة في هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها،فإعلان الكويت أكد على مايلي[2] :

1- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.

2- ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

3- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.

5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

---

[1]- كورتل فريد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، من على الموقع الالكتروني:www.jinan.edu.lb /conf/mony/1/kourtel.pdf، تاريخ الإطلاع: 2009/08/02.

[2]- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص196.

6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.
7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

ويبقى القول إن الأزمة المالية العالمية ترسم بدون شك صورة جديدة للاقتصاد العالمي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في صياغة أي سياسية اقتصادية جديدة. كما أن وقع الأزمة على المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة يستدعي اتخاذ الاحتياطيات المطلوبة للحد من تأثيراتها.

المبحث الثالث: واقع وآفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو عام 1981 في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس عام 1982، حيث تم البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق ما ورد بها من أحكام ونصوص اعتباراً من الأول من مارس 1983، وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس والتي تم بموجبها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وفق شروط معينة.

وفي الفاتح يناير من عام 2003 حقق دول المجلس انجازا هاما بتطبيقها للإتحاد الجمركي، حيث يمثل الاتحاد الجمركي المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي، وقد قطعت شوطا في طريق تنفيذ المرحلة الثالثة وهي إقامة السوق الخليجية المشتركة في عام 2007، وهذه الدول الآن على أعتاب مرحلة التكامل النقدي بينها.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية

تمر اقتصاديات دول مجلس التعاون بفترة تكيف وتغيرات هيكلية لم يسبق لدول المنطقة أن شهدتها من قبل، وتتصف برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها بأنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتمشى مع الظروف الاقتصادية العالمية منذ اتجاه أسعار البترول في أوائل الثمانينات إلى الانخفاض بشكل ملحوظ انعكس في تدني العائدات النفطية من حيث السعر والقيمة الحقيقية ، الأمر الذي حدا بهذه الدول نحو ترشيد الإنفاق والسحب من الاحتياطيات الدولية والاعتماد على الدين العام الداخلي في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإعادة النظر في البرامج الاستثمارية الطموحة المتعلقة ببعض المشروعات الإنمائية مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل معدل الطلب على

مشروعات هياكل البنية الأساسية وتطوير المرافق والمشروعات العامة ، وعدم اتخاذ إجراءات فعالة في إحلال العمالة الوطنية لضعف السياسات التدريبية[1].

وإذا كانت دول المجلس قد درجت خلال فترة السبعينات والثمانينات على المحافظة على سياسات يكون للقطاع العام فيها دور نشط سواء في ملكية وسائل الإنتاج أو في توفير السلع والخدمات بأسعار مدعومة ، وتميزت تلك الفترة بعدم وجود عجوزات مالية كبيرة تلزم اعتماد أسلوب ترشيد الإنفاق تبعا للأولويات ، كما ظلت الحكومات الخليجية محافظة على وضعها كأكبر جهة موظفة لليد العاملة خاصة الوطنية منها ، كما كان القطاع العام أكبر مستهلك للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي ، فإن السنوات القليلة الماضية التي شهدت تراجع إيرادات البترول قد شهدت أيضا محاولة دول المنطقة أن تحافظ على معدلات الإنفاق الحكومي عند مستوياتها السابقة ، الأمر الذي ترتب عليه أن سجلت هذه الدول عجزًا متواصلا في الموازنات العامة ، حيث بلغ متوسط نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي الستة خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1994 أكثر من 10 % سنويا، ومن أجل مواجهة الاختلالات المالية ، بدأت حكومات المنطقة في البحث عن الوسائل الكفيلة بتعزيز الإيرادات غير النفطية ، وتقليص الإنفاق العام من خلال تخفيض تكاليف عقود الإنشاءات وتجميد التوظيف والاستخدام في القطاعات الحكومية ، وتقليص الدعم والحد من الإنفاق على المشاريع الجديدة ، وبالتالي أمكن تخفيض الإنفاق العام الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 86 مليار دولار في عام 1992 إلى 73 مليار دولار في عام 1995، ووصل في عام1996 إلى نحو 69 مليار دولار[2].

وقد اهتمت دول المجلس بتحرير التجارة الخارجية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي بهدف تنمية صادراتها واستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير وتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وتحديد أسعار واقعية للصادرات والواردات والمنتجات المحلية تساعد على معرفة حقيقة الأداء الاقتصادي والهياكل السعرية، كما اتجهت إلى إصلاح أنظمتها الضريبية و تطويرها[3].

وتأخذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمفهوم الواسع لعملية الخوصصة والذي يشمل تحويل التمويل والإدارة والإنتاج والملكية إلى القطاع الخاص وذلك ضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشكل أحد مكونات الإصلاح الاقتصادي وتستهدف الاعتماد على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها على كافة المواطنين.

وتتضمن صور الخوصصة التي تأخذ بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأشكال التالية[4]:

---

[1]- كامل عمر عبدالله ، برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية(الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية)،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،25-26 مايو1997، ص4.

[2]- كامل عمر عبدالله ، المرجع السابق نفسه، ص5.

[3]- عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة – دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج- (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1998)، ص ص: 166-167.

[4]- أبوعامرية فالح، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،(عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص179.

- نقل الملكية العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.
- إسناد عملية إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.
- نقل عملية الإنتاج إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على مسؤولية الدولة في توفير السلع والخدمات.
- إزالة كافة القيود التي تعوق المساهمة الإيجابية والفعالة للقطاع الخاص في كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

وإذا كان لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها دول مجلس التعاون الكثير من الايجابيات ترتكز أهمها في تصويب أوضاع الميزانية ، وتشجيع القطاع الخاص، وتدفق الاستثمارات الأجنبية،وتقليص العجز المالي ، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، وتخفيض معدل التضخم ، إلا أن سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي قد ينجم عنها آثار انكماشية ، وتخفيض في الدخول الحقيقية ، ومستويات الاستهلاك في ظل إجراءات تخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية ، كما تتضمن خفضا عاما في مستوى الإنفاق على قطاعات هامة كالصحة والتعليم ، وفرض زيادات على رسوم الخدمات الحكومية ، وتحميل أعباء ضريبية جديدة خاصة على محدودي الدخل، وفقدان بعض العاملين لوظائفهم في ظل تبني سياسة الخصخصة[1] وبالتالي تزايد معدل البطالة.

وفيما يلي أهم الآثار الناجمة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2]:

1.تفاقم مشكلة البطالة: تشير الإحصاءات إلى أن عدد الشباب من سكان دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 50 % (وهذه الفئة العمرية هي التي يخشى منها إن لم تجد العمل المناسب أن تسبب القلاقل الأمنية والاجتماعية)، وقد ظهرت مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا المملكة العربية السعودية بأنواعها الصريحة والمقنعة ، بل إن هناك بطالة مستوردة ، وان كانت لا توجد إحصاءات دقيقة عنها .

2.سوء توزيع الدخل: في دول المجلس وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة إلا أن تشوه هيكل التوزيع يظهر من خلال الأرقام المنشورة عن الأموال السائلة في البنوك الأوربية والتي تتجاوز 800 بليون دولار يخص دول مجلس التعاون الخليجي منها نصيب الأسد ،وتطالعنا بعض التقارير في إحدى الدول الخليجية أن حوالي 70% من العاملين رواتبهم تقل عن 840 دولار ، وإن كان هناك عوامل أخرى منها أن بعض أنشطة القطاع الخاص لا يتم تسجيلها في مكاتب التأمينات الاجتماعية ، الأمر الذي قد يضاعف من هذا الرقم ، وبالتالي إن هذا الرقم لا يعدو أن يكون مؤشرًا عامًا لتوزيع الدخل لغالبية السكان.

3. تدني نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات اجتماعية: ففي دول مجلس التعاون الخليجي مازالت هناك أحياء بالمدن لا يوجد بها شبكة للصرف الصحي ناهيك عن المناطق الريفية.

---

[1]- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: العشماوي شكري رجب، الخصخصة ،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007)، ص ص: 79-111.

[2]- كامل عمر عبدالله ،مرجع سبق ذكره، ص ص18-21.

أما بالنسبة للمياه فتتكلف هذه دول المجلس مبالغ باهظة في تحلية مياه البحر ولم يتوافق مع ذلك وجود برامج ثقافية تشير إلى أهمية المياه وتكلفتها الأمر الذي ينعكس في سلوك المواطنين تجاه هذا المورد الهام.
إن المشاكل التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية غير مستعصية، حيث نجحت هذه الدول في إرساء مبادئ الحرية الاقتصادية،وإتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ أوائل السبعينات مما أدى إلى قيام قطاع خاص نشط وإن كان دوره مازال محدودًا خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية وإنتاج الطاقة واستغلال الثروات الوطنية والصناعات الاستهلاكية للسلع الأساسية للمواطنين ، كما تراجعت معدلات التضخم إلى أقل من 2% خلال السنوات الماضية ، إلا أن اتجاه القطاع الخاص للصناعات الاستهلاكية والبديلة للواردات مازالت الصفة الغالبة للصناعة الخليجية عدا بعض الصناعات البتروكيماوية الأساسية.

المطلب الثاني: الاتحاد الجمركي

بعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 لتواكب التطور الشامل للعمل الخليجي ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية،وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً جديدة ومطورة للعمل المشترك من أهمها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وغيرها.
وهكذا قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرون في مسقط 2001 البدء بالاتحاد الجمركي اعتباراً من شهر يناير 2003، وبذلك دخلت هذه الدول مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي مكونة كتلة اقتصادية ضخمة وصل ناتجها المحلي الإجمالي عام 2005 إلى 609.491 مليار دولار، وقد قامت دول المجلس وبناءا على هذا الاتحاد بوضع سياسة موحدة لحماية الإنتاج الوطني والتنسيق في المواقف التفاوضية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية[1].
ومن شان إقامة الاتحاد الجمركي إعطاء دول المجلس دفعة قوية نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي والإسراع بتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بما يسهم في تنويع وتحفيز اقتصادياتها دونما اعتماد مفرط على العوائد النفطية، ويرتبط دافع آخر من دوافع إقامة الاتحاد الجمركي بالجماعة الأوربية،ذلك أنه في إطار سياساتها الرامية إلى تشجيع قيام تكتلات تجارية إقليمية في البلدان النامية،حثت الجماعة الأوربية دول المجلس على اعتماد تعريفة خارجية موحدة ورهنت إبرام اتفاقية تجارية شاملة معها باتخاذ ذلك الإجراء[2].

أولا- أسس الاتحاد الجمركي لدول المجلس :

[1]- علي عبد المنعم السيد، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]- روبرت إ. الوني، «التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الخليجي»، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، المجلد 25- 2004، ص ص: 17-18.

يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية[1] :

1- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بواقع 5٪ على جميع السلع الأجنبية المستوردة من الخارج، ما عدا الفئات التالية:

- إعفاء (417) سلعة من الرسوم الجمركية، وغالبيتها من السلع التالية:
  - الحيوانات الحية واللحوم الطازجة والمبردة والأسماك .
  - الخضروات والفواكه الطازجة والحبوب .
  - الأدوية ومعظم المستلزمات الطبية .
  - الكتب والصحف والمجلات .
  - السفن والطائرات التجارية .
- فرض رسوم جمركية بواقع 100٪ على التبغ ومشتقاته، مع الأخذ بالحد الأدنى للاستيفاء، حسب العدد والوزن والنوع .
- إعفاء مدخلات الصناعة بدول المجلس (المستلزمات الداخلة في الإنتاج) من الرسوم الجمركية.
- الإعفاءات من الرسوم الجمركية الواردة في نظام "قانون" الجمارك الموحد لدول المجلس (الإعفاءات الدبلوماسية، الأمتعة الشخصية، مستلزمات الجمعيات الخيرية)
- رسوم الحماية الجمركية المفروضة في بعض الدول الأعضاء على بعض المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات تنتهي في نهاية عام 2005.

2- السلع المنتجة في أي من دول الاتحاد الجمركي لدول المجلس، تعامل معاملة المنتجات الوطنية ويسمح لها بالتنقل بكامل حريتها بين الدول الأعضاء بموجب الفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الجمركي الموحد للإغراض الجمركية و الإحصائية،وتم إلغاء إجراءات التأهيل لمنتجات المصانع الوطنية التي كان معمولاً بها قبل قيام الاتحاد الجمركي، مع ملاحظة ضرورة اصطحاب شهادة منشأ فقط للمنتجات التي يتعذر طبقاً لطبيعتها – تثبيت دلالة المنشأ واسم المنتج عليها بطريقة غير قابلة للنزع وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من قيام الاتحاد الجمركي (المرحلة الانتقالية) والتي تنتهي بنهاية عام 2005 كحد أقصى، أما السلع الوطنية المثبت عليها دلالة المنشأ واسم المنتج بطريقة غير قابلة للنزع، فيكتفى فقط بالفواتير المحلية والبيان الجمركي الموحد للأغراض الجمركية والإحصائية الخاص بها لغرض انتقالها بين دول المجلس دون اشتراط اصطحابها بشهادة منشأ .

3- نظام "قانون" جمركي موحد، ولوائح وأنظمة متماثلة، وتوحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس .

4– نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة :

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مطبوعة)، 1424و-2003 م، ص1.

يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي بدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو، ويقوم بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وتتحرك السلعة الأجنبية بعد استكمال إجراءاتها الجمركية في نقطة الدخول الأولى بحرية داخل دول المجلس ، وسيكون دور المراكز الجمركية البينية (بين دول المجلس) عند انتقال السلع إلى دولة عضو أخرى، خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات تنتهي في نهاية عام 2005 كحد أقصى، الإطلاع على نسخة البيان الجمركي الموحد (بيان الاستيراد) المتضمن الإجراءات الجمركية التي تمت عليها في مركز الدخول الأول وذلك بهدف رصد الرسوم الجمركية الخاصة بها والمعلومات الإحصائية لتحديد حصة دولة المقصد النهائي من رسومها الجمركية. أما البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح باستيرادها في الدول الأعضاء الأخرى، فيكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها. وتعامل البضائع الأجنبية المستوردة من المناطق الحرة داخل دول المجلس معاملة السلع المستوردة من خارج دول المجلس وتستوفى عليها الرسوم الجمركية حال خروجها من المناطق الحرة .

5 – يتم انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بالاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة.

ثانيا- الفترة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي (2003-2007)

تسمح الفترة الانتقالية (2003 - 2007) للدول الأعضاء بالتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي في النواحي التالية[1]:

- استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية.
- استيراد المواد الغذائية.
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع.
- استمرار حماية الوكيل المحلي.
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس.

وتحدد وثيقة "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي" التي أقرها المجلس الأعلى الأحكام الخاصة بالفترة الانتقالية، وبنهاية تلك الفترة فمن المقرر أن يكون تطبيق الاتحاد الجمركي كاملاً على جميع السلع، ويصبح مجلس التعاون منطقة جمركية واحدة.

ثالثا:الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون

في الأول من يناير 2002، تم تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس، وفي الأول من يناير 2003 ،حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاماً، مركز المعلومات، مايو2006، ص54.

الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من الأول من شهر يناير 2003، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام (القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية . وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس، وبموجب ذلك، تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة.

وفي إطار متابعة تنفيذ متطلبات تطبيق الاتحاد الجمركي، قام فريق من الأمانة العامة والدول الأعضاء بزيارة لبعض المنافذ الجمركية بدول المجلس خلال شهري سبتمبر 2003 ويناير 2005، وذلك للتأكد من تطبيقها لمتطلبات الاتحاد الجمركي، وتم تبادل موظفين من إدارات الجمارك بدول المجلس للعمل في المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء خلال شهر مايو 2004، بهدف تبادل الخبرات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء.

وضمن الجهود التي تبذل لمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، قرر وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس مجموعة من الإجراءات من أهمها ما يلي[1]:

- تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بنسخ من التعليمات التي تقوم بإصدارها للإدارات أو المراكز (المنافذ) الجمركية لديها لتنفيذ القرارات ذات الصلة بمتطلبات الاتحاد الجمركي، لتقوم الأمانة العامة بتعميمها على بقية الدول الأعضاء.
- تكليف لجنة الاتحاد الجمركي بسرعة الانتهاء من دراسة المواضيع المرتبطة بإقامة الاتحاد الجمركي، ووضع جدول زمني للانتهاء من جميع المعوقات والصعوبات التي تعترض سير الاتحاد الجمركي.
- عدم مطالبة سلطات الجمارك بدول المجلس المنتجات الوطنية بشروط أكثر من تلك التي تطالب بها مثيلاتها من المنتجات الأجنبية الأخرى، من حيث شكل ونوع هيئة دلالة المنشأ.
- زيادة ساعات العمل في المراكز البينية بين الدول الأعضاء وذلك لتسهيل حركة انسياب السلع بين الدول الأعضاء وتشجيع التبادل التجاري بينها . وقد قامت إدارات الجمارك بالدول الأعضاء بإصدار تعليماتها للمنافذ الجمركية البينية بزيادة ساعات العمل فيها.

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، مركز المعلومات، الطبعة الرابعة، 2009، ص ص:72-73.

- عدم ضرورة مطالبة إرساليات المنتجات الوطنية بالترخيص الصناعي للإرسالية الأولى من إنتاج المصنع، وفي حالة الشك في منشأ البضاعة الوطنية، تربط رسومها الجمركية بالتأمين لحين إثبات منشأها.
- التأكيد على أن تحمل المنتجات الوطنية دلالة منشأ واحدة، وفي حالة وجود دلالتي منشأ (وطنية وأجنبية) على السلعة الواحدة تفرض عليها رسوم جمركية.
- الالتزام الكامل بقرار المجلس الأعلى في دورتيه الثانية والعشرين (ديسمبر 2001) والثالثة والعشرين (ديسمبر 2002) والذي حدد بموجبه التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، وعدم إعفاء أي دولة عضو لأي سلعة متفق على فرض رسوم جمركية عليها إلا بعد الاتفاق عليها في إطار المجلس.
- في حالة رغبة أي من الدول الأعضاء إعفاء أي سلعة لأسباب طارئة مستقبلاً، تدعو لاجتماع طارئ للجنة الاتحاد الجمركي لمناقشة الموضوع ورفع التوصية المناسبة لوزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس.
- استكمال إقامة مركز المعلومات الجمركي لدول مجلس التعاون الذي قرر المجلس الأعلى إقامته في مقر الأمانة العامة، لربط أجهزة الجمارك في الدول الأعضاء وتسهيل حركة التبادل التجاري وتوفير المعلومات المتعلقة بها.
- صدور الطبعة الثانية من القانون الجمركي الموحد لدول المجلس والذي يتضمن الآلية الجديدة لاحتساب القيمة للأغراض الجمركية وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي بدأ تطبيقها في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس في مطلع عام 2008.

رابعا:الآثار الاقتصادية المتوقعة لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس[1]:

1– تقليل الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع الوطنية والأجنبية بين دول المجلس.
2– زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
3– زيادة المنافسة وارتفاع معدلات الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة نتيجة لتسهيل انسياب التجارة البينية، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلك.
4– خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة .
5– دعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة والحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجال التجارة والاستثمار .

وأخيرا نشير هنا إلى جملة من الخطوات الهامة التي تم العمل بها بالاتحاد الجمركي لدول المجلس:

1– إلغاء شرط الحصول مسبقاً على رخص الاستيراد عند استيراد السلع لأي من دول المجلس التي كان معمولا بها في بعض دول المجلس، بسبب تعارض ذلك مع متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعمل بنقطة الدخول الواحدة .

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مطبوعة)، 1424و-2003 م، ص5.

2- الاتفاق على البيان الجمركي الموحد لأغراض (الاستيراد، التصدير، إعادة التصدير، التصدير المؤقت، الترانزيت، المناطق الحرة، الإحصاء) ويتم العمل به في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس، مع ضرورة توفر المعلومات الرئيسية عن السجل التجاري للمستوردين لدى نقطة الدخول الأولى، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، يكتفى بصورة من السجل التجاري.

3- نظراً لأهمية دور المخلّصين الجمركيين في فسح البضائع في المنافذ الجمركية فقد صدرت موافقة المجلس الأعلى بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أي من الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة نفسها .

4- تم إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية وحماية الوكلاء التجاريين والذي يشترط في بعض دول المجلس أن يتم استيراد السلع الأجنبية بواسطة وكلائها المحليين، وذلك لتعديل وضعه بما يكفل عدم إعاقة انسياب السلع بين دول المجلس في ظل نظام نقطة الدخول الواحدة والعمل بالاتحاد الجمركي .

5- لدعم تطوير العمل الجمركي الموحد فقد اتفقت دول المجلس على إقامة مشروع للربط الآلي الجمركي بين إدارات الجمارك بدول المجلس ومركز تبادل المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، والذي سيقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، وسيوفر المعلومات الإحصائية عن واردات وصادرات دول المجلس فيما بينها ومع العالم الخارجي .

6- تستوفى الرسوم الجمركية على وسائط النقل والمركبات الآلية في الاتحاد الجمركي وتتخذ كامل الإجراءات الجمركية عليها في نقطة الدخول الواحدة ويتم انتقالها بين الدول الأعضاء دون استيفاء رسوم جمركية عليها كغيرها من البضائع الأجنبية الأخرى وتستبدل لوحاتها وفق الآلية المتفق عليها في إطار المجلس .

7- تعتبر دول المجلس في الاتحاد الجمركي مجموعة اقتصادية واحدة، وبناءً عليه، فلا يتم التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع فيما بينها بعد قيام الاتحاد الجمركي، وتتعامل مجتمعة بالترانزيت مع بقية دول العالم وفق الاتفاقيات الدولية النافذة، وينتهي وضع العبور بالنسبة للبضائع الأجنبية الواردة لأي من دول المجلس في أول منفذ جمركي دخلت عن طريقه البضاعة وتستكمل إجراءاتها الجمركية من معاينة وتفتيش واستيفاء الرسوم الجمركية عليها كغيرها من البضائع الأخرى، ويبدأ النقل بالعبور بالنسبة للبضائع الصادرة أو المعاد تصديرها من آخر منفذ جمركي خرجت عن طريقه البضاعة.

المطلب الثالث:مشروع إقامة السوق الخليجية المشتركة

يعود تعبير ومفهوم السوق الخليجية المشتركة إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم إقرارها في قمة مسقط في ديسمبر 2001، حيث ورد التعبير لأول مرة في المادة الثالثة منها، وخلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم تطبيق المساواة في المعاملة – ضمن حدود معينة- بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية

الموحدة لعام 1981، حيث تبنت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال المنهج التدريجي الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة واقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل المشترك[1].

وقد أدركت دول المجلس إن من أهم شروط تحقيق التكامل بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات القادرة على ذلك، وبهدف ترجمة الأهداف المعلنة إلى وقائع ملموسة اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة ، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003، ثم السوق الخليجية المشتركة التي صدر بشأنها إعلان الدوحة في 2007/12/4 في ختام الدورة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون،وتأتي أهمية إقامة مثل هذه السوق من كونها تمثل حجر الزاوية في تحقيق التكامل الاقتصادي[2].

وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال والاستثمار بجميع أنواعه والعمل والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

ويأتي إعلان السوق الخليجية المشتركة استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

أولا: أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن"يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص مايلي[3]:

- التنقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- ممارسة المهن والحرف.
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

---

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، السوق الخليجية المشتركة من الحلم ...إلى الواقع ،2008،ص ص: 19-21.

[2]- علي عبد المنعم السيد، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة، 2009، ص ص: 24-25.

- التملك العقاري.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- تداول و شراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتطبيقا لبرنامج الزمن الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون(ديسمبر 2002) بتحديده نهاية 2007 كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة ، فقد تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار البرنامج الزمني للسوق المشتركة، حيث قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحد يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني و الأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ،ورفع الكفاءة في الإنتاج ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية[1].

ثانيا: آلية تحقيق السوق المشتركة

أقرّ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي[2]:

1- تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.

2- تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

ثالثا: مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة

---

[1]- للمزيد حول السوق الخليجية المشتركة ينظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008، 2009، ص ص:12-13.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص63.

حددت لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي[1]:

1. تقييم خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة ورفع توصياتها وتقاريرها للجنة ووكلاء وزارات المالية تمهيدا لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي.
2. بحث كل ما يتعلق السوق الخليجية المشتركة، خاصة ماورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية.
3. مناقشة آلية تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة.
4. مناقشة حملة التوعية اللازمة للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة والامتيازات التي توفرها للمواطنين والتوصية بما يحقق ذلك.
5. متابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة التي تبحثها اللجان الأخرى وترفع توصياتها بشأنها إلى لجنة الوكلاء تمهيدا لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي.
6. متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.
7. دراسة الصعوبات التي يواجهها تطبيق البرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون في ديسمبر 2002 بمدينة الدوحة القطرية، واقتراح الآليات اللازمة لتجاوز تلك الصعوبات.
8. تحديد الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.
9. متابعة تطبيق قرارات المجلس الأعلى ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.
10. توصية اللجان العاملة في إطار المجلس ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة بالالتزام ببرامج زمنية محددة لتنفيذ متطلبات السوق بحيث تستكمل قبل موعد استكمال السوق بنهاية عام 2007.
11. تحديد أية مجالات أخرى مرتبطة بالسوق الخليجية المشتركة ولم ترد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية.
12. اقتراح الآليات المناسبة لتطبيق السوق الخليجية المشتركة بما يحقق استكمال متطلبات السوق بنهاية عام2007.

رابعا: وسائل الاتصال

تم تكليف ضباط الاتصال في الدول الأعضاء والأمانة العامة بالإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، ومساعدة المواطنين على الاستفادة

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، السوق الخليجية المشتركة من الحلم ...إلى الواقع ،مرجع سبق ذكره، ص ص: 41-43.

مما توفره السوق المشتركة من فرص وامتيازات، وتشمل القائمة المرفقة عناوين البريد الالكتروني وأرقام الهاتف والفاكس لمسئولي الاتصال[1].

خامسا: التوجهات المستقبلية للسوق الخليجية المشتركة

يجري العمل حالياً في الدول الأعضاء، والأمانة العامة، واللجان العاملة في إطار مجلس التعاون، على استكمال الأدوات التي تمكن مواطني مجلس التعاون من الاستفادة من انطلاقة السوق الخليجية المشتركة وذلك من خلال ما يلي[2]:

1. قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية، حيث قامت الأمانة العامة بتوزيع استبيانات مفصّلة لاستطلاع آراء المواطنين بشأن سير العمل في السوق المشتركة، وطلب مقترحاتهم لتحقيق الاستفادة المثلى من قيامها، وقد تم تلقي مئات من تلك الاستبيانات يتم حالياً تحليل نتائجها تمهيداً للرفع عن ذلك للجان المختصة.

2. نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة وقد قامت الأمانة العامة بعقد ندوات تعريفية بالسوق الخليجية المشتركة في الدول الأعضاء بالتنسيق مع الجهات الرسمية، وغرف التجارة والصناعة،وغيرها، لنشر الوعي بما توفره السوق من فرص ، وعُقدت في مقر الأمانة العامة اجتماعات لمسئولي الإعلام في دول المجلس، تم خلالها الاتفاق على عدد من الآليات لنشر الوعي بين المواطنين عن السوق المشتركة.

3.استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات، المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسّرة للفصل في الاختلافات في فسير مقومات المواطنة الاقتصادية،حيث يجري العمل حاليا على تشكيل هيئة قضائية، وفقا للمادة (27) من الاتفاقية الاقتصادية، وستنظر الهيئة في أي قضايا لا يتم البت فيها من خلال الآليات الإدارية المشار إليها.

4. دراسة توسعة نطاق السوق الخليجية المشتركة، بحيث تشمل مجالات جديدة، بالإضافة إلى ما نصت عليه تحديداً الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وإعلان الدوحة. وقد أقرت لجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، على سبيل المثال، المجالات التالية للسوق الخليجية المشتركة:

- تبني قانون موحد للمنافسة وتنظيم الاحتكار
- تفعيل المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية
- الاتحاد الجمركي
- المعاملة الوطنية لوسائط النقل
- حقوق الملكية الفكرية

---

[1]- العويشق عبد العزيز حمد، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، مجلة التعاون، مجلة فكرية شاملة محكمة تصدرعن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 66 ، ذي الحجة 1429هجرية الموافق ديسمبر2008م، ص30.

[2]- العويشق عبد العزيز حمد، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، مجلة التعاون، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص ص:31-32.

المطلب الرابع: مشروع الإتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموٌحدة

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس، فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون، وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعرفة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة "22" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن " تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها ".

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام1983، لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات[1].

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوربي في موضوع اليورو، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000 تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

وسنتناول الخطوط الرئيسية للسياسات النقدية والمالية في دول المجلس فيما يلي:

أولا- السياسة النقدية:

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، المسيرة والإنجاز، الطبعة الرابعة، 2009، ص96.

لقد أقرت القمة الثانية والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط في 21 ديسمبر 2001 اتفاق حول إنشاء اتحاد اقتصادي يهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي كامل وإقامة اتحاد نقدي بعملة واحدة مشتركة في موعد لا يتعدى نهاية2010 ، وتحديد موعد زمني للاتحاد تضعه لجنة مشتركة من محافظي المؤسسات النقدية والبنوك المشتركة[1].

وتعتبر السياسة النقدية في دول مجلس التعاون جزءا مكملا للسياسة الاقتصادية العامة، وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي من خلالها تحقق السياسة الاقتصادية الأهداف العامة في كل دولة عضو، والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

إن السياسات الائتمانية التي تبنتها السلطات النقدية والمصارف التجارية العاملة بدول مجلس التعاون، قد ساهمت في تعزيز المناخ الاستثماري، و ساعدت المصارف التجارية في توجيه ائتمانها المصرفي المحلي نحو مشاريع التنمية ،و دعمت دور القطاع الخاص في إحداث التنمية،كما أن وجود نظام مصرفي حديث ومتطور لدول المجلس مع وجود سيولة محلية عالية، قد ساهم في تعزيز المناخ الاستثماري بدول المجلس، حيث مكن القطاع الخاص من الحصول على التمويل اللازم لمشاريعه بالحجم المطلوب وبأسعار فائدة تنافسية وبتسهيلات وآجال مرنة[2].

إن السياسة النقدية والمصرفية التي التزمت بها دول المجلس، عبر العقود الثلاثة الماضية، والتي اتسمت بالاستقرار في سعر الصرف سواء بالنسبة لعملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية أو بالنسبة للعملات الأجنبية وحرية التحويل من عملة إلى أخرى وفق أسعار السوق مع حرص السلطات النقدية بدول المجلس على ثبات سعر صرف عملات دول مجلس التعاون، قد حافظت على الاستقرار النقدي والمصرفي وخلق بيئة مصرفية ونقدية مشجعة للاستثمارات بما فيها الاستثمارات الوطنية، فضلا عن إبقاء التضخم في معدلاته الطبيعية.

وبعد دراسات مستفيضة قامت بها اللجنة الفنية للإتحاد النقدي ثم رفعت إلى لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية تم الاتفاق على معايير للتقارب لها علاقة بالسياسة النقدية ومعايير للتقارب لها علاقة بالسياسة المالية، وقد أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورة انعقاده السادسة والعشرون في 18-19 ديسمبر 2005 ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن هذه المعايير.

وقد اشتملت معايير التقارب التي لها علاقة بالسياسة النقدية على ما يلي[3]:

- معيار أسعار الفائدة.
- معيار معدلات التضخم.

---

[1]- علي عبد المنعم السيد، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (3)، مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2008، ص44.

[3]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص98.

- معيار مدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

ثانيا- السياسة المالية:

في إطار رغبتها في تعزيز دور القطاع الخاص لقيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، وصياغة مناخ استثماري لراس المال الخاص وتمكينه من اقتصاديات دول المنطقة للمساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، سعت دول المجلس إلى تحقيق إصلاحات هيكلية في سياساتها المالية تمثلت في ضبط حجم الإنفاق وترشيده، بعد تذبذب أسعار النفط بشكل كبير خلال السنوات الماضية وانعكاس هذا التذبذب على إيرادات موازنات دول المنطقة وبروز عجوزات عانت منها حكومات هذه الدول، لاسيما وأن الإيرادات النفطية تمثل ثلثي إيرادات الموازنات في دول المجلس، وقد تمكنت هذه الدول من ضبط نفقاتها مما أدى إلى تحقيق فائض في موازناتها الحكومية[1].

من ناحية أخرى وفي إطار تحقيق دول المنطقة لإصلاحات مالية مشجعة ومعززة لمناخ الاستثمار، سعت حكومات هذه الدول إلى الالتزام بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح عن حجم ومصادر إيراداتها وحجم وقنوات نفقاتها، مع العمل على تقليل الدعم الذي تقدمه للسلع والخدمات.

إن هدف هذه الدول من هذه السياسات هو تحقيق إصلاحات نوعية في السياسة المالية، وإزالة أية تشوهات في هيكل الإنفاق الحكومي لديها، وأهمها معالجة العجز في موازناتها وتنويع مصادر التمويل فيها، إضافة إلى تنفيذ سياسات ضريبية سعيا لتعزيز وضعها المالي.

ومن معايير التقارب التي لها علاقة بالسياسة المالية والتي اقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورة انعقاده السادسة والعشرون في 18-19 ديسمبر 2005، ما يلي:

- نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة، وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه الموضوعات[2] .

وبناءا على تفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين بالرياض في ديسمبر 2006،اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في مايو2007 طريقة حساب المعايير المالية والنقدية لتقارب الأداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها.

ثالثا:الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة[3]

---

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (3)، مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مرجع سبق ذكره، ص ص:46-47.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، المسيرة والإنجاز، ، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص98.

[3]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، المسيرة والإنجاز، ، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص99.

* يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات، وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة.
* يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
* زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .
* إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .
* إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.
* وأخيراً، فإن هناك نقاشاً يدور أحياناً حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور آنفا نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

المطلب الخامس: تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المجلس

لقد اتجهت دول المجلس نحو تعبئة جهودها من أجل تنسيق سياساتها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبار أن هذه السياسات تمثل الخطوات الهامة لتنفيذ أي من أشكال التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، الأمر الذي أدى إلى مناقشة هذه السياسات بصورة متكررة وتعديلها وفقا لمقتضيات الأمر بهدف توثيق التعاون بين دول المجلس وبما يساعد على إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل مع دول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، وبما يدعم من الإستراتيجية والمركز التفاوضي الموحد لدول المجلس تجاه هذه الدول والتكتلات ، ومن أبرز السياسات التي تم التوصل إلى تنسيقها بين هذه الدول كخطوة أساسية نحو تطبيقها فعلياً ما يلي[1] :

- السياسات الموحدة في مجال النفط والغاز .
- تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية كمشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس، ووضع البرامج ذات العلاقة بمجال الكهرباء والمياه .
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس .
- إقرار نظـام براءات الاختراع وبما يساعد على دعم البحث العلمي والتطوير
- إقرار السياسة الزراعية المشتركة بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس بجانب إقرار التعاون في مجال التعليم والتي بدأت منذ عام 1975 قبل قيام المجلس، وقد شهد قطاع التعليم العديد من القرارات الداعمة لعملية التنسيق والتطوير في هذا الجانب .
- تنسيق القضايا المتعلقة بالعمل والعمالة من أنظمة وقوانين في مجال الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني والتنمية الإدارية والعمالة الوافدة وتوطين الوظائف وذلك مواصلة للجهود التي بذلت منذ عام 1978 وقبل قيام المجلس .
- اعتماد وثيقة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة كأساس لوضع استراتيجيه العمل البيئي بين دول المجلس .

وقد تواصل تنسيق السياسات بين دول المجلس ليغطي الجوانب التشريعية وقضايا الشباب ، وقضايا العمل البلدي والإسكان، وكذلك الجوانب المتعلقة بالقضايا الاجتماعية للأسرة والمجتمع والمرأة والطفولة وبجانب تنسيق القضايا الثقافية والصحية ، والعمل العدلي والقانوني، أما في الشؤون التجارية فقد تم في الدورة السادسة والعشرين للمجلس والمنعقدة في أبوظبي عام 2005، إقرار السياسة التجارية[2].

وتستند السياسة التجارية إلى المحددات التالية[3] :

- توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بما يساعدها على التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة .

---

[1]- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، مركز البحوث والدراسات،« العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي»، ربيع الآخر 1428هـ، مايو 2007، ص10.

[2]- الشامسي نجيب بن عبدالله،التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور النقل فيه، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص34.

[3]- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، مركز البحوث والدراسات،« العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي»، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص11.

● تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي ، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس ، وزيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات .
● تحسين فرص نفاذ صادرات المجلس إلى الأسواق العالمية بما فيه تخفيف الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية المفروضة عليها .
● تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات .

ومن هنا نجد أن هذه السياسة تعكس اتجاه دول المجلس نحو تحقيق القوة التفاوضية الموحدة أمام العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى وكذلك المنظمات الدولية بما يحقق مبدأ الجماعية في التفاوض مع هذه الأطراف وذلك باعتبار أن دول المجلس تمثل مجموعة اقتصادية واحدة وذلك بما يحقق المنفعة لدول المجلس وذلك استناداً إلى مبدأ المعاملة المتوازنة أو المعاملة بالمثل بين دول المجلس والأطراف الأخرى .

المطلب السادس: توسيع عضوية المجلس ليشمل اليمن

إن علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي قديمة قدم المجلس نفسه،إذ أن اليمن بذلت جهودا كبيرة للانضمام إلى المجلس منذ قيامه، وقد وجهت كل هذه الجهود بالرفض من قبل معظم دول المجلس باستثناء قبول اليمن الشمالي سابقا كعضو في بعض المنظمات الغير أساسية في المجلس، وأيضا فقد تمكنت اليمن الشمالي سابقا من الحصول على بعض المساعدات المالية التي قدمها المجلس لها، والتي كان من أبرزها مساعد إعادة الأعمار بعد حدوث زلزال ذمار.

وبعد الوحدة تقدمت اليمن بطلب رسمي للانضمام لمجلس التعاون الخليجي وأعيد الطلب مرة ثانية في ديسمبر 1996، ليتم لاحقا الموافقة على إشراك اليمن في بعض هيئات المجلس[1]، حيث صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرون (مسقط، ديسمبر2001)، المتضمن الموافقة على انضمام اليمن إلى كل من المؤسسات التالية[2]:

● مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.
● مكتب التربية العربي لدول الخليج.
● مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون.
● دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.

وفي أكتوبر2002 تم التوقيع على اتفاقية بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية تضع آليات محددة للتعاون بين الجانبين تشمل تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الجانبين للخروج بتصورات مشتركة للتعاون، وقد توصلت المجموعة إلى عدة توصيات تم تبنيها تتعلق بإجراءات انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية الأخرى لمجلس

[1]- العسلي سيف مهيوب ،مرجع سبق ذكره،2004، ص 131.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة، مرجع سبق ذكره، ص203.

التعاون، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في اليمن لتشجيع القطاع الخاص في دول المجلس على الاستثمار في اليمن[1].
وتتويجا لهذه الاتفاقية صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة التاسعة والعشرون(مسقط، ديسمبر 2008)، بانضمام اليمن إلى المؤسسات التالية[2]:

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس.
- جهاز تلفزيون الخليج .

وقد يكون السبب الحقيقي لرفض عضوية اليمن بشكل كامل في المجلس هو خشية بعض الدول الخليجية من تداعيات الحرب الأهلية في اليمن، إضافة إلى عدم تأهيل اليمن لنفسها للقيام بأي دور مفيد لدول المجلس ، مما جعل قبول عضوية اليمن يعني تناقضا مع أهداف إنشاء المجلس وتحمل أعباء غير مبررة من جراء القبول، ولذلك كان مصير الطلبات المتعددة هي الرفض الصريح أو الضمني.

وإذا لم تقبل عضوية اليمن في مجلس التعاون فهل من حقها ومن مصلحتها الانضمام إلى المجلس؟ أم أنه من حق الدول الأعضاء أن تحدد المعايير التي تراها مناسبة فيمن يرغب في الانضمام للمجلس؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نرى أنه من حق اليمن أن تطلب الانضمام إلى المجلس إذا ما رغبت في ذلك وفي نفس الوقت فان من حق الدول الأعضاء أن تضع شروطا محددة ينبغي أن تتوفر في كل من يرغب في الالتحاق، وعلى الدول التي ترغب في الالتحاق أن تعمل على استفاء هذه الشروط قبل تقديم أي طلب للانضمام.

و يمكن تلمس العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون في ضوء الحقائق الاقتصادية التالية[3]:

- من المؤكد إن النفط يلعب الدور الأساسي في اقتصاديات دول الخليج وسيترتب على ذلك حاجة هذه الدول إلى العمالة الخارجية،وسينتج عن توسع العولمة وتنمية دول جنوب آسيا تقلص فائض العمالة لديها مما سيؤثر على نوعية وحجم العمالة المتوفرة في السوق الخليجية.
- وتدل الدراسات المتوفرة عن الاقتصاد اليمني أنه نظرا لمحدودية الإنتاج النفطي فسيظل يعتمد على القوى العاملة، وفي ظل معدل النمو السكاني الحالي فان اليمن سيكون لديه فائض من القوى العاملة ترغب في تصدير خدماتهم إلى الخارج، إذا نقص القوى العاملة في دول الخليج وتوفرها في اليمن هو العامل الذي سيلعب دورا كبيرا في تحديد شكل ونوع العلاقة بين اليمن ودول الخليج.

---

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة، المرجع السابق ذكره مباشرة، ص204.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق ذكره مباشرة، ص203.

[3]- العسلي سيف مهيوب ،مرجع سبق ذكره،2004، ص 132.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مبرزين آثارها وانعكاساتها، لنتعرض لاحقا إلى واقع ومستقبل المجلس في ضوء ما شهدته دوله خلال العقود الثلاثة الماضية من تنمية اقتصادية شاملة، تجلت في نهضة عمرانية وصناعية وزراعية كبرى تمت بمعدلات نمو متسارعة، حيث استطاعت دول المجلس في السنوات الأخيرة أن تحقق نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتتبع لمسيرتها التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع عام 2003، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة في عام2007، وإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والمتوقعة في عام 2010.

وأخيرا تطرقنا إلى إمكانية توسيع عضوية المجلس ليشمل اليمن، وانعكاس ذلك على دول المجلس.

الخــاتـــمة العـامــة

I - ملخص

II- نتائج اختبار الفرضيات

III- النتائج العامة للدراسة

IV - آفاق الموضوع

الخــاتمة

لقد وضع الباحث في بداية عمله خمس فرضيات أساسية، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

أ – بخصوص الفرضية الأولى و المتعلقة بظاهرة العولمة وانعكاساتها،فمن الواضح أن العولمة تحيل على تحرير الأسواق وخصخصة الأصول والتوزيع الكوني للإنتاج المصنع عبر الاستثمار الأجنبي مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل، ويرسم إشارات استفهام حول دور الدولة الحديثة وحول سيادتها المهددة وانكفائها عن أداء بعض وظائفها المتصلة بالرعاية الاجتماعية وتقلص مجالها السيادي نتيجة تدويل الإنتاج والنشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.

ب– بخصوص الفرضية الثانية والتي ترى أن قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها،ومن ثم تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية بها، فقد أثبتت تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول فوائده العديدة، فمثلا يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة ،وبذالك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينهم.

ج – فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تتلخص في أهمية الموقع الاستراتيجي لدول المجلس،فالموقع الاستراتيجي لدول المجلس يمنحها فرصا أكثر لتحتل مكانة اقتصادية دولية هامة ،فهي تمثل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا وتطل أيضا على أهم المنافذ البحرية العالمية(الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر).

د- فيما يخص الفرضية الرابعة والتي تركز على مدى نجاح تجربة دول المجلس، فلاشك أن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تجاوزت في عمرها سبعة وعشرون عاماً، تعتبر من أنضج التجمعات الإقليمية،وذلك بالنظر إلى المراحل التي قطعتها حتى الآن في سبيل الاندماج والتكامل.

هـ- أما فيما يخص الفرضية الخامسة،فلاشك أن أي مسيرة تكاملية في العالم تواجهها مؤقتا بعض العقبات والتحديات، ولا تختلف دول مجلس التعاون في هذه الحالة عن غيرها، فهناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية يتوجب التعامل معها وتجاوزها نحو بناء سرح تكاملي تندمج فيه كل الاقتصاديات الخليجية، والنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها حتى الآن تعكس هذا التوجه.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج و التوصيات:

أولا-النتائج:

1.إن العولمة الاقتصادية هي مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، تهدف إلى تحقيق وحدة العالم اقتصاديًا.

2.إن التكامل الاقتصادي وسيلة مهمة لزيادة وتعزيز القوة التفاوضية للدول، وموقعها على الساحة الدولية ، كما انه وسيلة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والتجارية، كما أن التجمعات الإقليمية تعتبر وسيلة فعالة لموازنة الاستقطاب الدولي الذي تحاول فرضه الدول الكبرى.

3.لقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرته التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها

عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع العام 2003، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة في عام 2007، وإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والمتوقع في عام2010 .

4.تبذل دول المجلس جهدا كبيرا نحو تعزيز التكامل الاقتصادي ،وزيادة التعاون المستمر في مختلف المجالات ،وذلك لمواجهة مختلف التحديات الداخلي والخارجية،وفي مقدمتها ظاهرة العولمة وتداعياتها.

ثانيا-التوصيات:

1.العمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في دول المجلس، وخاصة القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص، فالقطاع الصناعي يتمتع بالعديد من الفرص الواعدة.

2.التنسيق بين دول المجلس بشأن التخصص في الإنتاج حسب ظروف كل دولة، حيث لا يتحقق الاندماج إلا عبر التخصص المنظم، الذي يضمن تحسين القدرة الإنتاجية ويشجع الاستثمارات الخليجية البينية ويطور القدرة التنافسية للسلع على المستوى العالمي.

3.إصلاح الخلل في التركيبة السكانية من خلال تبني الخطط الجيدة لتطوير وإدارة الموارد البشرية، واعتماد الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول المجلس.

4.تأمين الحد الكافي للاحتياجات التنموية من المصادر المائية ،وذلك من خلال إيجاد بدائل تقليدية للتعامل مع الموارد المائية واستخدام التقنية المتطورة لترشيد استخدامات المياه ،والحد من تدهور نوعيتها ،ودعم الوسائل الكفيلة بالاستفادة القصوى من مياه الأمطار واستغلال المياه المتجددة بإنشاء السدود والاستثمار في إنشاء محطات التحلية.

أما عن آفاق الموضوع فقد تناولت الدراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية(دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وهذه الدراسة لا تخلو من النقائص، ونظرًا لاتساع الموضوع وتواضع معالجة الموضوع من جهة أخرى، فيمكن التوسع في دراسة بعض جزئياته، فمثلا يمكن اعتماد المواضيع التالية:

1.مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة.

2.التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها.

3.مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنواة للتكامل الاقتصادي العربي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. ابوستيت فؤاد ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،(الدار المصرية اللبنانية، 2004).
2. أبوعامرية فالح، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،(عمان، دارأسامة للنشر والتوزيع، 2008).
3. أحمد عبد الرحمن يسري والسريبتي السيد محمد أحمد،الاقتصاديات الدولية، (الإسكندرية،الدار الجامعية،2009).
4. إسلام أحمد مدحت، التلوث مشكلة العصر، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 152، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990).
5. آل ثاني فهد بن عبد الرحمن ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا :تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، (عمان،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2000).
6. الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
7. البسام خالد عبد الرحمن ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، (الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية،قطاع التقنية والمعلومات،نوفمبر 2008).
8. بكري كامل ، الاقتصاد الدولي ، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002).
9. التميمي رعد سامي عبد الرزاق،العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(عمان، دار دجلة، 2008).
10. حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية،(الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2000).
11. خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، (عمان، مؤسسة الوراق، 2001).
12. دويدار محمد ،الاقتصاد الدولي،(مصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999).
13. الرواشدة علاء زهيرعبد الجواد، العولمة والمجتمع،(عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2008).
14. السعدون حميد حمد، العولمة وقضايانا، (عمان، دار وائل للطباعة و النشر, , 1999).
15. سعيد محمد السيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

16. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2007).
17. الشامسي نجيب بن عبدالله،التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور النقل فيه، (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات،2009).
18. طاقة محمد، مأزق العولمة، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007).
19. عباس صلاح، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي،(الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2007).
20. عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي: من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ (القاهرة، دار النهضة العربية, 1992).
21. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد، (مصر، مكتبة النهضة المصرية, 1998).
22. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك، (مصر، الدار الجامعية, مصر،2001).
23. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003).
24. عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004).
25. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية، (الإسكندرية، الدار الجامعية ،2006).
26. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية- من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز-، (الإسكندرية، الدار الجامعية ،2006).
27. عبد ربه صابر، موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد (دراسة ميدانية)، (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001).
28. عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002).
29. عبد الرحيم محمد إبراهيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ،(الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008).
30. عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية، (المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007).
31. عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة – الكوميسا، مجموعة ال15، أوربا الموحدة – (الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الطبعة الأولى،2001).
32. عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، (القاهرة، دار زهراء الشرق، 1998).
33. عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008).

34. عجمية محمد عبد العزيز ، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية (الإسكندرية، جامعة الإسكندرية،2000).
35. العشماوي شكري رجب، الخصخصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2007).
36. العلـي فهمي بن حسن أميـن و الشرياني أحمد بن علي بن صالح ، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعيـة، (مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،2004).
37. عناد مجذاب بدر، حسين محي الدين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998).
38. علي عبد المنعم السيد، الإتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2008).
39. عيسى حسام، الشركات متعددة القوميات، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)
40. غفران سوزي عدلي ناشد ، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية،(مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1999).
41. الفتلاوي سهيل حسين،منظمة التجارة العالمية،(عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2006).
42. القاسمى خالد بن محمد ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، (الإسكندرية، شباب الجامعة، 2000).
43. اللقماني سمير،منظمة التجارة العالمية،(الرياض،المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى،2004).
44. المراكبي السيد عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي- الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي(القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، 1998).
45. المجذوب أسامة ، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، (الدار المصرية اللبنانية, ط 2, ذو القعدة 1421, فبراير 2001.)
46. مسعد محي محمد ، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،(مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،1999).
47. مصطفي أحمد سيد ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين،(مصر، دار الكتب، 1999).
48. معروف هوشيار، تحليل الاقتصـاد الـدولي، (عمـان،دار جريـر للنشـر والتوزيـع، 2006).
49. مقلد رمضـان محمـد وآخـرون، اقتصـاديات المـوارد والبيئـة، (الإسـكندرية، الـدار الجامعية،2003).
50. منصور ممدوح محمود ، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2003).

51. مندور أحمد محمد ونعمة الله أحمد رمضان، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996).
52. الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005).
53. النجار فريد،التحالفات الإستراتيجية:من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن21 ، (القاهرة، أنثراك للنشر والتوزيع، 1999).

II. الرسائل والأطروحات:

54. بوزيدي قدور،« التكامل الاقتصادي العربي»،(جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة،1999).
55. ديب كمال،« النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية»،(جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،2001).
56. رميدي عبد الوهاب، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:دراسة تجارب»، (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2007).
57. غنيمة عادل عبد الحميد،« اليمن ومجلس التعاون الخليجي»، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،2006).

III. الدوريات والمقالات:

58. أبو حلاوة كريم ، «الآثار الثقافية للعولمة: حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة»، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد 29, يناير/مارس 2001.
59. الوني روبرت. إ ، «التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الخليجي»، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، المجلد 25- 2004.
60. بن عبيد أحمد بن سليمان ، «اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية»، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول ،2003.
61. الثنيان عبد الله ثنيان، «الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:رؤية مستقبلية»، مجلة التعاون، مجلة فكرية شاملة محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 66 ، ذي الحجة 1429هجرية الموافق ديسمبر2008.
62. الجوزي جميلة، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: الدول العربية نموذجا»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،العدد 17، المجلد 1- 2008.
63. ألحلفي عبد الجبار عبود «التحولات الهيكلية في الصناعة التحويلية لدول مجلس التعاون الخليجي(1985-1998)»، مجلة دراسات اقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد5، 1421هـ.

64. صالحي صالح، « ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ »، مجلة الدراسات الاقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية تصدر عن مركز البحوث والدراسات، الجزائر، العدد الأول، 1999.
65. صالحي صالح ، « دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد »، مجلة دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية تصدرعن مركز البحوث والدراسات، الجزائر، العدد الثاني، 2000.
66. العاني أسامة عبد المجيد ، « مستقبل الاقتصادي العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات»، مجلة شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر2001.
67. عبد الله عبد الخالق ، « العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها »، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني، أكتوبر/ديسمبر 1999.
68. عبد الكريم عامر ، « العولمة وآثارها على مستقبل الاقتصاد اليمني»، مجلة كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء)، العدد 17، سبتمبر 2001.
69. عريقات حربي محمد موسي ، «التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة الاقتصادية»، مجلة بحوث اقتصادية،العدد20، صيف2000.
70. العسلي سيف مهيوب ، «مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المتوقعة في المنطقة والعالم»، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة في قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 14، يناير- مارس2004.
71. عمر السيد أحمد مصطفي ، «إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك»، المستقبل العربي، العدد 256، حزيران/يونيو 2000.
72. العويشق عبد العزيز حمد، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، مجلة التعاون، مجلة فكرية شاملة محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 66 ، ذي الحجة 1429هجرية الموافق ديسمبر2008.
73. فلاته محمد عبد الله ، «مجلس التعاون لدول الخليج العربي:الاستمرارية في ظل التباين»، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة في قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 20، يوليو- سبتمبر 2005.
74. المانع صالح بن عبد ارحمن ، «العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح»،مجلة المستقبل العربي، العدد 268، يونيو 2001،
75. مقداد محمد ، «نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية»، مجلة التجديد، العدد السابع, فبراير 2000, ذو القعدة 1420.
76. مهران حسني، « الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلة علمية محكمة يصدرها معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2000.
77. هلال علي الدين ، «النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العددان الثالث والرابع، يناير/يونيو, 1995.

IV.الندوات والمؤتمرات:

78. الأطرش محمد ، العرب والعولمة: ما العمل؟، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
79. العبيد عبدالله بن عبدالله ، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية(تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية،29-2007/12/31.
80. عريقات حربي محمد موسى ،« التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان ، الأردن، الجزء الأول،2004.
81. كامل عمر عبدالله ، برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية(الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية)،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،25-26 مايو1997.
82. الهجهوج حسن بن رفدان ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر(كانون الأول) 2004.

V.التقارير والمنشورات:

83. صندوق النقد الدولي،دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،آفاق الاقتصاد العالمي(الإسكان والدورة الاقتصادية)، ابريل 2008.
84. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي2002.
85. الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)،تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا (2007-2008)، نيويورك،7ديسمبر 2007.
86. الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية،نيويورك،10 أكتوبر2005.
87. كريستينا برينت وأخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام الحماية الاجتماعية ،منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل 2009
88. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad، تقرير الاستثمار العالمي2007، نيويورك.
89. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad، تقرير الاستثمار العالمي2005، نيويورك.

90. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007.
91. منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009.
92. جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات(قطاع المعلومات القومية)، تقرير معلوماتي :أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري(1997-2003)، القاهرة، يونيو 2004.
93. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ابريل 2008.
94. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاماً، مركز المعلومات، مايو2006.
95. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الطبعة الرابعة،2005.
96. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مطبوعة)، 1424و-2003 م.
97. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، السوق الخليجية المشتركة من الحلم ...إلى الواقع ،2008.
98. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (2)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي: الواقع وآفاق المستقبل، 2008.
99. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، سلسلة المسيرة (1)، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية،2008.
100. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة، 2009.
101. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، المسيرة والإنجاز، الطبعة الرابعة، 2009.
102. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008، 2009.
103. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، ربيع الآخر 1428هـ، مايو 2007.

VI. مواقع (انترنيت):

104.www.Islamonline.net
105.. www.iktissad.com/files/events/aef/17/aef09.binyoussef.pdf
106.www.Syrianawkkaf.org/articles/file/alslam/3-2doc
107.www.mesc.com.jo/mesc/mesc-12-15html
108.www.jinan.edu.lb/articles/conf/mony/4/ Dr-zidane.pdf
109.www.jinan.edu.lb /conf/mony/1/kourtel.pdf

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

I . Les ouvrages:

110. FREDERIC Teulon, " la nouvelle économie mondiale", PUF, 1993
111. MICHEL Bélanger, " institutions économiques internationales", ed. Économica, paris, 1997.
112. MICHEL Gherteman, " les multinationales ", PUF, 1982

II. Les rapports:

113. COMESA, secrétariat du comesa, Le Comesa en bref, Troisième Edition, Avril 2007
114. Gulf organization for industrial consulting ,2005 annual report.